الصيغة الصرفية

ودلالتها

على المستويين الصرفي والنحوي

رسالة دكتوراه

إعداد

صلاح محمد مصطفى رواري

المدرس الأول بالتعليم الثانوي - شرق القاهرة

إشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الله عبد الفتاح درويش

عميد كلية دار العلوم

انى رأيت أنه لايكتب انسان كتابا فى يومه ،
الا قال فى غده : لوغير هذا لكان أحسن ،
ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قُدِّم هذا
لكان أفضل ، ولو تُرِك هذا لكان أجمل ،
وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء
النقص على جملة البشر .

العماد الأصفهانى

اعتماد لجنة الممتحنين

عضو أول

الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب

أستاذ علم اللغويات

بكلية الآداب - جامعة عين شمس

عضو ثان

الأستاذ الدكتور حسن سيد عون

رئيس قسم اللغة العربية

بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية

يعتمد

رئيس اللجنة

الأستاذ الدكتور عبد الله درويش

عميد كلية دار العلوم

جامعة القاهرة

فهرس الموضوعات

	الصفحة
اعتماد لجنة المتحنين	أ
المحتوى	ب
المقدمة	و
كلمة شكر	ح
تمهيد	١ـ١٧

البـاب الأول

الصيغة الصرفية ودلالتها على المستوى الصرفى

(١٨ ـ ١٢٦)

الفصل الأول

(٢٠ ـ ٧٨)

الصيغة الصرفية	٢٠
بين الصيغة الصرفية والميزان الصرفى	٣٧
الصيغة الصرفية وارتباطها بحقائق التحليل اللغوى	٤٩
الصيغة الصرفية وتعدد المعنى الوظيفى	٥٤
الصيغة الصرفية ودلالتها على الزمن	٦٣
تشابه الصيغ الصرفية ، ووسائل التفريق بينهما	٧١

الفصل الثانى

الصيغة الصرفية وسيلة اثراء اللغة وتطورها

(٨٠ ـ ١٢٦)

الاشتقاق	٨٢
النحت	٩٨
التوليد	١٠٥

الصفحة

الارتجال ١١١
التمريـــب ١١٤

البـاب الثانـــى

الصيغة الصرفية ودلالتها على المستوى النحوى

(١٢٧ــ ٢٥٥)

الفصـــل الأول

(١٢٨ــ ١٧٢)

الصيغة الصرفية قرينة لفظية على أبواب النحو ١٢٩
الصيغة الصرفية مظهر التطابق فى الجملة ١٣٣
الصيغة الصرفية وصلتها الأكيدة بالعلاقات السياقية ١٤٣
الصيغة الصرفية أساس التقدير عند الاستتار ١٤٦
الصيغة الصرفية ودلالتها على الحرفـة ١٥٠
الترخص فى الصيغ الصرفية ١٥٨

الفصـــل الثانـــى

(١٧٣ ــ ٢١٢)

تقارض الصيغ الصرفية ١٧٣ــ ١٨٤
أ ــ فى المصدر ١٧٤
ب ــ فى اسم الفاعل ١٧٧
جـ ــ فى اسم المفعول ١٧٩
د ــ فى الصفة المشبهة ١٨٣
هـ ــ فى اسم الآلـــة ١٨٤

الصفحة

صيغ لم يَعُدَّها الصرفيون قياسية رغم كثرة ترددها ١٨٦ــ ٢١٢

أ ــ مصادر الفعل الثلاثى ١٨٧

ب ــ المصدر الميمى ١٩٧

جـ ــ اسم الفاعل ٢٠٠

د ــ صيغ المبالغة ٢٠٢

هـ ــ اسم المفعول ٢٠٤

و ــ الصفة المشبهة ٢٠٦

ز ــ اسما الزمان والمكان ٢٠٨

ح ــ اسم الآلة ٢١١

الفصل الثالث

التوسع فى الصيغ الصرفية القياسية مما أغفله الصرفيون

(٢١٣ ــ ٢٥٥)

١ــ الاشتقاق من الاسم الجامد العربى والمعرَّب ٢١٥ــ ٢٢١

أ ــ اشتقاق الفعل على وزن عربى صحيح من الأسماء الأجنبية والمعرَّبة • ٢١٩

ب ــ قياسية (مَفْعَلَة) للمكان الذى يكثر فيه الشىء ٢٢٠

٢ــ قياسية بعض الصيغ الشائعة فى الاستعمال ٢٢٢ــ ٢٤٠

أ ــ قياسية صوغ (فَعَّالة) للمبالغة من المتعدى واللازم ٢٢٢

ب ــ صوغ (فعول) من الفعل اللازم للصفة المشبهة أو المبالغة • ٢٢٤

جـ ــ جواز صوغ اسم الفاعل على وزن (فاعل) من الثلاثى اللازم مكسور العين أو مضمومها • ٢٢٦

د ــ اطراد صوغ (مفعلة) للدلالة على الكثرة والمبالغة • ٢٣٢

الصفحة

هـ — جواز صوغ المصدر الميمى على (فِعَالَة) و (فَعَالَة) و (فُعُولة) . ٢٣٤

و — جواز صوغ (مَفْعَلَة) للمصدر الميمى ٢٣٦

ز — جواز لحوق التاء بالمصدر الميمى ٢٤٠

٣— تعدية الفعل الثلاثى اللازم وأثرها فى صوغ المشتقات ٢٤١— ٢٥٥

أ— التعدية بالهمزة ٢٤٣

ب— التعدية بالتضعيف ٢٤٥

جـ— جواز همز الفعل المتعدى وتضعيفه ٢٤٨

د — أثر تعدية الفعل فى خلق صيغ جديدة ٢٥٥

الخاتمة ٢٥٦

فهرس الآيات القرآنية ٢٦٢

فهرس الأحاديث النبوية ٢٦٩

فهرس الشواهد الشعرية ٢٧٠

أنصاف الأبيات ٢٧٣

فهرس الأعلام ٢٧٤

مصادر البحث ومراجعه ٢٧٨

الملخص باللغتين العربية والانجليزية .

"بسم الله الرحمن الرحيم"

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... وبعد :

فالدراسة الصرفية من أصعب فروع اللغة العربية ، وأشقها على نفوس الدارسين ، ويتضح ذلك بجلاء ووضوح فيما يُجَابَهُ به المعلمون ، من انصراف الطلاب عنها ، وتبرمهم بها وبقواعدها ، في مراحل التعليم المختلفة ، وليس لذلك من سبب ، سوى أنها تسير على قواعد وقوانين أشبه ما تكون بقواعد وقوانين العلوم الرياضية ، مما يضفي عليها سمة الجفاف وعدم المرونة ، ولا عجب أن وجدنا هذا الانصراف ، وهذه الجفوة بين الصرف والدارسين له ، ينعكسان على الباحثين في علوم العربية ، فبينما تُعَدُّ عشرات الرسائل لنيل درجات علمية في كل فروع اللغة ، لا تكاد تظفر برسالة واحدة في الصرف من بين هذه العشرات .

وقد فطن لهذه الظاهرة نفر من نحاة العصر الحديث ، فقاموا يدعون الى تيسير القواعد النحوية ، وتطويرها ، والتجديد فيها ، — وأعني بالقواعد النحوية ما يشمل النحو والصرف كليهما — من هؤلاء النفر ، ابن مضاء القرطبي في الأندلس ، والأستاذ ابراهيم مصطفى في مصر ، والدكتورين ابراهيم السامرائي ، وأحمد عبد الستار الجواري في العراق .

وقد تبلورت هذه الدعوات جميعا في المطالبة بالنظر الى التركيب اللغوي على أساس المعنى المراد منه ككل ، والذي يُتَوَصَّل اليه عن طريق العلاقات التي تربط بين مكوناته جميعها ، والابتعاد عن النظرة الشكلية المنطقية التي تهتم بأجزاء التركيب كل على حدة ، تلك النظرة التي جاءت نتيجة لقول النحاة القدامى بنظرية العامل النحوي وما يحدثه من أثر — ظاهر أو مقدر — في آخر اللفظ ، حيث ما لبث ذلك العامل الذي خلقوه بأيديهم ، أن أصبح سيفا مسلطا على رقابهم ، يشل حركتهم ، ويَحُدُّ من انطلاقهم .

ولعل أبرز صورة ظهر فيها خطر ذلك العامل النحوي وقصوره ، ما صادف النحاة من نصوص موثقة تواترت إليهم من عصر الاستشهاد ، مُدَعَّمَةً بالنص القرآني الكريم ، فوجدوا أنها تتناقض مع ما سبق أن قعّدوه من قواعد صارمة وما أرسوه من أسس فولاذية ، مما اضطرهم الى ألوان من التأويل والتعليل والتخريج ، على ما فيها من مشقة للدارس ، وتشتيت لذهن الباحث وفكره ، حتى يوفقوا بين قواعدهم وبين هذه النصوص الموثقة .

ولما كانت فكرة المعنى هذه التي يفادي بها ذلك الفكر من النحاة المحدثين ، تحقق الهدف المنشود من الدراسة النحوية بصورة أوجز وأخصر ، دون ما مشقة أو تعب ، تلك الفكرة التي تتحقق عن طريق القرائن الحالية والمقالية ، بديلا عن العامل النحوي الذي يُقْصِر العمل على قرينة واحدة هي العلامة الاعرابية ، بينما القرائن توزع العمل فيما بينها بالتساوي ، حتى تتضافر مجتمعة لانتاج المعنى النحوي للتركيب اللغوي . فلما كان الأمر كذلك ، رأيت أن أضم صوتي لصوت أولئك النفر ، بأن أعد رسالتي هذه في قرينة لعلها من أقوى القرائن أثرا ، وأجلّها عملا من أجل إظهار المعنى الجملي ، وهي الصيغة الصرفية .

ومن ثَمَّ فقد اتخذتها موضوعا لدراستي هذه ، ومحورا يدور حوله بحثي في الصفحات التالية .

وبالله التوفيق ،

صلاح رواى

القاهرة في ١٠ / ١٠ / ١٣٩٩ هـ
١ / ٩ / ١٩٧٩ م

كلمة شكر

لا أجدنى بحاجة ، وأنا أقدم بحثى هذا المتواضع عن الصيغة الصرفية ودلالتها على المستويين الصرفى والنحوى ، بقدر ما أنا فى احتياج شديد الى تسجيل عظيم شكرى وامتنانى ، لمن كانت له اليد الطولى فى إنجاز هذه الدراسة على وجه أرجو أن يُرْضِى الله عزوجل ، وأن يَرْضَى عنه كل من توافرت لديه ملكة البحث والدربة فى حقل اللغة العربية وعلومها ، ألا وهو أستاذى العالم المحقق عبدالله درويش عميد كلية دار العلوم ، حيث أولانى من الموازرة الصادقة ، والتوجيه المثمر ما جعلنى أسير فى بحثى هذا بخطى ثابتة على هَدْيٍ من توجيهه وإرشاده .

كما أخص بعظيم شكرى ، وجميل ثنائى أستاذىَّ الجليلين عضوى لجنة مناقشة هذا البحث لقبولهما الاشتراك فى هذه المناقشة الجادة ، والتى كانت تشريفا لى أعتز به فى حياتى المقبلة .

وانى اذ أكرر عرفانى وشكرى لأساتذتى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الأجلاء لأعاهدهم عهد المؤمنين الصادقين على أن أكون دائما عند حسن ظنهم بى ، وأن أعمل جاهدا لأكون وفيا بما عاهدتهم عليه ، عملا بقول الحق تبارك وتعالى : " وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولا ".

صدق الله العظيم ..

صلاح رواى

تمہید

تمهيـــــد

اللغة العربية — برغم قدم ميلادها ، وعراقة نشأتها — لا يستطيع أحـــد أن يقطع برأى فى عصر ولادتها ، فقد بدأت حياتها ضعيفة الإبانة ، عاجزة الأداء ، محدودة الكلمات ، شأنها شأن اللغات جميعا ، إتخذها أهلها الأولون فى فجر التاريخ وسيلة للتفاهم المحدود ، والترجمة عن أغراضهم البدائية القليلـــــة ، مستعينين على النطق بها بما وهب الله لهم من سليقة تمكنهم من خلق الألفـــاظ ، وابتكار الكلمات تارة ، ومحاكاة أصوات الطبيعة والحيوانات وغيرها تارة أخـــرى ، وكلما امتدت بأهلها الأيام ، وزادت من حولهم المشاهد ، أحسوا شدة الحاجة الى ألفاظ جديدة ، يعبرون بها عن الجديد الذى وقع تحت حسهم ومشاعرهـــم ، فيركنون الى وسيلتهم الفطرية وهى السليقة التى تبتكر الألفاظ أو تحاكى أصـــوات الطبيعـــة (١) .

ولا تعنى كلمة (السليقة) هنا أن العربى يولد مزودا بملكات معينة تعينـه على نطق الحروف والألفاظ العربية نطقا سليما ، مما لم يزود بها غير العربـــى ، حيث كان ذلك هو المعتقد لدى علماء اللغة الأقدمين ، وسيطر على تفكيرهـــم إبان جمعهم للمادة اللغوية ، ومن ثم كانوا يأخذون اللغة من كل من يلتقون بـــه حتى الأطفال والمجانين ، واضعين فى اعتبارهم أن العربى ينطق اللغة العربيـة بسليقته كعربى .

ولكن (السليقة) كما يراها الدكتور ابراهيم أنيس هى ما يتوفر لـــــدى الشخص من عوامل البيئة المحيطة به ، كالاختلاط بالوالدين والاخوة الذين يحاكيهم فيما يتكلمون به وينطقون ، ومن ثم تنشأ لديه ملكة إجادة هذه اللغة التى يسمعها ، ممن يعاشرهم فى حياته اليومية ، حيث يرى أن الأقدمين من علماء العربية قـــد سيطرت عليهم فكرة أن الكلام بالعربية يرتبط ارتباطا وثيقا بالجنس العربى ، ممـــا لا يتوفر لغيره من الأجناس كالفرس واليونان مثلا ، فلا يتسنى لهم إتقان العربيـــة

---

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٣ — ١٤ .

كما يتقنها أهلوها من العرب مهما بذلوا فى تعلمها ، وثابروا فى الران عليها ، بل يظلون فى رأيهم أجانب عن اللغة كما أنهم أجانب عن الجنس العربى ، فكأنما تصور هؤلاء الرواة أن هناك أمرا سحريا يمتزج بدماء العرب ، ويختلط بدمائهم وخيامهم ، وهو سر السليقة العربية ، يورثه العرب لأطفالهم ، وترضعه الأمهات لأطفالهن فى الألبان ، ولذا لم يتورع الرواة عن الأخذ من صبيان العرب ، والرواية عنهم ، كما لم يروا فى شعر أبى تمام والمتنبى ما يؤهلهما لتلك السليقة اللغوية (١) .

ثم يعرض نظرة المحدثين لمعنى السليقة اللغوية ، فيرى أن الطفل لا يكاد المعنى يخطر بباله ، حتى ينطق بما يعبر عن هذا المعنى بتلك الطرائق والأساليب الشائعة فى بيئته ، لا يخطئ فيها ، أو ينحرف عنها ، بل تتم عملية الكلام فى صورة آلية دون شعور بخصائصه ، ثم يظل يشعر شعورا قويا بتركيب الأصوات فى لغة أبويه ، واختلاف الصيغ ، والربط بين الكلمات فى الجمل ، حتى تتم مراحل نمو اللغة عنده ، فيصبح وقد سيطر على كل هذا سيطرة تامة ، فلا يتردد ولا يتلعثم ، ولا يفكر فى خصائص تلك الأصوات أو تلك العبارات ، بل يرسل القول على سجيته ، وبحسب ما تعوده فى صغره ، فإذا تم له ذلك ، تمت له السليقة اللغوية ، فى حين أن الأجنبى عن اللغة يظل حتى بعد تعلمها يتعثر فى بعض تعابيرها وأصواتها ، ولكنه قد يصل الى ما وصل إليه ابن اللغة يوما ، حين يوالى التعليم ، ويتحصن بالمثابرة ، ولا ينقطع عن الران (٢) .

ولم تكن اللغة العربية فى مسار نشأتها ونموها مستوية اللفظ والفهم ، موحدة بين العرب جميعا ، بل كانت تختلف تبعا لظروف البيئة التى تعيش فيها ، فقد كان العرب يعيشون متفرقين فى شبه الجزيرة العربية ، وليسوا على

---

(١) دعم أسرار اللغة : ٣٦ .

(٢) من أسرار اللغة : ٣٥ — ٣٦ .

درجة واحدة من الرقى والحضارة والمعارف والثقافات ، بل كل يعيش فى بيئته الخاصة ، وله معارفه الخاصة أيضا ، وتتفاوت منزلة كل تبعا لمشاهدات بيئته وحالته ، واختلاطه بغيره من جيرانه (١).

وكان هذا الاختلاف بين لهجات القبائل فى شبه الجزيرة العربية أشد وضوحا بين القبائل المتباعدة ، كالعرب العدنانية فى الشمال ، والقحطانية فى الجنوب ، فقد ذكر الباحثون أن الخلاف بين لهجتيهما كان عظيما ، وهذا هو الذى جعل أبو عمرو بن العلاء يقول : " ما لسان حمير وأقاصى اليمن بلساننا ، ولا عربيتهم بعربيتنا " (٢) ، وفى هذا الصدد يقول ابن جنى : " لسنا نشك فى بعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابنى نزار " (٣) ، وعلى هذا النحو أيضا كان الاختلاف بين لغات قبائل شرق الجزيرة وغربها ، مما أدى الى كثرة المترادفات فى اللغة ، فقد ذكروا أن العرب قد أطلقوا على العسل ثمانين اسما ، وعلى السيف خمسين اسما (٤).

واذا كانت لهجات القبائل العربية على هذا النحو من الاختلاف فيما بينها ، فيجب ألا يغيب عن تصورنا أنه كان هناك مستويان للغة العربية ، يستخدم كل جنبا الى جنب فى شتى القبائل :

أحدهما — المستوى العامى :

وهو الذى يتعلمه الفرد من أبويه ، ويعلق فى ذهنه منذ الصغر ، ويستخدمه كلغة للتخاطب مع من يعاشرهم فى حياته اليومية ، وهو ما يمكن أن يسمى بلغة الخطاب أو (السليقة).

---

(١) تاريخ النحو وأصوله : ١١ .
(٢) فجر الاسلام : ٢٤٤/٢ .
(٣) الخصائص : ٣٩٢/١ .
(٤) تاريخ النحو وأصوله : ١١ــ١٢ .

ثانيهما : المستوى الفصيح :

وهو الذى يتعلمه الفرد بعد أن يشب وكبر بغرض اكتساب الفصاحة فى التعبير ، والسلامة فى النطق ، وبه يتقوم لسانه ، وتزداد مداركه اللغوية ، وهذا يتوقف على مكانة القبيلة من اللغة ، فاذا كانت القبيلة غير فصيحة ، أرسلت أبناءها الى وسط الجزيرة لملازمة الشعراء والفصحاء ، والحفظ عنهم ، وهذا الذى يتعلمه الفرد من الشعراء والفصحاء ، هو مستوى من اللغة يشتركون فيه جميعا ، حيث به تنظم القصائد ، ويؤلف الأدب الرفيع الجيد ، وهو ما يمكن أن يسمى (اللغة المشتركة) ، أو لغة الأدب .

ورغم وجود المستويين كليهما فى كل القبائل العربية ، إلا أنها كانت تختلف فيما بينها من حيث درجة الفصاحة ، فالقبيلة الفصيحة هى التى يتفوق فيها المستوى الفصيح على المستوى العامى ، والقبيلة غير الفصيحة هى التى يكون فيها الحال عكس ذلك (١) .

وفى هذا الصدد يقول الدكتور ابراهيم أنيس : " لكل لغة من لغات الأمم الراقية لهجات ذات صفات متباينة : بعضها صوتى وبعضها يرجع الى اختلاف فى الصيغ والأساليب وفى بعض الأحيان قد تشيع كلمات خاصة فى بيئة اللهجة غير معروفة بلفظها أو بمعناها فى بيئات اللهجات الأخرى . ورغم تلك اللهجات نرى أنه من الطبيعى والضرورى أن يتوحد كلام الناس فى الأمم الناهضة ، فتتكون لهم لغة نموذجية أدبية مشتركة تنتظم كل البيئات ، ويتطلع الى اتقانها أبناء هذه الأمة ، وكلما نهضت تلك اللغة النموذجية ، وازداد شيوعها على الألسنة وفى الأذهان ، تبع تلك النهضة انكماش فى لهجات هذه الأمة ، واقترب بعضها من

---

(١) دراسات فى علم اللغة : ١/ ٣٥ .

بعض ، فلا يبقى من خصائصها على مرور الزمن إلا القليل ، وتلك اللغة النموذجية المشتركة هي التي يلتزمها الناس في المجال الجدي من القول ، وفي الآثار الأدبية من شعر ونثر (١) .

وقد كان هذا هو الحال بالنسبة للغة العربية ، فبعد أن كان لكل قبيلة من القبائل العربية لغتها الخاصة بها ، كان هناك أيضا من العوامل ما ساعد على التقريب بين هذه اللهجات ، حتى كادت تنحصر في لهجة واحدة هي لهجة قريش ، كالهجوة وراء الخير الأوفر ، والعوى الأرغد ، ومثل ما كان العرب يجتمعون فيه من أسواقهم الشهيرة على مدار العام ، كسوق (عكاظ) التي كانت تقام في شهر شوال بين نخلة والطائف ، وبعده (مجنة) وتقام بمر الظهران من أول ذي القعدة إلى عشرين ، وبعده (ذو المجاز) وتقام خلف عرفة إلى أيام الحج . ولقد كان في هذه الأسواق — فوق ما تضمه من مرافق الحياة ، ومتطلبات المعيشة — منتديات للأدب ، يعقدون فيها المجامع ذات الشأن ، يتباري فيها الخطباء الصاقع والشعراء المفوهون من القبائل المتنائية الأصقاع يعرضون فيها مفاخراتهم ومناثراتهم ومعاظماتهم ، وكل ما يحسن لهم من جيد الخطب وبديع الشعر . ومن هذه العوامل أيضا التي قربت بين اللهجات ، موسم الحج الذي يجتمع فيه العرب من شتى أنحاء الجزيرة العربية كل عام ، يؤدون المشاعر الموروثة ، ويقيمون المناسك الدينية (٢) .

وواضح مما تقدم أن أسواق العرب جميعا كانت تقام في قبيلة قريش أو قريبا منها كما أن مناسك الحج كانت تؤدى في ديارها حيث بيت الله الحرام ، وهذا مما هيأ لقريش مكانة بين العرب لا تدانيها مكانة أخرى لغيرها من القبائل ، كما أن وفود العرب إليها على مر العام — على هذا النحو المتقدم — أتاح لها

---

(١) من أسرار اللغة : ٣٧ .

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ١٣ — ١٤ .

الفرصة لكى تنهل من معارفهم ، وتقتبس من لهجاتهم ما حسن ورق ، وتطـــرح ما خشن وشق ، حتى نضجت لغتها ، واستوت على مر السنين ، وصارت هـــى اللغة الفصيحة التى توارثها العرب جيلا بعد جيل ، وأخذها الأبناء عـــن الآباء سليمة خالية من الأخطاء ، وفى هذا يقول ابن جنى فى الخصائـــص : " ارتفعت قريش فى الفصاحة عن عنعنة تميم وكشكشة ربيعة وكسكسة هوازن ... "(١) وقال أبو نصر الفارابى فى كتابه (الألفاظ والحروف) فيما نقله عنه السيوطى فـــى (المزهر) : " كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأسهلهـــا على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانة عما فى النفـــس ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى "(٢) ، وقد نزل القرآن الكريـــم بلغة قريش دستورا للإسلام ، فتمت كل ذلك بالحفاظ على اللغة العربية الفصحى لتبقى ما بقى العرب والإسلام فى الجزيرة العربية وخارجها (٣) .

ولما امتد الاسلام الى خارج الجزيرة العربية عن طريق الفتوح ، حيث بلغـت الدولة الاسلامية أقصى اتساعها فى عهد بنى أمية ، واختلط العرب بغيرهم مـــن أهل هذه البلاد المفتوحة ، واندمجوا ، وتصاهروا ، وتكون منهم شعب واحـــد ، لغة التخاطب الوحيدة بين أفراده هى العربية ، وطول هذا الامتزاج ، تســـرب الضعف الى سجية العربى وسليقته ، على أن غير العربى كان ينزع — قسرا عنه — الى بنى جلدته ، وإن طال لبثه بين ظهرانى العرب ، مما أدى الى تســـرب اللحن الى اللغة العربية .

---

(١) الخصائص : ٢ / ١١ .
(٢) المزهر : ١/ ١٢٨ .
(٣) تاريخ النحو وأصوله : ١٥ .

ويرى كثير من علماء اللغة أن بداية ظهور اللحن في اللغة العربية كان في اختلاف شكل آخر الكلمة فيما يسمى بالإعراب ، حيث يقول أبو الطيب اللغوي : " واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب وأحوج الى التعليم : الإعراب " (١) . وذلك اعتمادا على ما تسوقه الروايات من القصص التي دعت أبا الأسود الدؤلي الى البدء في وضع قواعد النحو ، ولكنا نرى أن اللحن حين ظهر في اللغة العربية لم يكن مقصورا على الإعراب ، وإنما شمل بنية الكلمة أيضا ، مثال ذلك ما روي عن صهيب بن سنان الرومي ، حيث قال (إنك لهائلن) يريد (إنك لحائن) فكان يلحن بنطق الحاء هاء (٢) ، وكذلك ما روي من أن أبا الأسود الدؤلي — في بادئ تفكيره في ضبط اللغة — مر به رجل فارسي يدعى (سميدا) يفخر في مشيته ، فقيل له : مالك يا سميد ، ألا تركب ؟ فقال : فرسي ضالع ، يريد (ظالع) وهو الذي يفخر في مشيته لضعفه ، فضحك به من حضره ، قال أبو الأسود : هؤلاء الموالي قد رغبوا في الاسلام ، ودخلوا فيه ، وصاروا لنا إخوة ، فلو علمناهم الكلام ، فوضع باب الفاعل والمفعول (٣) .

ومما من أن يجوف هذا السيل العرم — اللحن — في طريقه مقدسات المسلمين ، ومحاربة له في مهده ، كان لزاما على المفكرين العرب أن يشعروا بالحاجة الى وضع علم يميز به القارئ أو المتحدث بين الصواب والخطأ في اللغة ، ليحافظوا بذلك على نطق العربية سليما ، ليؤدي بها المسلم شعائر دينه التي تقوم أساسا على القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين .

الا أن النحاة في علاجهم لهذا الموضوع ، قد غلبت على تفكيرهم فكرة أن بدء ظهور اللحن كان في اختلاف شكل آخر الكلمة (الإعراب) ، ومن ثم اهتموا

---

(١) البيان والتبيين : ٧٢/١ .

(٢) الخصائص : ١٠٨/١ ، معجم الأدباء : ٨٢/١ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين : ١٤ .

اهتماما زائدا بما اصطلحوا على تسميته (العامل) وما يحدثه من تغيير في شكل آخر الكلمة ، مما جعلهم يستنزفون جل وقتهم وجهدهم في سوق العلل التي تؤيد صحة هذا الذي خلقوه بأيديهم ، ثم لم يبث أن أصبح سيفا مسلطا على رقابهم ، لا يجدون منه مهربا ، ولا يستطيعون منه فكاكا ، مما اضطرهم الى اللجوء لألوان كثيرة من التأويل ، ووسائل عديدة من التعليل ، وصنوف مختلفة من التخريج ، حتى يوفقوا بين متطلبات هذا العامل وما بين أيديهم من النصوص الموثقة المتواترة عن العرب الفصحاء ، حتى أصبح شغلهم الشاغل ، ومحل اهتمامهم الأول ، وكأنما خلا النحو من كل ما يستحق البحث والدرس إلا من هذا العامل والدوران حوله .

وظل أمر التقعيد النحوي يسير على هذا النهج ، ويدور في فلك السابقين ، يتناقله المتأخرون عن أسلافهم القدامى ، حتى جاء العصر الحديث ، فوجدنا من بين علمائه من قام ينعى على القدامى عقم صنيعهم هذا ، وعدم وفائه بمتطلبات اللغة العربية كلغة يتحتم عليها أن تساير مجريات العصر ، وتواكب عوامل التقدم والتطور في عصرنا الحديث ، فقد خرج علينا ابن مضاء القرطبي (١) بدعوة جريئة ينادي فيها بإلغاء العامل النحوي واستبعاد العلل الثواني والثوالث من النحو (٢) . ثم لم نلبث أن وجدنا من علماء المشرق من يتبنى هذه الدعوة ، وينتصر لها ، وهو الأستاذ ابراهيم مصطفى ، إلا أنه أضاف اليها المطالبة بدراسة علامات الإعراب على أساس ما تفيده من معان ودلالات ، وبدأ في تطبيق ذلك على بعض أبواب من النحو (٣) . كذلك الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في

---

(١) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء ، قاضي قضاة قرطبة في دولة الموحدين ، أشهر علماء الأندلس في الفقه والنحو وعلوم اللغة . ولد بقرطبة سنة ٥١٣ هـ ، وتوفي سنة ٥٩٢ هجرية . (في اللغة والنحويين القديم والحديث : ٩٣ هامش ، دراسات في النحو : ٢٦) .

(٢) الرد على النحاة : ٨٧ — ٨٨ .

(٣) احياء النحو : ١ .

العراق ، الذى ألف كتابا أسماه (نحو التيسير) ، انتصر فيه لهذه الدعوة ، ووقف مؤيدا لها ، ومدافعا عنها ، بقوله : " ان النحو قد استقل عند المتأخرين — كما كان منذ نشأته الأولى — بمعنى ضيق محدود ، هو تفسير أواخر الكلم بحسب مواقعها من التركيب ، وهو الذى يعرف بالاعراب ، وغلب عليه هذا المعنى غلبة بلغت حد الجمود المقطع الذى لا يكاد ينبىء بأن له علاقة واضحة بما سواه من علوم العربية من جهة ، وما له من علاقة بواقع الحياة التى يعبر عنها من جهة أخرى ، فلم يعد يعنى فى مفهومه فن التعبير عن الأفكار والمشاعر ، ولا دخل له فى الأساليب التى تختلف باختلاف المعانى والأفكار ، وكان من جراء ذلك أن انعزل عن حقيقة موضوعه ، وابتعد عن صميم غايته " (١) .

ومن نادى بهذه الدعوة أيضا من علماء العصر الحديث الدكتور ابراهيم السامرائى فى العراق حيث ألف كتابا أسماه (مباحث لغوية) أفرد فيه فصلا لهذا الموضوع ضمنه بعض انتقادات طفيفة لما نادى به الأستاذ ابراهيم مصطفى الا أنها لا تخرج فى مضمونها عن الدعوة الى الغاء العامل النحوى واستبعاد العلل الثوانى والثوالث من النحو (٢) .

واذا كنا قد وجدنا من نحاة العصر الحديث من يجاهر بعدم رضائه عن الدراسة النحوية فى شكلها التقليدى ، وصورتها الشكلية المنطقية ، وينادى بضرورة العناية بما تحمله ألفاظ التركيب ومكوناته من معان ، وما توحى به من دلالات ، فلا يظنن ظان ، ولا يتوهمن متوهم أن هذه الدعوة وليدة اليوم ، أو أنها نبعت

---

(١) نحو التيسير : ١٥ .

(٢) مباحث لغوية (فصل بعنوان : النحو التاريخى بين النقض والبناء) وهو مقال سبق نشره له بمجلة الأستاذ المجلد الخامس عشر عام ١٩٦٩ ميلادية .

من فراغ ، وانما هي دعوة عريقة ، تضرب بجذورها الى الماضي البعيد ، وعلى وجه التحديد الى القرن الخامس الهجري ، اذ يرجع الفضل فيها الى عالمين جليلين من علماء ذلك العصر هما أول من رفع شعارها ، وطالب بتطبيقها ، ودعا للأخذ بها — وان كانا من علماء البلاغة — ألا وهما : أبو عبيدة معمر بن المثنى ، وعبد القاهر الجرجاني ، فقد بذل الأول جهدا صادقا في بيان جمال الأسلوب القرآني في وضعه الذي تحدى به فصحاء العرب وبلغاءهم مع افتراض الصحة النحوية ، والخلو اليها ، وعدم الدخول فيها ، وذلك على نحو ما هو مبسوط في كتابه (مجاز القرآن) ، كذلك فعل الثاني في كتابه (دلائل الاعجاز) ، ولم يقتصر فيه على الاستشهاد بالقرآن الكريم ، بل تابع الأمثلة العربية من الشعر والنثر ، وبيّن ما يعنى كل أسلوب من معنى يقابل الآخر ، يفعل ذلك باحساس مرهف ، وذوق فني ، وعندما يقارن أسلوبا بأسلوب يخيل للرجل العادي أن لا فرق بينهما ، ولكنه يبين هذا الفرق . كل هذا بعد أن يتعدى مرحلة الصحة النحوية ، والنظم المألوف تبعا للقواعد ، وذلك على نحو ما أورده تحت عنوان (فكرة النظم) حيث يقول : " وواضح أن أخذ الكلمة مكانها في العبارة ناشئ من ارتباط معناها بجاراتها ، وأن ترتيبها ناشئ من ترتيب المعنى في النفس " (١) ويقول أيضا في تبيان العلاقة الوطيدة والصلة الأكيدة بين أحكام النحو ومعاني الألفاظ في التركيب : " فليست بواجد شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا ، وخطؤه ان كان خطأ الى النظم ، الا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية أو فضل فيه ، الا وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل الى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل ببابٍ من أبوابه " (٢) .

---

(١) دلائل الاعجاز : ٤٢ .

(٢) دلائل الاعجاز : ٦٤ .

وقد اتخذت المدرسة النحوية الحديثة من فكرة المعنى هذه التى أرسى دعائمها أبو عبيدة وعبدالقاهر ، ورفع قواعدها جمع من نحاة العصر الحديث ، أساسا لدارستها النحوية الحديثة ، ومنطلقا لبحوثها الجديدة فى قواعد النحو وأحكامه ، وان كانت كل المحاولات التى قام بها النحاة المحدثون فى هذا الشأن لم تأت مكتملة ، ولم تضع الأحكام الكلية لأبواب النحو جميعها ، وانما كانت دعوتهم منصبة على الغاء نظرية العامل النحوى ، واستبعاد العلل الثانى والثوالث من النحو ، ثم دراسة علامات الاعراب بحسب ما تفيده من معان ودلالات ، وتأتى بقية الدراسة تفريعات عليها بعد تطبيقها على بعض أبواب من النحو دون جميعها .

ثم توّجت هذه المحاولات بأول دراسة مكتملة ، تبلورت فيها مبادىء المدرسة الحديثة للنحو تلك الدراسة التى قام بها الدكتور تمام حسان فى كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) والتى استعرض فيها فكرة المعنى لدى كل من البلاغيين والمناطقة والفلاسفة والأدباء وعلماء الاجتماع ، وأوى بأن تأثر المدرسة النحوية بمناهج البحث لدى هؤلاء جميعا ، لا يعود على النحو بفائدة تفيده فى الدلالة على المعنى ، سوى ما تقدمه له البلاغة من فكرة (المقام والمقال) (١) .

ومن أبرز ما دعا اليه المؤلف فى كتابه ، ولعله قطب هذه الدراسة برمتها الذى تدور حوله وتبنى عليه ، الغاء العامل النحوى ، والاستغناء عنه بالقرائن اللفظية والمعنوية ، التى تعرف بقرائن التعليق ، حيث فيها الغناء كل الغناء عن فكرة العامل التى تقصر الاهتمام على قرينة واحدة فحسب هى العلامة الاعرابية دون غيرها من القرائن بغرض ايضاح المعنى المراد من التركيب اللغوى .

قرائن التعليق — كما هو معروف — نوعان :

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠ .

لفظيـــة :

وتنقسم الى ثمانية أقســـام :

١ــ العلامة الاعرابيـة •
٢ــ الرتبـــة •
٣ــ الصيغـــــة •
٤ــ المطابقـــة •
٥ــ الربـــــط •
٦ــ التضـــام •
٧ــ الأداة •
٨ــ النغمـــة •

معنويـــة :

وهي قرائن خمسة • تفيد كل منها علاقة معينة :

١ــ علاقة اسنـاد •
٢ــ علاقة تخصيص •
٣ــ علاقة نسبـــة •
٤ــ علاقة تبعيـة •
٥ــ علاقة مخالفـة •

ويقول الدكتور تمام حسان أن هذه القرائن تغني عن فكرة (العامل النحوي) من حيث دلالتها على المعنى الوظيفي النحوي • اذ أن العامل قد اقتصر على قرينة واحدة من هذه القرائن دون غيرها وهي العلامة الاعرابية • وما لها من دلالة على ابراز معنى التركيب • أما قرائن التعليق فانها توزع اهتمامها بالعمل بينها ــ لفظيها ومعنويها ــ ولا تعطي للعلامة الاعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام • فالقرائن كلها مسئولة عن أمن اللبس • وعن وضوح المعنى • ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما • وانما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي وتنتجه (١) • فضلا عما يفرضه العامل على النحاة من قيود وأحكام تفيد حركتهم • وتحد من انطلاقهم • وتلجئهم الى صنوف من التأويل والتعليل والتخريج •

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٠ ــ ٢٣٢ •

ولما كانت قضية المعنى هي الدعامة الأولى التي تنبني عليها الدراسة النحوية الحديثة ، فقد أصبح لزاما علينا أن نتتبع فكرة المعنى هذه ، ونسير معها ، منذ أن قال علماء اللغة بوجود علاقة متبادلة بين اللفظ والمعنى ، تلك العلاقة التي اصطلحوا على تسميتها(الدلالة) أي ما تدل عليه الكلمة من معنى ، وفي مجال دراسة اللغويين للدلالة ، قسموها الى أنواع خمسة :

١ــ دلالة صوتية :

وهي التي تستمد من طبيعة الأصوات التي تشتمل عليها الكلمة (١) ، اذ أن لكل كلمة وظيفة صوتية أو معنى صوتي معين ، وهي كونها مركبة من هذه العناصر الصوتية الموجودة بها ، فمثلا كلمة (ولد) نجد أن تكوينها بهذه الصورة الصوتية بالذات ، جعل لها معنى خاصا يختلف عن معنى كلمة (بلد) أو (وجد) أو (ولغ) مثلا ، التي تشترك كل منها مع (ولد) في بعض الأصوات ، ويختلف في البعض الآخر (٢) . ومن مظاهر هذه الدلالة : النبر ، الذي ينقل معنى الكلمة الواحدة من الاسمية الى الفعلية ، اذا تغير موضع النبر فيها ، كما في اللغة الانجليزية ، ومن مظاهرها أيضا : النغمة ، حيث يكون للكلمة الواحدة عدة دلالات ، لا يفرق بينها الا اختلاف النغمة في النطق ، كما في اللغة الصينية (٣) .

٢ــ دلالة صرفية :

وهي التي تستمد عن طريق الصيغ الصرفية ومبنيتها (٤) ، مثال ذلك كلمة (غفار) في الآية الكريمة : " فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا " (٥) ،

(١) دلالة الألفاظ : ٤٦ .
(٢) دراسات في علم اللغة : ٢/ ١٧٥ .
(٣) دلالة الألفاظ : ٤٧ .
(٤) المصدر السابق .
(٥) سورة نوح آية ١٠ ك .

تفيد معنى لا يفيده اسم الفاعل (غافر) ، اذ أن (غفارا) ، تفيد دوام الغفران وأنها صفة متأصلة ، وملازمة لله تعالى ، وقديما قال النحاة : كل زيادة في المبنى يلازمها زيادة في المعنى .

٣ـ دلالة نحوية :

وهي التي تستفاد عن طريق بيان خصائص الكلمة النحوية ، أي وظيفتها في الجملة ، حيث يحتم نظام الجملة العربية ترتيبا خاصا ، لو اختل لأصبح من العسير أن يفهم المعنى المراد منها .

٤ـ دلالة معجمية :

وهي المعنى القاموسي ، الذي يتفق عليه الناس في البيئة اللغوية الخاصة ، وهي تمثل الدلالة الأساسية للكلمة ، حيث يستقل عما يمكن أن توحيه أصواتها أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية . (١)

٥ـ دلالة اجتماعية :

وتستفاد هذه الدلالة عن طريق تتبع الكلمة في الاستعمالات المختلفة في البيئة الاجتماعية الخاصة ، وذلك يعتمد ـ بصورة أساسية ـ على الموقف أو المقام اللغوي ، مع ملاحظة الظروف والملابسات الخارجية التي تتصل بهذا الموقف (٢) .

والذي يعنينا في بحثنا هذا من هذه الدلالات الخمس ، هي الدلالة الصرفية ، حيث فيها تظهر قيمة الصيغة ، وما تحدثه من أثر في ابراز المعنى المراد من الكلمة ، فمثلا كلمة (كذاب) ، نجد أنها تؤدي معنى لا تؤديه كلمة

---

(١) دلالة الألفاظ : ٤٨ ، دراسات في علم اللغة : ٢/ ١٧٦ .
(٢) دراسات في علم اللغة : ٢/ ١٧٧ .

(كاذب) ، حيث تدل الكلمة الأولى — بصيغتها التي عليها — على شخص كثير الكذب ، دائب على اتيانه ، حتى ليكاد أن يصبح الكذب صفة فيه ، أما الكلمة الثانية — بصيغتها الحالية — فلا تفيد ذلك .

كذلك لو نظرنا الى الصيغة التي عليها الكلمة ، دون النظر الى الكلمة ذاتها ، لأمكننا الاحساس بمعناها ، ولوقفنا على ما توحي به من دلالة ، دون ما تعب أو نصب ، فمثلا صيغة (الفعلان) نجد أنها تفيد الاضطراب ، كالغليان والغوران ، وأن صيغة (الفعللة) تفيد التكرير ، مثل : صرصر الجندب ، أي كرر في تصويته ، وأن صيغة (الفعلى) تفيد السرعة مثل : الجمزى (١) .

وعن الصيغة وأثرها في الدلالة على معنى الكلمة ، يشير العالم اللغوي (جسبرسن) الى ما عرف عند علماء العربية من أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ، بقوله : " فحين نقارن بين (صر الجندب) و (صرصر الجندب) نرى أن صيغة (صرصر) تفيد تكرير الصوت ، وحين نقارن بين الصيغتين (كسر) ، (كسّر) نرى أن التضعيف في الصيغة الثانية قد زاد في دلالتها " (٢) .

ونظرا لقيمة الصيغة الصرفية في التحليل اللغوي ، وأثرها البارز في الدلالة على المعنى الموضوعة له ألفاظ اللغة ، مما يسلم بدوره الى ايضاح المعنى النحوي للتركيب اللغوي ، فقد رأيت أن أتخذ من الصيغة الصرفية موضوعا

---

(١) الخصائص : ٥٤٨ (فصل بعنوان : في امساك الألفاظ اشباه المعاني) .

(٢) دلالة الألفاظ : ٧٠ .

لبحثى هذا ، أتناول فيه الجوانب المتعددة للصيغة ، التى لم تكن واضحة كل الوضوح فى أذهان الكثيرين من العاملين فى حقل اللغة العربية وعلومها ، وأوضح الدور الهام الذى تلعبه فى سبيل ابراز معنى التركيب ، علاوة على اظهار ما بين مكوناته من علاقات تفضى الى ايضاح المعنى النحوى فى صورته النهائية وهذا ما سوف نتناوله — بعون الله تعالى وتوفيقه — فى الصفحات التالية .

الباب الأول

الصيغة الصوفية ودلالتها على المستوى الصرفي

الفصـــل الأول

الصيغة الصرفيـة

١ــ الصيغة الصرفيـة .
٢ــ بين الصيغة الصرفية والميزان الصرفى .
٣ــ الصيغة الصرفية وارتباطها بحقائق التحليل اللغوى .
٤ــ الصيغة الصرفية وتعدد المعنى الوظيفى .
٥ــ الصيغة الصرفية ودلالتها على الزمن .
٦ــ تشابه الصيغ الصرفية ووسائل التفريق بينها .

— ٤ —

الصيغة الصرفية

الصيغ الصرفية قوالب استنبطها الصرفيون ، ليصبوا فيها المادة اللغوية التي يعبرون بها عما يجول في أفكارهم من معان محددة ، ومن الثابت أن هذه القوالب أو الصيغ ، انما تقتصر على بعض أقسام الكلم ، وهي الأسماء المتمكنة والأفعال ، دون غيرها من الأقسام .

فبالنسبة للأسماء ، قد حدد لها الصرفيون صيغا محددة ، اذ قالوا أن الاسم قسمان : مزيد فيه ، ومجرد عن الزيادة ، فالمزيد فيه ، هو ما بعض حروفه ساقط وضعا (١) ، وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة أحرف كاستخراج واستفهام ، والمجرد عن الزيادة ، هو ما بعض حروفه ليس ساقطا في أصل الوضع ، وهو إما ثلاثي كفلس ، واما رباعي كجعفر ، واما خماسي كسفرجل (٢) ، والثالثي اما أن يكون مضموم الأول ، أو مكسوره ، أو مفتوحه ، ومع كل هذه التقديرات ، اما أن يكون مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحه أو ساكنه ، فتخرج من هذا اثنتا عشرة صيغة ، حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الأول في أربعة أحوال الثاني ، وأمثلتها : فلس وفرس وكتف وعضد ، حبر وعنب وابل وجبك ، قفل وصرد ودئل وعنق (٣) .

وقالوا بإهمال (فِعْل) لثقل الانتقال من الكسر الى الضم ، ومجيء (فُعِل) على قلة ، لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول كضُرِب وقُتِل (٤) .

---

(١) شرح ابن عقيل : ١٩٠ .

(٢) البهجة المرضية : ١٤٢ .

(٣) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : ٢٩٣ .

(٤) أوضح المسالك : ٢٩٤ ، البهجة المرضية : ١٤٣ .

هذا ما كان من أمر الثلاثي ، وما حددوه له الصرفيون من صيغ محفوظـــة . أما الرباعي فقد حددوا له صيغا ستة هي : (فَعْلَل) كجعفر ، (فِعْلِيـــل) كزبرج (١) ، (فِعْلَل) كدرهم ، (فُعُلُّل) كبرثن ، (فِعَلّ) كهزبر وقمطـــر ، (فُعْلُل) كطحلب .

وأما الخماسي فصيغه أربعة هي : (فَعْلَلّ) كسفرجل ، (فَعْلَلِيـــل) كجحوش (٢) ، (فَعَلّل) كخزعبل (٣) ، (فُعْلَلّ) كقرطعب (٤) .

وقد أجمل صيغ الأسماء هذه بعض النحاة ممن يحلو لهم التأليف في لغـــة العلوم على نظام الشعر ، ومن أشهرهم ابن مالك في ألفيته (٥) .

---

(١) الزبرج : السحاب الرقيق ، وقيل السحاب الأحمر ، وهو من أسماء الذهب أيضا (الأشموني : ٢/٥٥٥) .

(٢) الجحوش : الأفعى العظيمة ، وقال السيرافي : العجوز المسنـــة (الأشموني : ٢/٥٥٥) .

(٣) الخزعبل : الباطل من القول ، والأحاديث المستطرفة (المصدر السابق) .

(٤) القرطعب : الشيء الحقير (المصدر السابق) .

(٥) يقول ابن مالك عن صيغ الأسماء :

وانتهى اسم خمس ، وإن تجردا ... وان يزد فيه فما خمسا عدا
وغير آخر الثلاثي ، افتح وضـــم ... واكسر ، وزد تسكين ثانيه تمم
وفُعُـــل أهمل ، والعكس يقـــل ... لقصدهم تخصيص فِعْل بفُعُـــل
لاسم مجرد رباع ، فَعْلَـــل ... وفِعْلِل وفِعْلَـــل وفُعْلُـــل
ومع فِعَلّ فُعَلّل ، وان عـــلا ... فمع فَعَلّل حوى فَعْلَلِـــلا
كذا فُعَلِّـــل وفِعَلِّـــلّ ومـــا ... غاير للزيد أو النقص انتمـــى

ومن الأسماء أيضا التى حدد لها الصرفيون صيغا بعينها : المصـــــدر ، والمرة ، والهيئة والزمان والمكان ، والآلـه .

فمن المصادر يقولون أن الفعل الثلاثى المتعدى يجيء مصدره على (فَعْـل) قياسا مطردا (١) . وقد نص على ذلك سيبويه فى مواضع من الكتاب (٢) ، كقولنا : ضرب ضربا — بفتح العين — ، فهم فهما — بكسرها — ، أو مضاها كرد ردا (٣) ، وزعم بعض النحاة أنه لا ينقاس ، ولكنه غير سديد (٤) . و (فَعِل) اللازم يجيء مصدره على (فَعَل) كفَرِح فَرَحا ، وجوى جوى ، وشلت يده شلا .

و (فَعَل) اللازم يأتى مصدره على (فَعُول) قياسا ، كقعد قعودا ، وغدا غدوا ، وبكر بكورا ، وذلك اذا لم يستحق أن يأتى مصدره على (فِعَال) وهو كـل فعل دل على امتناع ، كأبى اباء ، ونفر نفارا ، أو أن يأتى على (فَعَلان) وهـو كل فعل دل على تقلب أو اضطراب نحو : طاف طوفانا ، جال جولانا ، أو أن يأتى على (فُعَال) وهو كل فعل دل على داء مثل : سعل سعالا ، زكم زكامـــــا ، أو صوت أيضا نحو : نَعَبَ الغراب نُعَابًا ، أو يأتى على (فَعِيل) وهو كل فعـــل دل على سير نحو : رحل رحيلا ، أو صوت أيضا نحو : صهل صهيلا ، نعـــب نعيبا ، نعق نعيقا (٥) .

وأما (فَعُل) الذى لا يكون الا لازما ، فيأتى مصدره على (فُعُولة) نحـــو : سهولة ، صعب صعوبة ، عذب عذوبة ، أو على (فَعَالة) نحو : جزُل جزالـــة ، فصُح فصاحة ، ضخم ضخامة .

---

(١) شرح ابن عقيل : ١٢٤ .
(٢) الكتاب : ٤/٥ .
(٣) البهجة المرضية : ٨٣ .
(٤) شرح ابن عقيل : ١١٤ .
(٥) المصدر السابق .

وما ورد على خلاف ما تقدم ليس بمقيس ، بل يقتصر فيه على السماع نحو : سخط سخطا ، رضي رضا ، ذهب ذهابا ، شكر شكرانا ، عظم عظمة (١) .

وأما مصادر غير الثلاثي ، فصيغه جميعها مقيسة باطراد (٢) ، فما كان فعله على وزن (فَعَّل) . فاما أن يكون صحيحا أو معتلا ، فان كان صحيحا ، فمصدره على (تفعيل) نحو : قدّس تقديسا ، ومنه قول الله تعالى : " وكلم الله موسى تكليما " (٣) ، كما يأتي على (فِعَّال) نحو : قول الله تعالى : " وكذبوا بآياتنا كذابا " (٤) ، وعلى (فِعَال) حيث قرئت الآية السابقة بتخفيف الذال ، وان كان الفعل معتلا ، فمصدره يأتي على (تفعلة) نحو : زكى تزكية ، ونادر مجيئه على (تفعيل) نحو قول الراجز (٥) :

باتت تنزّى دلوها تنزيا ... كما تنزّى شهلة صبيا

---

(١) شرح ابن عقيل : ١١٥ .

(٢) ومن مصادر الفعل الثلاثي يقول ابن مالك في الألفية :

فَعْلَ قياسُ مصدرِ المعدَّى ... من ذي ثلاثة كردَّ ردًّا
وفَعِلِ اللازم بابه فَعَل ... كفَرِحٍ وكجَوًى وكشَلَل
وفَعُل اللازم مثل قعدا ... له فُعُول باطراد كقعدا
ما لم يكن مستوجبا فِعَالا ... أو فَعَلانا فادراً وفُعَالا
فأوّلٌ لذي امتناع كأبى ... والثان للذي اقتضى تقلبا
للدا فُعَال أو لصوت وشمل ... سيرا وصوتا الفَعِيل كصهل
فُعُولَة فَعَالَة لفَعَلا ... كسهل الأمر وزيد جَزْلا
وما أتى مخالفا لما مضى ... فبابه النقل كسُخْط ورِضَا

(٣) سورة النساء : آية ١٦٤ م .

(٤) سورة النبأ : آيه ٢٨ ك .

(٥) البيت من الرجز ولم يعرف راجزه (شواهد العيني على الأشموني ١٠/١ ٥٦٨) .

وان كان مهموزا فمصدره يجيء على (تفعيل) و (تَفْعِلَة) نحو : خطأ تخطيئا وتخطئة ، وجزأ تجزيئا وتجزئة .

أما ان كان على وزن (أفعل) فمصدره على (إفعال) نحو : أكرم اكراما ، أجمل اجمالا ، أعطى اعطاء ، هذا اذا لم يكن معتل العين ، فان كان معتلها ، نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت ، وعوض عنها تاء التأنيث نحو : أقام إقامة ، وان كان على (تَفَعَّل) فمصدره على (تَفَعُّل) نحو : تجمل تجملا ، تعلم تعلما ، وان كان في أوله همزة وصل ، كُسِر ثالثه ، وزيدت ألف قبل آخره ، سواء كان على وزن (انفعل) أو (افتعل) أو (استفعل) نحو : انطلق انطلاقا ، اصطفى اصطفاء ، استخرج استخراجا ، فان كان (استفعل) معتل العين ، نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة ، وحذفت ، وعوض عنها تاء التأنيث : نحو : استعاذ استعاذة ، والأصل استعواذا ، وان كان على وزن (تَفَعْلَل) فمصدره على (تَفَعْلُل) نحو : تدحرج تدحرجا (١) .

وان كان الفعل على وزن (فَعْلَل) فمصدره يجيء على (فِعْلال) نحو : دحرج دحراجا ، وعلى (فَعْلَلَة) وهو المقيس فيه نحو : دحرج دحرجة ، بهرج بهرجة .

واذا كان الفعل على وزن (فَاعَل) فمصدره (فِعَال) و (فُعَالَة) نحو : قاتل قتالا ومقاتلة ، خاصم خصاما ومخاصمة .

---

(١) شرح ابن عقيل : ١١٦ .

وكل ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما تقدم يحفظ ولا يقاس عليه ، وانما مرده الى السماع من أقوال العرب الفصحاء (١).

وأما عن اسم المرة واسم الهيئة ، فقد حدد الصرفيون لاسم المرة من الفعل الثلاثي صيغة (فَعْلَة) نحو : جلس جَلسة ، لبس لَبسة ، هذا اذا لم يكن المصدر مبنيا في الأصل على تاء التأنيث ، والا وصف بما يدل على الوحدة نحو : رحم رحمة واحدة ، نعم نعمة واحدة ، كما يأتي اسم المرة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره القياسي نحو : انطلق انطلاقة ، استخرج استخراجة ، وان كان بناء المصدر على التاء ، دل على المرة منه بالوصف نحو : أقام اقامة واحدة ، استقام استقامة واحدة (٢).

وخص الصرفيون كذلك اسم الهيئة من الثلاثي بصيغة (فِعْلَة) نحو : جلس جِلسة حسنة ، قعد قِعدة ، مات مِيتة طيبة ، واذا كان في المصدر التاء ، دل ذلك على الهيئة بالوصف نحو : نِشْدَة عظيمة ، أو بالإضافة نحو : نِشْدَة الملهوف ، ولا ينبني من غير الثلاثي للهيئة الا ما شذ في قولهم : أختصرت خصرة ، انتقبت نقبة ، تعمم عمة ، تفحص فحصة (٣).

---

(١) ومن مصادر غير الثلاثي يقول ابن مالك في الألفية :

وغير ذي ثلاثة مقيس ... مصدره ، كهكذا التقديس
وزكه تزكية ، وأجملا ... اجمال من تجمّلا تجمّلا
واستحذ : استحاذة ثم أقم ... إقامة ، وغالبا ذا التا لزم
وما يلي الآخر مدّوا فتحا ... مع كسر تلو الثان مما انفتحا
بهمز وصل كاصطفى وضم ما ... يضم من أمثال قد تلملما
فعلل أو فعللة لفعللا ... اجعل مقيسا ثانيا لا أولا
لفاعل الفعال والمفاعلة ... وغير ما مر السماع عادله

(٢) أوضح المسالك : ١٦١ ، دراسات في علم الصرف : ٥٧ .

(٣) المصدران السابقان .

ومن اسمى الزمان والمكان يقول الأشمونى (١) : " يصاغ من الثلاثى (مَفْعَل) بفتح عينه ، مرادا به المصدر أو الزمان والمكان ان اعتلت لامه مطلقا نحو : مرمى ، مغزى ، مسعى ، موقى ، أو ضُمَّت ولم تُكْسَر عينه فى المضارع نحو : مقتل ، مذهب ، فان كُسِرت ، فُتِحت فى المراد به المصدر ، وكُسِرت فى المراد به الزمان أو المكان نحو : مضرب ، وتكسر مطلقا عند طيئ فيما صحت لامه وفاؤه واوا نحو : مسورة ، موقف ، موئل ... وليعامل معاملة الثلاثى فى ذلك ، فمن أراد ذلك ، بنى منه اسم المفعول ، وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر أو الزمان أو المكان ، ومنه قول الله تعالى : " بسم الله مجراها ومرساها " (٢) ، وقوله تعالى أيضا : " ومزقناهم كل ممزق " (٣) ، وقوله أيضا : " الحمد لله ممسانا ومصبحنا " (٤) .

وقد أورد أستاذنا الدكتور عبدالله درويش فى كتابه (دراسات فى علم الصرف) كلاما حسنا غاية فى الدقة بالنسبة لاسم المكان الذى يأتى من غير الثلاثى ، وقياسه (مفعل) بفتح العين ، مضمونه أنه سمعت ألفاظ بكسر العين مثل : المسجد ، المطلع ، المنبت ، المرفق ، المظنة ، المشرق ، المغرب ، مع جواز ورودها بفتح العين على القياس ، الا أن بعض الصرفيين قد فرق بين المكسور العين والمفتوحها تفريقا حسنا من حيث المعنى ، فاذا جاءت الكلمة مكسورة العين ، دلت على اسم جامد ، وان جاءت مفتوحة العين ، دلت على مكان حدوث الفعل ، فمثلا كلمة (المسجد) بالكسر ، تدل على المبنى نفسه ولو لم يسجد فيه ، وأما بالفتح فانها تدل على مكان السجود ولو لم يكن فى الجامع (٥) .

---

(١) شرح الأشمونى : ١/٥٧٢ .

(٢) سورة هود : آية ٤١ ك .

(٣) سورة سبأ : آية ١٩ ك .

(٤) ومن صيغ اسمى الزمان والمكان يقول ابن مالك :

نحو الجهات والمقادير وما ... صيغ من الفعل كمرمى من رمى

(٥) دراسات فى علم الصرف : ٥٦ .

ولاسم الآلة حدد الصرفيون صيغا ثلاثة قياسية ، لا تأتى الا من الفعل الثلاثى المتعدى وهى :

مِفْعَل نحو : مبرد ، مثقب ، مقرن ...

مِفْعَال نحو : مشاره ، مصباح ، مفراك ...

مِفْعَلة نحو : مسطرة ، مكنسة ، مقرعة ...

وقد سمعت بعض ألفاظ بضم الميم والعين على غير القياس مثل : مسعط ، مكحلة ، وقد تفتح العين على قلة ، وقد فرق بعض الصرفيين بين الصيغتين تفريقا حسنا من حيث المعنى ، حيث اعتبروا ما جاءت على القياس كانت دالة على آلة الفعل ، وأما ما جاءت على غير القياس فإنها أوعية بعينها (١).

ونظرا لاطراد استخدام صيغة (فَعَّالة) كثيرا فى أسماء الآلات ، واطراد ورودها على الألسنة ، فقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيتها مثل : غسالة ، ثلاجة ، دراجة ، سماعة ... الخ (٢).

هذا ما كان من أمر الأسماء ، وما حدده لها الصرفيون من صيغ محددة تحفظ ويقاس عليها ، أما عن الصفات فقد حددوا لها أيضا صيغا محددة خاصة بها ، وتختلف مع ما سبق تحديده للأسماء ، وقد سبق أن علمنا أن الصفات تشمل : صفة الفاعل ، صفة المفعول ، صفة المبالغة ، الصفة المشبهة ، صفة التفضيل ، وذلك على النحو التالى :

---

(١) دراسات فى علم الصرف : ٥٨ .

(٢) كتاب مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما) : ٣٥ .

أ) صفة الفاعل :

وصف الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد يأتي على صيغة (فاعل) بكثرة فيما مثل : (فَعَل) سواء كان متعديا نحو : ضرب ضارب ، قتل قاتل ، أو لازما نحو : ذهب ذاهب ، جلس جالس ، واذا كان الفعل على وزن (فَعِل) يأتي اسم الفاعل منه قياسا أيضا على (فاعل) نحو : ركب راكب ، علم عالم ، وقل اذا كان لازما نحو : طهر طاهر ، نعم ناعم (١).

ويأتي وصف الفاعل قياسا من (فَعِلَ) اللازم على (فَعِلٌ) من الأعراض نحو : فرح فهو فرح ، أشر فهو أشر ، كما يأتي على وزن (أفعل) من الألوان والخلق نحو : خضر فهو أخضر ، عور فهو أعور ، ويأتي أيضا على (فَعْلان) فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن نحو : شبع فهو شبعان ، عطش فهو عطشان (٢).

أما اذا كان الفعل على وزن (فَعُل) فقياس الوصف منه على (فعيل) نحو : ظرف فهو ظريف ، شرف فهو شريف ، وقد يجيء شذوذا على (فَعْل) كشهم وضخم ، وعلى (أفعل) كأخضب ، (فَعَل) كبطل ، حسن ، وعلى (فَعّال) كجبان ، و (فُعَال) كشجاع ، و (فُعْل) كجنب ، و (فِعْل) كصِقْر وهو الشجاع الماكر ، وقد يستغنى عن صيغة (فاعل) بغيرها كشيخ ، وأشيب ، وطيب ، وضيف (٣).

أما من غير الثلاثي المجرد ، فيأتي وصف الفاعل بلفظ مضارعه ، بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر مطلقا ، سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج ، أو مفتوحا كمتعلم ومتدحرج (٤).

(١) شرح الأشموني : ١/٥٧٢ .
(٢) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : ١٦١ — ١٦٢ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) دراسات في علم الصرف : ٤٢ .

ب) صفة المفعـــول :

وصف المفعول من الثلاثي المجرد يأتي على صيغة (مفعول) نحو : مضروب ومقصود ، ومنه : مبيع ، مقول ، مرمى ، مع مراعاة ما لحقها من اعلال.

وأما من غير الثلاثي المجرد ، فيأتي وصف المفعول بلفظ مضارعه ، بشـــرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وان شئت قل : يأتي بلفظ فاعله بشـــرط فتح ما قبل الآخر ، نحو : المال مستخرج ، زيد منطلق به (١).

وقد ينوب (فعيل) عن مفعول ، نحو : كحيل ، جريح ، وهو غيـــــر مقيس ، وقيل ينقاس فيما ليس له (فعيل) بمعنى فاعل ، نحو : قدر فهو قدير ، رحم فهو رحيم (٢).

حـ) صفة المبالغة :

وحدد الصرفيون كذلك لصفة المبالغة صيغا خمسة هي المشهورة فـــــي الاستعمال ، وهي لا تأتي الا من الفعل الثلاثي المتعدي ، وهي :

١ــ فَعَّال نحو : غفار ، قتال ...
٢ــ مِفعال نحو : منحار ، مقدام ...
٣ــ فَعُول نحو : غفور ، صبور ...
٤ــ فعيل نحو : عليم ، بصير ...
٥ــ فَعِل نحو : حذر ، لبق ، فطن ...

---

(١) أوضح المسالك : ١٦٢ ــ ١٦٣ ، شرح ابن عقيل : ١١١/٢ .
(٢) دراسات في علم الصرف : ٤٩ .

الا أن الصيغ الثلاثة الأولى أشهر من الصيغتين الأخيرتين (١). وأما غير المشهور منها فكثير مثل : (فاعول) كفاروق ، (فِعِّيل) كسكيت ، (فُعَيل) كمصطير ، (فُعَلة) كهمزة ، وعليه قول الله تعالى : " ويل لكل همزة لمزة " (٢) ومنه (فُعَال) كشجاع ، (فُعَّال) نحو : كبار (٣) ، وعليه قول الله تعالى : " ومكروا مكرا كبارا " (٤).

د) الصفة المشبهة :

وحدد الصرفيون كذلك للصفة المشبهة اثنتى عشرة صيغة ، تصاغ من مصدر الفعل الثلاثى اللازم الذى على وزن (فَعِل) أو (فَعُل) ، فأما ان كان على وزن (فَعِل) فتأتى منه صيغتان هما :

١ــ أفعل الذى مؤنثه فعلاء نحو : أحمر حمراء ، أخضر خضراء .
٢ــ فَعْلان الذى مؤنثه فعلى نحو : عطشان عطشى ، سكران سكرى .

وأما ما كان على وزن (فَعُل) فتأتى منه أربع صيغ هى :

١ــ فَعَل نحو : حسن ، بطل .
٢ــ فُعُل نحو : جنب وهو قليل .
٣ــ فُعَال نحو : شجاع ، قرات .
٤ــ فَعَال نحو : رجل جبان ، امرأة حصان .

---

(١) شذا العرف فى فن الصرف : ٧٥ ــ ٧٦ ، تصريف الأسماء : ٨٧ .
(٢) سورة الهمزة : آية ٢ ك .
(٣) دراسات فى علم الصرف : ٤٤ ــ ٤٥ .
(٤) سورة نوح : آية ٢٢ ك ، وقد ذكر ابن مالك هذه الصيغ الخمس فى ألفيته بقوله :

فَعَّال أو مِفْعَال أو فَعُّول ... فى كثرة عن فاعل بديل
فيستحق ماله من عمل ... وفى فعيل قل ذا وفَعِل

وأما الصيغ الست الباقية ، فتأتى على الوزنين السابقين كليهما ، وهذه الصيغ الست هى :

١ــ فَعْل : كسبط وضخم ، الأول من سَبِط ، والثانى من ضَخُم .
٢ــ فِعْل : كصفر وملح ، الأول من صَفِر ، والثانى من مَلُح .
٣ــ فُعْل : كحرّ وصلب ، الأول من حرّ ، والثانى من صَلُب .
٤ــ فَعِل : كفرح ونجس ، الأول من فَرِح ، والثانى من نَجِس .
٥ــ فاعِل : كصاحب وطاهر ، الأول من صَحِب ، والثانى من طَهُر .
٦ــ فعيل : كبخيل وكريم ، الأول من بَخِل ، والثانى من كَرُم .

وربما اشتركت صيغتا (فاعل) و (فعيل) فى بناء واحد ، كماجد ومجيد ، نابه ونبيه .

وأما صوغها من غير الثلاثى فيطرد قياسا على صيغة اسم الفاعل اذا أريد بها الثبوت والدوام ، كمعتدل القامة ، ومنطلق اللسان ، كما أنها قد تحول فى الثلاثى الى صيغة (فاعل) اذا أريد بها التجدد والحدوث ، نحو : زيد شاجع أمس ، وشارق غدا ، وحاسن وجهه (١).

هـ) صفة التفضيل :

وقد حدد لها الصرفيون صيغة واحدة تأتى قياسا على (أفعل) نحو : زيد أكرم من عمرو ، وهو أعظم منه ، ولكن هناك ثلاثة ألفاظ جاءت بغير همزة وهى : خير ، شر ، حب نحو : خير منه ، شر منه ، وقيل حذفت همزتها

(١) هذا الصرف فى فن الصرف : ٧٧ ــ ٧٨ ، دراسات فى علم الصرف : ٤٥ ، وقد أجمل ابن مالك صيغ الصفة المشبهة فى قوله :

صفة استحسن جر فاعل ... معنى بها المشبهة اسم الفاعل
وصوغها من لازم لحاضر ... كطاهر القلب جميل الظاهر

لكثرة الاستعمال (١) . ولكن ورد استعمالها بالهمز على الأصل ، كقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم : " بلال خير الناس وابن الأخير " (٢) ، وكذلك قول الله تعالى — في قراءة — : "سيعلمون غدا من الكذاب الأشر" (٣) ، وقول الرسول الكريم أيضا : " أحبّ الأعمال الى الله أدومها وان قل " (٤).

وفي صفة التفضيل يقول ابن مالك (٥) :

صغ من مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل وأب اللذ أبى

أي صغ صفة للتفضيل على صيغة (أفعل) من الفعل الذي يصح أن تأتي منه بصيغتي التعجب ، أي ذلك الفعل الذي تتوافر فيه الشروط السبعة التي حددها العلماء وهي : أن يكون ثلاثيا ، متصرفا ، قابلا للتفاضل ، تاما ، مثبتا ، لا يأتي الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، مبنيا للمعلوم (٦).

هذا ما كان من أمر الصيغ التي حددها الصرفيون لكل من قسمي الأسماء والصفات ، فاذا انتقلنا الى القسم الثالث ، وهو الأفعال ، نجد الصرفيين قد حددوا لها أيضا صيغا خاصة بها ، منها ما كان خاصا بالأفعال الثلاثية ، وغيره مما يختص بما فوق الثلاثة من أفعال . أما عن الفعل الثلاثي المجرد ، فقد حددوا له صيغا حصروها في أبواب ستة (٧) :

---

(١) شذا العرف في فن الصرف : ٧٩ — ٨٠ ، دراسات في علم الصرف : ٦٤ .

(٢) صحيح البخاري : ١١٩/٧

(٣) سورة القمر : آية ٢٦ ك .

(٤) صحيح مسلم : ٥٥/٨

(٥) ألفية ابن مالك : ٤٤ .

(٦) وقد جمع ابن مالك هذه الشروط في قوله :

وصفهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل ثم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي أشهلا وغير سالك سبيل فعلا

(٧) شذا العرف : ٣٠ — ٣٢ ، اللغة العربية : ١٣٨ .

١ــ	فَعَلَ	يفعَل	مثل	ذهب	يذهب
٢ــ	فَعَلَ	يفعِل	مثل	ضرب	يضرب
٣ــ	فَعَلَ	يفعُل	مثل	نصر	ينصر
٤ــ	فَعِلَ	يفعَل	مثل	فرح	يفرح
٥ــ	فَعِلَ	يفعِل	مثل	حسب	يحسب
٦ــ	فَعَلَ	يفعُل	مثل	شرف	يشرف

وأما الفعل الرباعي المجرد فقد حدد له الصرفيون صيغا سبعة (١) :

١ــ	فَعْلَلَ	مثل	جلبب	٢ــ	فَوْعَلَ	مثل	جورب
٣ــ	فَعْوَلَ	مثل	رهوك	٤ــ	فَيْعَلَ	مثل	بيطر
٥ــ	فَعْيَلَ	مثل	شريف الزرع	٦ــ	فَعْلَى	مثل	سلقى
٧ــ	فَعْنَلَ	مثل	قلنس				

أما عن باقي الأفعال مما يزيد على الرباعي ، فهو اما ثلاثي يزاد بواسطة لواصق وزوائد تدل على معان صرفية معينة تختلف عما يؤديه الثلاثي المجرد ، واما رباعي يزاد بواسطة لواصق وزوائد تدل على معان صرفية معينة تختلف عما يؤديه الرباعي المجرد (٢) ، الا أننا نرى إثبات الصيغ الخاصة بهذه الأفعال المزيدة تتميما للفائدة .

فالفعل الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أقسام : ما زيد فيه حرف واحد ، وما زيد فيه حرفان ، وما زيد فيه ثلاثة أحرف . فغاية ما يبلغ الفعل بالزيادة ستة أحرف ، بخلاف الاسم فانه يبلغ بالزيادة سبعة أحرف ، وذلك لثقل الفعل ، وخفة الاسم (٣) .

---

(١) هذا الصرف : ٣٧ ، اللغة العربية : ١٣٨ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٣٩ .

(٣) هذا الصرف في فن الصرف : ٣٨ .

فالذى زيد فيه حرف واحد له صيغ ثلاثة :

١ــ أفعل مثل أكرم ٢ــ فاعَل مثل قاتل ٣ــ فعَّل مثل فرَّح

والذى زيد فيه حرفان له صيغ خمسة :

١ــ انفعل مثل انكسر ٢ــ افتعل مثل ابتهج
٣ــ افعَلّ مثل احمر ٤ــ تفعَّل مثل تعلم
٥ــ تفاعل مثل تشاور

والذى زيد فيه ثلاثة أحرف له صيغ أربعة :

١ــ استفعل مثل استخرج ٢ــ افعوعل مثل اعشوشب
٣ــ افعالّ مثل احمارّ ٤ــ افعوّل مثل اجلوّذ

وأما الرباعى المزيد فينقسم الى قسمين : ما زيد فيه حرف واحد ، وما زيد فيه حرفان . فأما ما زيد فيه حرف واحد فله صيغة واحدة هى (تفعلل) كتدحرج ، وانما تلحق به ست صيغ أخرى هى (١) :

١ــ تفعلل مثل تجلبب ٢ــ تفعول مثل ترهوك
٣ــ تفيعل مثل تشيطن ٤ــ تفوعل مثل تجوبب
٥ــ تفعّل مثل تمسكن ٦ــ تفعلى مثل تسلقى

وأما ما زيد فيه حرفان فله صيغتان :

١ــ افعنلل مثل احرنجم ٢ــ افعَلَلّ مثل اقشعره اطمأن

كما تلحق صيغتان هما :

١ــ افعنلل مثل اقعنسس ٢ــ افعنلى مثل استلقى

---

(١) هذا الصرف فى فن الصرف : ٣٩ ــ ٤٠ ، دراسات فى علم الصرف : ١٦ .

والفرق بين صيغتي (افعنلل) ومثال الأولى : احرنجم ، ومثال الثانية : اقعنسس ، أن الأولى لاماها أصليتان ، بينما الثانية احدى لاميها زائدة للالحاق (١) .

من كل ما تقدم ، يمكننا تعريف الصيغة الصرفية بأنها قوالب لمجموعة من الألفاظ لا حصر لها ، ترد على ألسنة المتكلمين بالفصحى في كل وقت من حياتنا ما دام هناك أناس ينطقون الفصحى .

وإمعان النظر في الصيغة الصرفية — وهي كما تقدم قوالب لما ينطقه الفصحاء من ألفاظ — نجدهم ينطقون الألفاظ ، ولا ينطقون القوالب ، وهذه الألفاظ التي ترد في النطق قد تخضعها ظروف القواعد التي تحكم تأليف الأصوات وتطورها في اللفظ ، لمغايرة بنية الصيغة ، مغايرة ترجع الى ظواهر الاعلال أو الابدال أو النقل أو الحذف ، وعندما يخضع اللفظ لمغايرة بنية الصيغة ، لا يكون بينهما التوازي المتوقع من حيث عدد الحروف ، ونسق الحركات ، فلو أردنا — والحالة هذه — أن تقابل أصوات اللفظ الصحيحة بحروف صحيحة ، وأصوات حركاته وعلله بحركات وعلل ، لوصلنا الى تصور هيكل اللفظ تصويرا قد يختلف عن بنى الصيغة ، مثال ذلك أن صيغة الأمر من باب (ضرب) أي : فَعَلَ يفعِل هي " افْعِل " ، ولكنا اذا أخذنا الفعل (وَقَى) — وهو من أفعال هذا الباب — وأردنا أن نصوغ فعل الأمر منه على مثال (افْعِل) ، لوجدنا هذا الفعل يئول الى (قِ) ، فاذا أردنا أن تقابل الحرف الوحيد الموجود من هذا الفعل بنظيره في الصيغة ، لوجدنا أن ما يقف بإزائه من حروف الصيغة هو (ع) ، فإذا سألنا أنفسنا : من أي الصيغ هذا الفعل (قِ) ؟ لقلنا

---

(١) هذا الصرف في فن الصرف : ٤٠ ، دراسات في علم الصرف : ١٦ .

دون تردد : أن صيغته هي صيغة (افْعِل) ، فاذا سألنا : فما بال هذه العين المكسورة تقف هنا بإزاء الفعل في صورته النهائية ؟ فان الجواب هو أن هذه العين المكسورة تمثل (الميزان) ولا تمثل (الصيغة) (١).

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٤٤ — ١٤٥ .

—٢—
بين الصيغة الصرفية والميزان الصرفي

بعض العاملين في حقل اللغة العربية — تدريسا ودراسة — يخلط بين مدلول كل من الميزان الصرفي والصيغة الصرفية ، ويقصر عن التفريق بين مفهوم كل منهما ، حتى ليخيل اليه أن مسمى أحدهما يشمل الاثنين معا ومعهما ، ولذا رأيت لزاما عليّ أن أقدم بين يدي بحثي هذا ما يجلو عن وجه هذا الأمر ما يشوبه من لبس ، وما يحوطه من غموض .

وهأنذا أسوق ايضاحا موجزا للميزان الصرفي بعد ما أثبته من ايضاح للصيغة الصرفية ، حتى أردف ذلك ببيان ما يربط بينهما وما يحكم علاقة كل منهما بالآخر .

لقد اتخذ الصرفيون لأنفسهم ميزانا يزنون به الألفاظ ، فيستبينون به حال الكلمة من حيث عدد الحروف وترتيبها ، وما فيها من الحركات والسكون ، والأصول فيها والزوائد ، كما يعرفون به ما يطرأ على الكلمة من تغيير مثل تقديم بعض الحروف وتأخير بعض ، والمحذوف منها وغير المحذوف ، وأطلقوا على هذا الميزان (الميزان الصرفي) (١) .

والصرفيون لم يأتوا بهذا الميزان اعتباطا ، ولم يكن بدعة ابتدعوها ، وانما شأنهم في ذلك شأن أهل الصناعات المختلفة والحرف المتباينة ، فان لأهل كل صناعة معيارا معينا يقيمون به صناعتهم وانتاجهم ، ويقدرون به ما يعرض عليهم في مجالس البيع والشراء ، ويذكر الصرفيون أن صناعة التصريف شبيهة بالصياغة ، فالصائغ يصوغ من الأصل الواحد أشياء مختلفة ، والصرفي يحول المادة

---

(١) دراسات في علم الصرف ١٢ دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ٢٢ .

الواحدة الى صور مختلفة ، لذلك احتاج الصرفى فى عمله الى ميزان معروف به عدد حروف الكلمة وترتيبها ، وما فيها من أصول وزوائد ، وحركات وسكون ، وما طرأ عليها من تغيير ، كما احتاج الصانع الى الميزان ليعرف به مقدار ما يصوغه (١) .

ولكن يبرز سؤال هام الآن ويلح فى طلب الإجابة ، ألا وهو : على أى أساس تم اختيار الصرفيين للميزان الصرفى على الصورة المتعارف عليها الآن بين العلماء ؟

ولعل الاجابة عن هذا التساؤل تكمن فى أن الصرفيين قد نظروا الى الكلمات التى تدخل تحت بحثهم ودراستهم — وهى الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة — فوجدوا أنها تشترك — جميعها — فى صفة جوهرية ، وهى أن عدد حروفها الأصول لا يقل عن ثلاثة أحرف ، ومن ثم صاغوا ميزانهم الصرفى من حروف ثلاثة ، ولأن الكلمات الثلاثية الحروف أكثر دورانا فى الاستعمال من غيرها ، ثم لأنهم لو جعلوه رباعيا أو خماسيا — مثلا — لاضطروا الى حذف حرف أو أكثر عند وزن كلمة ثلاثية أو رباعية ، ولذا فقد آثروا أن يجعلوا الميزان على ثلاثة أحرف ، ثم يزيدوا عليه اذا أرادوا وزن كلمة رباعية أو خماسية ، حيث وجدوا أن ذلك خير من أن يجعلوه رباعيا أو خماسيا — مثلا — ثم ينقصوا منه اذا وزنوا الأقل من ذلك حروفا ، والزيادة أيسر من الحذف (٢) .

ثم يطل علينا سؤال آخر لا يقل عن سابقة أهمية ويتطلب اجابة واضحة ، ألا وهو : لماذا آثر الصرفيون أن يجعلوا مادة ميزانهم الصرفى هى الأحرف (ف ع ل) ؟

---

(١) شرح الشافية للجاربردى ١ : ١٥ .

(٢) أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٨٧ — ٨٨ .

وللاجابة عن هذا التساؤل أيضا تقول : ان الصرفيين قد وضعوا ميزانهم الصرفي — أساسا — لبيان الصورة الصوتية النهائية للكلمة (١) . ولذا فقد راعوا في اختيار أحرف الميزان أن تشمل كل مخارج الحروف العربية لدى الانسان ، ولما كانت مخارج الحروف تتحدد في ثلاث مناطق هي : الحلق واللسان والشفتان — غير أن سيبويه قد عدها ستة عشر مخرجا (٢) ، الا أنها جميعا ترجع الى الثلاثة المذكورة — فقد اختاروا (الفاء) لأنها تنتج عن الشفتين ، و (العين) لأنها تنتج عن الحلق ، و (اللام) لأنها تنتج من اللسان . وقد سموا الحرف الأول من الكلمة المجردة المقابل للفاء (فاء الكلمة) ، والحرف الثاني المقابل للعين (عين الكلمة) ، والحرف الثالث المقابل للام (لام الكلمة) .

وقد التزم الصرفيون في ميزانهم أن تقابل أحرفه بالحركات والسكون التي جاءت عليها أحرف الكلمة الموزونة ، وتشكل بالشكل الذي عليه هذه الكلمة ، من تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك ، ففي كلمة (كتب) — مثلا — يكون حرف الكاف هو (فاء الكلمة) ، وحرف التاء هو (عين الكلمة) ، وحرف الباء هو (لام الكلمة) ، وهذا يكون وزنها (فعل) ، ولما كانت أحرف (كتب) الثلاثة محركة بالفتح ، حُرّكت أحرف الميزان الثلاثة أيضا بالفتح (٣).

ولما كان المراد من صوغ (فعل) الموزون به ، مجرد الوزن لبيان الهيئة المشتركة أو الوزن المشترك بين الكلمات بالصفة التي يقال لها الوزن ، فقد سمي (وزنا) ، و (زنة) ، ومما يؤكد صحة اختيار الصرفيين للفظ (فعل) بالاضافة لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ ووجاهته ، أن الفعل أعم الأحداث ،

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٤٥ .

(٢) كتاب سيبويه ٢ : ٤٠٥ وما بعدها .

(٣) دراسات في الصرف : ١٧ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٨٨ .

اذ يصدق على كل حدث أنه فعل ، ولأن القصد من الوزن معرفة الأصول والزوائد والتغييرات التي تطرأ على الكلمة ، وذلك انما يكون في الفعل وما جرى عليه من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، ونحوها ، وأما الاسم الجامد كرجل وفرس فشأنه الثبات والجمود (١).

وبعد كل ما أثبتناه من إيضاح لكل من الصيغة الصرفية والميزان الصرفي ، يمكننا — على نحو من السهولة واليسر — أن نفرق بينهما تفريقا دقيقا يبرز بجلاء كنه كل منهما لدى الباحثين والدارسين ليسيروا في بحوثهم ودراساتهم على بيئة من الأمر وعلى أساس سليم .

فالصيغة الصرفية هي صرفي يشكل القوالب التي يصب فيها الصرفيون المادة اللغوية ليدلوا بها على معان معينة ومحددة لما يدور بخلدهم ، وما تتفتق عنه أذهانهم وأفكارهم .

أما الميزان الصرفي فهو هي صوتي يناظر به أو بيان الصورة الصوتية النهائية التي آلت اليها المادة اللغوية (٢).

وقد يتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان ، فالفعل (ضرب) — مثلا — صيغته (فَعَل) وميزانه (فَعَل) أيضا ، ولكنهما قد يختلفان كما رأينا في فعل الأمر (قِ) ، فان صيغته (افْعِل) وميزانه (ح) ، على أن الصرفيين قد علقوا أمر اختلاف الصيغة والميزان على النقل والحذف ونحوهما مما قد يطرأ على الميزان ، مع التذكير دائما بأن الصيغة لا تخضع لهذه التغييرات ولا علاقة لها بما يجري في الميزان الصرفي (٣).

---

(١) أبنية الصرف : ٨٩ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٤٥ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٤٥ .

والآن بقيت نقطة أخيرة جوهرية ، رأينا أنها جديرة بالبحث والتقصي والاثبات ، حتى ينسب الفضل إلى ذويه ، ويوضع الحق فى نصابه ، تلك هي ما اطرد اغفال الصرفيين لها إبان بحوثهم الصرفية فى كل ما وصلنا من مؤلفاتهم ومصنفاتهم — قديمها وحديثها — ألا وهو ذكر ذلك العالم الجليل والجهبذ المجهول الذى قام باختراع الميزان الصرفى ، وابتكر بناءه على الأحرف الثلاثة (فعل) بالذات . وبعد البحث والدرس حول ذلك الموضوع ، توصلنا الى حقيقة هامة وجوهرية ، نذكرها فى الصفحات التالية .

الخليل بن أحمد أول من ابتكر الميزان الصرفى :

تشترك مؤلفات الصرف ومصنفاته — القديمة منها والحديثة — فى سمة واحدة لا يكاد يتخلف عنها واحد منها ، وهى إغفال ذكر اسم أول عالم قام بابتكار الميزان الصرفى ، واختار بناءه على الأحرف الثلاثة (فعل) المصروفة ، فقد تناول الصرفيون فى مؤلفاتهم ومصنفاتهم كل شىء مما له صلة بعلم الصرف ، من واضعه ، الى فائدته ، الى المصنفات التى ألفت فيه ... الخ ، كما أشبعوا أبواب الصرف بحثا ودراسة ونقدا ، دون أن يحاول أحدهم أن يتطرق — من قريب أو بعيد — الى ذلك الجندى المجهول الذى أعمل فكره ، وأكد ذهنه ، حتى أخرج للناس ذلك الميزان الذى يزنون به صيغهم وأبنيتهم ، كما يزن الصائغ ما لديه من جواهر ودرر ، ذلك الميزان الذى تلقفه الصرفيون ثمرا جنيا دانى القطوف دون مشقة من تعب أو نصب ، وما كان صنيعهم هذا الا نتيجة للمنهج الذى رسموه لأنفسهم والتزموا به فى كل بحوثهم الصرفية ، وهو نقل اللاحق عن السابق فيما لا يتعدى التقسيم والتبويب ، أو الشروح والحواشى على مؤلفات الأقدمين ومصنفاتهم .

والآن — وقد استوى علم الصرف واكتمل — نرى لزاما علينا ، حتى يعود الحق الى نصابه ، وينسب الفضل الى ذويه ، أن نضيف هذه اللبنة الى صرح الصرف الشامخ ، حتى يبدو البناء تاما مكتمل الأركان لا يشوبه نقص أو تحريف .

واننا نرى ، بل نكاد نقطع على وجه من التثبت واليقين ، وبناء على دراسة مستوعبة ، وبحث مستفيض ، أن أول عالم قام بابتكار الميزان الصرفى واختار بناءه على حروف (فعل) بالذات ، هو الخليل بن أحمد الفراهيدى(١) .

---

(١) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى الأزدى ، معلم سيبويه ، توفى بالبصرة فى سنة ١٧٥ هجرية (طبقات النحويين واللغويين : ٥١ ، نشأة النحو : ٧٩) .

ورأينا هذا الذى توصلنا اليه لا ينبع من فراغ ، ولم يأت نتيجة تعاطف مع الخليل الذى يعتبره العلماء رأس المدرسة البصرية (١) ، وانما جاء ذلك بناء على ماثبت لدينا من أدلة تقطع بذلك ، وتؤيد ما ذهبنا اليه .

فتكاد تجمع مصنفات الصرف الحديثة ، فضلا عما يضرب صفحا الى القدم بسهم ، على أن واضع علم الصرف هو معاذ بن مسلم الهرّاء (٢) ، أى أنه لم يُسْبَق الى تناول الصرف وأحكامه وقواعده ، وهذه مخالفة صريحة للواقع ، اذ ما نعرفه من تاريخ معاذ ، أنه كان مولعا بالأبنية الصرفية فيما يطلقون عليها (مسائل التمرين) (٣) ومما يدل على ذلك ويثبته أن علماء الصرف — على كثرتهم وتعدد اتجاهاتهم — لم ينقل الينا أحدهم قاعدة صرفية واحدة تنسب الى معاذ ، وانما ألجأ الصرفيين الى القول بذلك اعتمادهم على نص ضعيف أورده جلال الدين السيوطى بقوله : " ... ومن هنا لمَحْتُ أن أول من وضع علم التصريف معاذ " (٤) ومع أن السيوطى قد احتاط لنفسه فى كلامه عن معاذ فقال (لمَحْتُ ...) ، الا أن الصرفيين ما كادوا يتلقفون كلمته هذه حتى أخذوها على محمل القطع واليقين ، وأخرجوا مؤلفاتهم متضمنة أن معاذا هو واضع علم الصرف ، ومن هؤلاء الذين وقعوا ضحية هذا الفهم الخاطئ العلامة الصبان فى شرحه على الأشمونى ، وصاحب التصريح ، والخضرى على بن عقيل ، والشيخ أحمد الحملاوى فى شذا العرف ، والدكتور محمد بدوى المختون فى دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف .

---

(١) مجلة المربى الكويتية — العدد الخامس عشر — فبراير سنة ١٩٦٠ (مقال عن الخليل بقلم الدكتور عبدالله درويش عميد كلية دار العلوم) .

(٢) أبو مسلم معاذ بن مسلم الهرّاء ، كان مولعا بالأبنية الصرفية ، ولكن لم يقف له على مصنف توفى بالكوفة سنة ١٨٧ هجرية (طبقات النحويين واللغويين ١٢٥ ، تاريخ النحو : ١١٥) .

(٣) تاريخ النحو : ١٢٥ ، تصريف الأفعال : ١١ .

(٤) بغية الوعاة : ٣٩٣ ، المزهر : ٢/٢٠٢ .

والدليل القاطع الذي لا يقبل أدنى شك أو ريب في عدم نسبة وضع الصرف الى معاذ أن كتاب سيبويه قد جاء مشتملا على كل أبواب الصرف تقريبا لم يتخلف باب منها مما لم يزد عليها معاذ شيئا جديدا ، حتى الأبنية الصرفية التي أولع معاذ بها (مسائل التمرين) قد سبقه اليها سيبويه فأورد الكثير منها في كتابه ، وفي هذا يقول الدكتور حسن عون : " ان سيبويه قد راعى في كتابه أمرا هاما سيطر على ذهنه وعمله في وقت واحد ، ذلك أنه جعل المادة اللغوية في قسمين كبيرين ، جمع في القسم الأول منهما القوالب اللغوية المشتملة على تقنينات وقضايا وأحكام نحوية وجمع في القسم الثاني القوالب اللغوية المشتملة على تقنينات وقضايا وأحكام صرفية ... وحسبه أن يضع النحو وقضاياه في جانب من كتابه ، ويضع الصرف وقضاياه في جانب آخر "(١).

واذا تصفحنا كتاب سيبويه ، وجدناه يعالج أبواب الصرف على غرار الميزان الصرفي ، أي مقابلة الكلمات من حيث التجرد والزيادة والحذف ، بالمادة الثلاثية الحروف (فعل) ، ومثال ما ورد في الكتاب من هذا القبيل على سبيل التمثيل لا الحصر :

يقول في باب التصغير : " اعلم أن التصغير انما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة : على فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل (٢). ويقول أيضا : " زعم الخليل : أنه يقول في سفرجل : سفيرج حتى يصير على مثال فُعَيْعِل "(٣). وقوله أيضا : " نحو عِدَة وزِنَة ، لأنهما من وعدت ووزنت ، فانما ذهبت الواو وهي فاء فعلت ... "(٤).

---

(١) تطور الدرس النحوي : ٣٤ .
(٢) الكتاب : ٣/ ٤١٥ .
(٣) الكتاب : ٣/ ٤٤٨ .
(٤) الكتاب : ٣/ ٤٤٩ .

ويقول أيضا في باب (ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لاسكان أول الحروف) : " والزيادة ههنا الألف الموصولة ، وأكثر ما تكون في الأفعال ، فتكون في الأمر من باب (فَعَل ـ يفعَل) ما لم يتحرك ما بعدها ، وذلك في قولك : اضرب ، اقتل ، اسمع ، اذهب ... وتكون في انفعلت وافعللت ، وافتعلت ، وهذه على زنة واحدة ومثال واحد ، وتكون في استفعلت ، وافعنللت ، وافعللت ، وافعولت ، وافعوعلت هذه الخمسة على مثال واحد ... " (١) .

وتتبع كتاب سيبويه نجد هذا مطردا بكثرة في ثناياه وفي تضاعيفه ، مما يقطع بأن الميزان الصرفي ومقابلة الكلمة المراد وزنها صرفيا بمادة (فعل) الثلاثية الحروف كان معروفا قبل أن يؤلف سيبويه كتابه أيضا .

ومن المعروف أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو المعلم الأول لسيبويه ، حتى أن بعض النحاة القدامى ينسب الكتاب الى الخليل ، فقد قال الزبيدي في طبقاته : " لما مات سيبويه قيل ليونس (٢) : ان سيبويه ألف كتابا في ألف ورقة في علم الخليل فقال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئوني بكتابه ، فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عن " (٣) .

وقال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين عن سيبويه : " وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو ، وقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل " (٤) .

---

(١) الكتاب : ٤/١٤٤ ـ ١٤٥ .
(٢) يونس بن حبيب واسمه أبو عبد الرحمن الضبي أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وأول ما تعلم النحو عن حماد بن سلمة . توفي سنة ١٨٢ هجرية (طبقات النحويين واللغويين : ٥١) .
(٣) طبقات النحويين واللغويين : ٥٢ .
(٤) مراتب النحويين : ٦٥ .

ويقول أبو بكر محمد بن حسن الزبيدى اللغوى عن الخليل فى كتابه (استدراك الغلط الواقع فى كتاب العين) فيما نقله عنه السيوطى فى المزهر : " لم يرض أن يؤلف فيه (أى النحو) حرفا أو يرسم فيه رسما نزاهة بنفسه وترفعا بقدره اذ كان قد تقدم الى القول عليه والتأليف فيه ، فكره أن يكون لمن تقدمه تاليا ، وعلى نظر من سبقه محتذيا ، واكتفى فى ذلك بما أوحى الى سيبويه من علمه ولقنه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته ، فحمل سيبويه ذلك عنه وتقلده وألف فيه الكتاب الذى أعجز من تقدمه قبله كما امتنع على من تأخر بعده " (١) .

ويروى عن نصر (٢) عن أبيه (٣) قال : " قال لى سيبويه حين أراد أن يضع كتابه : تعالى حتى نتعاون على إحياء علم الخليل " (٤) .

وكان سيبويه كثيرا ما يسبّق كلامه فى ثنايا كتابه بقوله (قال الخليل) ، أو (زعم الخليل) حتى قال السيرافى : " دعامة الحكاية فى كتاب سيبويه عن الخليل ، وكلما قال سيبويه (وسألته) أو(قال) من غير أن يذكر قائله ، فهو الخليل " (٥) .

وفى هذا الصدد يقول أستاذنا المحقق الدكتور عبدالله درويش : " ولما جاء الخليل كان أول من علل أسباب النحو ، وأدخل فيه القياس ، وبعبارة أخرى

---

(١) المزهر : ١/٥٠ .

(٢) نصر بن على بن نصر بن على الجهضمى . توفى سنة ٢٥٠ هجرية .

(٣) على بن نصر بن على الجهضمى ، زميل سيبويه ورفيقه فى التلمذة على الخليل ، توفى سنة ١٨٧ هـ .

(٤) كتاب سيبويه : ١/٢٤ .

(٥) شرح أبيات سيبويه : ٤٠ .

ضم المسائل المتفرقة وأكمل القواعد الناقصة ، ورتب الفصول والأبواب ، وجمع النظائر والمتشابهات ، وزاد كثيرا من المصطلحات ، ولكن وقته لم يتسع لتأليف كتاب خاص في النحو بل حفظت لنا في انتاج تلميذه النابغة سيبويه ، ولكثرة ما نقل عنه تلميذه سيبويه من آراء في كتابه ، زعم البعض أن الكتاب للخليل وأن سيبويه لايدله فيه الا الجمع والتبويب "(١).

يتضح لنا مما تقدم أن كل ما ورد في كتاب سيبويه من بيان صرفية مشتقة من المادة الثلاثية (فعل) — مما اطلق عليه الميزان الصرفي — بالزيادة أو النقص أو الحذف انما هي من عمل الخليل بن أحمد الفراهيدي .

أضف الى ذلك أن الخليل هو واضع علم العروض(٢) ، وبتكر البحور الشعرية بما تحويه من تفاعيل ، لو تتبعناها لوجدنا أنها كلها ترجع الى أصل ثلاثي واحد هو (فعل) ثم يزاد فيها بحسب نوع البحر الذي يتنكبه الشاعر وينظم فيه .

هذا فضلا عن أن الخليل هو أول من ابتكر الأبجدية الصرفية(٣) التي راعى فيها المخارج الثلاثة الرئيسية للحروف ، فبدأها بالحروف التي تنتج من الحلق ثم التي تنتج من وسط الحنك وانتهى بالحروف الشفوية والتي على أساسها رتب معجمه الشهير (العين).

وقد اجمع الصرفيون على أن مادة الميزان الصرفي (فعل) قد روعي في اختيار حروفها الثلاثة أن تمثل المخارج الثلاثة لحروف المعجم ، فالفاء تمثل الحروف

---

(١) مجلة العربي الكويتيه — العدد الخامس عشر — فبراير سنة ١٩٦٠ : ١١٤ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٥١ ، نشأة النحو : ٧٩ ، مجلة العربي الكويتية ١١٤ .

(٣) مجلة العربي الكويتية — العدد الخامس عشر — فبراير سنة ١٩٦٠ .

الشفوية ، والعين تمثل الحروف الحلقية ، واللام تمثل الحروف التى تنتج من وسط الحنك .

فهل بعد الذى تقدم ، يمكن أن يتطرق أدنى ظل من شك أو ريب ، الى نفس من يتصدى للبحث فى علم الصرف ، فى أن واضع الميزان الصرفى ومبتكر مادته الثلاثية (فعل) هو الخليل بن أحمد الفراهيدى الأزدى ؟؟!!

وعليه يمكن القطع والجزم على وجه من التثبت واليقين أن وضع الميزان الصرفى واختيار مادته الثلاثية على حروف (فعل) بالذات منوط بالخليل بن أحمد دون غيره .

— ٣ —

الصيغة الصرفية
وارتباطها بحقائق التحليل اللغوى

لعل من أهم مظاهر القصور فى منهج الدراسة النحوية التقليدية ، تأثرها الواضح بالمنطق الشكلى ، الذى تمثل بصورة جلية فيما حددوه من أقسام للكلم ، وهى : الاسم والفعل والحرف (١) ، وهو نفس التقسيم الذى قال به أرسطو ، مع اختلاف يسير فى تسمية الحرف ، اذ كان يسميه (الأداة) ، ولكنه يؤدى نفس ما تؤديه كلمة (الحرف) من معنى ، ولا غرو أن وجدنا الكوفيين يذهبون الى تسميته بالأداة (٢) .

وبامعان النظر فى هذا التقسيم التقليدى للكلم ، نجد أنه يقوم على اعتبار الشكل فقط دون المضمون ، بمعنى أنه لم يراع فيه ما يشتمل عليه كل قسم من دلالة ، وما يؤديه من معنى .

ولكن النحاة القدامى عندما عمدوا الى تحديد هذه الأقسام الثلاثة ، وأرادوا التفريق بينها ، لجأوا الى نوع من التفريق يعتمد على ما يحمله كل قسم من علامات ، مع شىء مما يؤديه من معنى ، وان لم يتحرروا تماما من الصيغة الشكلية (٣) .

---

(١) وعن هذا يقول ابن مالك فى ألفيته :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ... واسم وفعل ثم حرف الكلم

(٢) فى اللغة والأدب : ٤٤ .

(٣) وعن هذا يقول ابن مالك فى ألفيته :

بالجر والتنوين والنداء وأل ... ومسند للاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأتت ويا افعلى ... ونون أقبلن فعل ينجلى

سواهما الحرف كهل وفى ولم ... .

وبعد مداومة الدراسة والبحث من جانب من أتوا بعد هذا الرعيل الأول من النحاة ، وإمعان النظر فيما تحمله هذه الأقسام الثلاثة من دلالات ، وما تؤديه من معان نحوية ، قاموا بوضع تعريف لكل قسم منها يقوم على اعتبار المعنى ، دون النظر الى الشكل حيث قالوا :

الاسم : ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان ، أو ما يصلح لأن يكون مسندا اليه ومسندا .

الفعل : ما دل على معنى فى نفسه مقترنا بزمان ، أو ما يصلح لأن يكون مسندا فقط .

الحرف : ما لا يدل على معنى فى نفسه ، وانما يظهر معناه مع غيره ، أو ما لا يصلح أن يكون أحد طرفى الاسناد (١).

يتضح مما تقدم أن تقسيم النحاة القدامى لأقسام الكلم يقوم على اعتبار الشكل فقط ، وأن تقسيم النحاة التابعين يقوم على اعتبار المعنى فقط ، ويرى الدكتور تمام حسان أن التفريق بين هذه الأقسام على أساس أى من الاعتبارين منفصلا عن الآخر ليس هو الطريقة المثلى التى يمكن الاستعانة بها فى أمر التمييز بين أقسام الكلم ، وانما أمثل الطرق لذلك ، أن يتم التفريق بينها على أساس من الاعتبارين مجتمعين (٢).

وبناء على الأخذ باعتبارى الشكل والمعنى معا ، رأت المدرسة النحوية الحديثة تقسيم الكلم الى أقسام سبعة هى : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة ، ورأت أن التفريق بين هذه الأقسام السبعة ، يجب أن يتم على أساس من اعتبارى الشكل والمعنى كليهما ، دون فصل بينهما .

---

(١) تهذيب النحو : ١/٦ ـ ٧ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ٨٧ .

فمن حيث الشكل ، يجب أن يفرق بين هذه الأقسام من أوجه سبعة :

١ــ الصورة الاعرابية التى يكون عليها كل قسم ــ اعرابا وبناء ــ .
٢ــ الرتبة التى يشغلها كل قسم بين مكونات التركيب اللغوى .
٣ــ الصيغة التى يأتى كل قسم على صورتها .
٤ــ قبول كل قسم لما يمكن أن يلحق به من الصدور ، والأحشاء ، والاعجاز ، وعدم قبوله .
٥ــ قبول كل قسم للتصريف والاشتقاق ، والاسناد الى الضمائر .
٦ــ افتقار كل قسم الى أنواع معينة من الضمائم .
٧ــ الصورة الاملائية التى يكون عليها كل قسم .

وأما التفريق من حيث المعنى الذى يجب أن يتم جنبا الى جنب مع التفريق من حيث الشكل ، فيجب أن يفرق بين هذه الأقسام من حيث دلالتها على معان خمسة :

١ــ دلالتها على الاسمية .
٢ــ دلالتها على الحدث .
٣ــ دلالتها على الزمن .
٤ــ دلالتها على التعليق فى الجملة .
٥ــ أثرها فى ابراز المعنى الجملى .

ويجب ألا يفهم من ذلك أنه يلزم أن يتميز القسم عن غيره من هذه النواحى جميعا ، وانما يكفى لذلك اختلافهما فى بعض هذه النواحى وليس جميعها .

وعلى ضوء ما تقدم ، لو أخذنا كلمة مثل (قاتِل) ، وأردنا أن نحللها لغويا ، لوجدنا أنها تقبل التصريف والاشتقاق ، حيث يمكن أن نشتق منها الكلمات : قتال ، قتول ، قتيل ، مقتول . وكذلك الحال مع كل كلمة على هذا

الوزن ، ولكنا اذا جئنا بالصيغة الصرفية لهذه الكلمة وهى (فاعِل) ، وعمدنا الى تحليلها على هذا النحو ، لأمكننا أن نشتق منها هذه الصيغ : فعّال ، فعول ، فعيل ، فعول .

وكذلك لو أتينا بالفعل الماضى (قاتَلَ) وأردنا تحليله لغويا ، لوجدنا أنه يقبل الاسناد الى الضمائر ، التكلم والخطاب والغيبة ، حيث تخرج لنا منه ثلاث عشرة صورة ، كما يقبل التصريف الى المضارع والأمر ، وكذلك الحال فى كل فعل آخر على هذا الوزن مثل : خاصم أو ناضل أو كافح . ولكنا اذا استخدمنا الصيغة الصرفية لهذا النوع من الأفعال وهى (فاعَلَ) فى اسنادها الى الضمائر ، وتصريفها الى المضارع والأمر ، لأمكننا أن نصل الى تحليل هذا النوع من الأفعال بصورة أحصر وأوجز وأشمل (١) . كما يمكننا عن طريق استخدام الصيغة أن نقف على ما تدل عليه من المعانى الصرفية الآتية :

---

(١) وقد عبر عن ذلك الدكتور تمام حسان بالجدول الآتى :

الضمير	صيغة الماضى	صيغة المضارع	صيغة الأمر
أنا	فاعلت	أفاعل	
نحن	فاعلنا	نفاعل	
أنت	فاعلت	تفاعل	فاعل
أنت	فاعلت	تفاعلين	فاعلى
أنتما	فاعلتما	تفاعلان	فاعلا
أنتم	فاعلتم	تفاعلون	فاعلوا
أنتن	فاعلتن	تفاعلن	فاعلن
هو	فاعل	يفاعل	
هى	فاعلت	تفاعل	
هما (مذكر)	فاعلا	يفاعلان	
هما (مؤنث)	فاعلتا	تفاعلان	
هم	فاعلوا	يفاعلون	
هن	فاعلن	يفاعلن	

١— الفعليـة .
٢— الزمـن .
٣— التجرد أو الزيادة .
٤— كون الصيغة ثلاثية أو رباعية .
٥— التكلم والخطاب والغيبة .
٦— الافراد والتثنية والجمع .
٧— التذكير والتأنيث .
٨— الاعراب والبناء .

وبهذا نصل الى حقائق التحليل اللغوى من الصيغة دون أن نضطر الـــى استخدام الألفاظ ، وهذه هى القيمة الحقيقية لاعتبار الصيغة فى التحليل اللغوى ، لأن الصيغ محدودة العدد ، سهلة التناول ، أما الألفاظ فكثيرة العدد بل تكاد لاتحصى .

— ٤ —

الصيغة الصرفية ، وتحدد المعنى الوظيفى

يتكون الصرف من مجموعة من الصيغ التى تعبر عن معان معينة بواسطة ما يصب فيها من ألفاظ ، وبهذا يتحقق المعنى النحوى لأى تركيب لغوى . وهذه المعانى النحوية الوظيفية التى تعبر عنها الصيغ الصرفيه عن طريق ما يصب فيها من ألفاظ ، تتسم دائما بالتعدد والاحتمال ، طالما لم تنتظم فى سياق لغوى يحدد معناها بعينه ، فاذا انتظم اللفظ فى سياق ما ، دل على معنى واحد بعينه ، وهذا المعنى الواحد تحدده القرائن اللفظية منها والمعنوية .

واذا نظرنا الى تقسيم المدرسة النحوية الحديثة للكلم وهو : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة ، نجد أن هذه الأقسام قد تتعدد معانيها بحسب السياق الذى تستخدم فيه ، فبالنسبة للمصدر — وهو من الأسماء — نجده يؤدى المعانى الآتيه تبعا لما يدخل فيه من سياقات :

١ — معنى الفعل (نائبا عنه) نحو : ضربا زيدا .
٢ — توكيد الفعل نحو : ضربته ضربا .
٣ — بيان سبب حدوث الفعل (المفعول لأجله) : نحو : ضربته تأديبا له .
٤ — معنى اسم الفاعل (نائبا عنه) نحو : قول الله تعالى : " أرأيتم ان أصبح ماؤكم غورا " (١) أى : غائرا .
٥ — معنى اسم المفعول (نائبا عنه) نحو : قول الله تعالى : " وجاءوا على قميصه بدم كذب " (٢) أى مكذوب .
٦ — معنى الظرف (المفعول فيه) نحو : آتيك طلوع الشمس .

---

(١) سورة الملك : آية ٣٠ ك .
(٢) سورة يوسف : آية ١٨ ك .

وبالنسبة لاسمي الزمان والمكان نجدهما يؤديان المعاني الآتية :

١ــ الظرف نحو : أيام منى يوم الجمعات ، ونحو قول الله تعالى : " فإن الجنة هي المأوى "(١).

٢ــ مسند اليه نحو : قول الله تعالى : " بل لهم موعد لن يجدوا من دونه موئلا "(٢). وقوله أيضا : " أين المفر " على قراءة كسر الفاء(٣) ، حيث بالفتح تكون (المفر) مصدرا ميميا (٤).

وأما بالنسبة للصفات(٥) ، فانها تختلف دلالتها على الوصف ، تؤدي المعاني الآتية :

١ــ تستخدم أعلاما نحو : سامح طالب مجد ، شكرت شريفا على خلقه ، جليسة مرضية الوسول .

٢ــ مسندا اليه نحو : حضر محمد الكريم خلقه ، هذا رجل مشكور سميته ، البخيل يحقر عيشة الفقراء ويحاسب حساب الأغنياء .

٣ــ تستخدم كواصب نحو : يا راكبا جملا ، الله غفار ذنوب عباده .

٤ــ تستخدم أحوالا نحو : حضر محمد عاملا حقيبته ، رجع العامل من عمله مسرورا .

---

(١) سورة النازعات : آية ٤١ ك .

(٢) سورة الكهف : آية ٥٨ ك .

(٣) هي قراءة أبي سعيد الحسن بن يسار البصري (القراءات الشاذة : ١٣).

(٤) تصريف الأسماء : ١٢٢ .

(٥) وهي : صفة الفاعل ، صفة المفعول ، صفة المبالغة ، الصفة المشبهة ، صفة التفضيل .

٥ـ تستخدم نعوتا نحو : نجح الطالب المجتهد . صدّرت مصر البترول المستخرج حديثا .

٦ـ ينوب بعضها عن بعض : كنيابة (فعيل) عن فاعل نحو : قول الله تعالى : " وكفى بالله حسيبا " (١). ونيابتها عن مفعول نحو : ردت مصر أسيرا من أسرى العدو .

وكذلك الأسماء المبهمة كالمقادير ، والأعداد ، والجهات ، والمكاييل ، والموازين ، حيث تخرج عن معنى الاسمية ليؤدى معنى الظرفية .

والأفعال كذلك علاوة على ما تفيده من معان أصلية ، نجدها تتحول الى العلمية نحو : يزيد ، ويشكر ، وأحمد .

والضمائر أيضا تستخدم استخدام الأدوات كما فى أساليب الاغراء والتحذير ، وتتصل بالأفعال فتؤدى معانى تصريفيه ، وتستخدم كوسائل للربط حيث تعود على متقدم لفظا ورتبة (٢).

والظروف فضلا عن دلالتها على الظرفية المحضة ، تتحول الى أدوات شرط أو استفهام أو تعليل نحو : متى تأتنى أكرمك ، أين تقضى العطلة الصيفية ، قول الفرزدق فى على بن الحسين : يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ (٣).

والأدوات كذلك تتعدد معانيها ، ولا تقتصر على معنى بعينه الا بدلالة السياق الذى تستخدم فيه ، وذلك على النحو التالى :

---

(١) سورة النساء : آية ٦ م .
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٦٤ .
(٣) مغنى اللبيب بحاشية الأمير : ٢/ ١٥ .

مـــا :

حيث تؤدى المعانى الآتية :

١ــ موصولة نحو : قول الله تعالى : " ما عندكم ينفد وما عند الله باق " (١).

٢ــ نافيـــة نحو : قول الله تعالى : " ما هذا بشرا " (٢).

٣ــ كافـــة نحو : قول الله تعالى : " انما المؤمنون اخوة " (٣).

٤ــ مصدرية نحو : قول الله تعالى : " وضاقت عليكم الأرض بما رحبت " (٤).

٥ــ استفهامية نحو: قول الله تعالى : "وما تلك بيمينك يا موسى " (٥).

٦ــ تعجبية نحو : ما أشد حمرة الشفق .

٧ــ شرطية نحو : قول الله تعالى : "ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منهـــا أو مثلها " (٦).

إنْ : يقع تكون :

١ــ شرطية نحو : قول الله تعالى : " ان ينتهوا يغفر لهم " (٧).

٢ــ نافيـــة تدخل على الجملة الاسمية نحو : قول الله تعالى : " ان الكافـــرون الا فى غرور " (٨). وتدخل على الجملة الفعلية نحو : قول اللـــه تعالى : " ان يقولون الا كذبا " (٩).

---

(١) سورة النحل : آية ٩٦ ك .
(٢) سورة يوسف : ٣١ ك .
(٣) سورة الحجرات : آية ١٠ م .
(٤) سورة التوبة : آية ٢٥ م .
(٥) سورة طه : آية ١٧ ك .
(٦) سورة البقرة : آية ١٠٦ م .
(٧) سورة الأنفال : آية ٣٨ م .
(٨) سورة الملك : آية ٢٠ ك .
(٩) سورة الكهف : آية ٥ ك .

٣ـ زائدة : وأكثر زيادتها بعد ما النافية إذا دخلت على جملة فعلية نحو قول الشاعر :

ما ان أتيت بشيء أنت تكرهه (١)

أو على جملة اسمية نحو قول الشاعر :

فما إنْ طِبُّنا جبنٌ ولكن منايانا ودولةُ آخرينا (٢)

٤ـ مخففة من الثقيلة المؤكدة : حيث تدخل على الجملة الاسمية نحو قول الله تعالى : " وان كل لما جميع لدينا محضرون " (٣) ، كما تدخل على الجملة الفعلية نحو قول الله تعالى : " وان وجدنا أكثرهم لفاسقين " (٤).

ولايقتصر التحدد والاحتمال في المعنى على أقسام الكلم ـ كما بينا ـ فحسب ، اذ أن قرائن التعليق تكون صالحة هي الأخرى لهذا التحدد والاحتمال فيما تفيده من معنى ، وذلك على النحو التالي :

فبالنسبة للعلامة الاعرابية ، نجد أن الاسم المرفوع يصلح أن يكون مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا ، أو نائب فاعل ، أو اسما لكان ، أو خبرا لإن ، أو تابعا مرفوعا ، والاسم المنصوب يصلح أن يكون أحد المفعولين ، أو حالا ، أو تمييزا ، أو مستثنى ، أو منادى مضافا ، أو مفعولا على الاختصاص ، أو مشتغلا عنه ، أو تابعا منصوبا ، أو منزوع الخافض .

وبالنسبة للرتبة ، نجد أن رتبة الصدارة تكون لأدوات الاستفهام ، أو الترجي ، أو التمني ، أو العرض ، أو التحضيض ، أو القسم ، أو التعجب .

---

(١) مغني اللبيب بحاشية الأمير : ١/٢٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة يس : آية ٣٢ ك .

(٤) سورة الأعراف : آية ١٠٢ ك .

فالنسبة للصيغة ، نجد أن صيغة المصدر تصلح لكل معنى يؤدى بالأسماء كالمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، وللمصدر الغائب عن فعله ، وللمبتدأ ، والخبر ، والفاعل .

والمطابقة قد تكون لمعنى الحال ، والنعت الحقيقى ، والخبر المفرد ، والفعل بعد المبتدأ .

والربط باللام يكون فى جواب القسم ، وفى جواب الشرط الامتناعى ، وفى خبر إن ، والربط بالفاء يكون فى جواب الشرط ، وفى خبر المبتدأ الدال على العموم ولاسيما حينما يكون المبتدأ اسما موصولا نحو : الذى يأتينى فله درهم (١) .

والتضام يكون على وجه الافتقار بين الموصول وصلته ، والجار والمجرور ، والنواسخ والمنسوخات ، وإلا والمستثنى ، وحروف العطف والمعطوف .

واذا كان هذا حال أقسام الكلم وقرائن التعليق من حيث صلاحيتها للمعانى المتعددة والمحتملة ، فان الصيغ الصرفية هى الأخرى تصلح لهذا التعدد والاحتمال فيما تؤديه من معان ، فلو أخذنا صيغة مثل (أفعل) لوجدناها تؤدى المعانى الآتية :

١ـ التعدية : وهى تصيير الفاعل ، بالهمزة مفعولا نحو : أقمت زيدا ، وأقعدته ، وأقرأته ، والأصل : قام زيد ، وقعد ، وقرأ : فاذا كان الفعل لازما صار بها متعديا لواحد ، وان كان متعديا لواحد صار متعديا لاثنين ، وان كان متعديا لاثنين صار متعديا لثلاثة ، ولا يتعدى الفعل لثلاثة الا مع (رأى وعلم) نحو : أريت أو أعلمت زيدا بكرا قائما (٢) .

---

(١) مغنى اللبيب بحاشية الأمير : ١٤١/١ .

(٢) شذا العرف فى فن الصرف : ٤١ ، دراسات فى علم الصرف : ١٣ .

٢- صيرورة شيء ذا صفة : نحو ألبث الشاة ، وأثمر البستان . أي صارت الشاة ذات لبن ، والبستان ذا ثمر (١).

٣- الدخول في شيء : مكانا كان أو زمانا نحو : أشأم وأعرق ، وأصبح وأمسى (٢).

٤- السلب والازالة : نحو أقذيت عين فلان ، أعجمت الكتاب . أي أزلت القذى عن عينه ، وأزلت عجمة الكتاب .

٥- مصادفة الشيء على صفة : نحو أحمدت زيدا ، أو أكرمته . أي صادفته محمودا ، أو كريما .

٦- الاستحقاق : نحو أحصد الزرع ، أزوجت هند . أي استحق الزرع الحصاد ، وهند الزواج .

٧- التعريض : نحو أرهنت المتاع ، وأبعته . أي عرضته للرهن والبيع .

٨- التمكين : نحو أحفرت فلانا النهر . أي مكنته من حفره .

٩- بمعنى استفعل : نحو أعظمته . أي استعظمته (٣).

١٠- مطاوع لفعّل بالتشديد : نحو فطرته فأفطر ، بشرته فأبشر (٤).

وكذلك اذا أخذنا صيغة صرفية مثل (فعّل) نجدها تؤدي المعاني الآتية :

---

(١) تصريف الأفعال : ١٠٢ .
(٢) دراسات في علم الصرف : ١٣ .
(٣) شذا العرف : ٤٢ .
(٤) المصدر السابق .

١— التعدية : اذ يصير اللازم بها متعديا نحو : قوّيت زيدا ، وقعّدته ، والمتعدى لواحد يصير بها متعديا لاثنين نحو : علمته الحساب ، وفهمته المسألة ، وزعم الحويزى أنه يجوز فى (علم) التعدية لاثنين أن ينقل بالتضعيف الى ثالثة (١).

٢— التكثير فى الفعل : نحو : جوّل ، وطوّف ، أى أكثر الجولان والطوفان ، أو التكثير فى المفعول نحو : غلقت الأبواب ، أو فى الفاعل نحو : موتت الابل وبركت (٢).

٣— صيرورة شىء شبه شىء : نحو قوّس زيد ، حجّر الطين ، أى صار شبيه القوس فى الانحناء ، والحجر فى الجمود .

٤— نسبة الشىء الى أصل الفعل : نحو كفّره ، وكذّبه ، وفجّره ، أى نسبه الى الكفر والكذب والفجور (٣).

٥— التوجه الى ما اشتق منه الفعل : نحو شرّق وغرّب ، أى توجه نحو الشرق أو الغرب .

٦— اختصار حكاية الشىء : نحو هلّل ، سبّح ، كبّر ، أى قال : لا اله الا الله وسبحان الله ، والله أكبر .

٧— قبول الشىء : نحو شفّعت زيدا ، أى قبلت شفاعته .

٨— السلب : نحو جوّبت البعير ، وقشّرت الفاكهة ، أى أزلت جوبه ، وأزلت قشرها (٤).

---

(١) مغنى اللبيب بحاشية الأمير : ٢/١١٧ .
(٢) تصريف الأفعال : ١٠٤ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) شذا العرف : ٤٣ .

وكذلك صيغة (افتعل) تجدها تؤدى معانى ستة هى : الاتخـــــاذ ، والاجتهاد ، والتشارك ، والاظهار ، والمبالغة ، ومطاوعة الثلاثى ، وربما أتـــت مطاوعا للمضعف ومهموز الثالثى (١) .

وصيغة (تفعّل) تصلح لتأدية معانى خمسة هى : الاتخاذ ، والتكلـف ، والتجنب ، والتدريج ، ومطاوعة فعّل مضعف العين (٢) .

ولو تتبعنا كل الصيغ الصرفية لوجدنا أنها تصلح جميعها لأن تؤدى معانى متعددة ومختلفة بحسب السياق اللغوى الذى تستخدم فيه ، ولكنا نجتزىء بمـــا أثبتناه عن بقية الصيغ ضنا للاستطراد والاسهاب فى القول .

مما تقدم يتضح لنا أن الصيغة الصرفية الواحدة تصلح لأن تعبر عن أكثـــر من معنى واحد ، طالما لم تتحدد بلفظ معين فى سياق لغوى بعينه ، ومـــن ثم فهى ذات صلة وطيدة وعلاقة وثيقة بتحدد المعنى الوظيفى .

---

(١) شذا العرف : ٤٤ .

(٢) دراسات فى علم الصرف : ١٤ .

— ٥ —

الصيغة الصرفية
ودلالتها على الزمن

ترتبط فكرة الزمن لدى الانسان — من حيث دلالتها وتطورها — ارتباطا وثيقا بنمو مداركه ، وتطور معارفه فى الحياة من حوله ، فالطفل فى سنيه الأولى يكون فكره منحصرا فى الأحداث التى تجرى أمامه وقت وقوعها فقط ، بمعنى أنه لا يستطيع تحديد الأحداث التى وقعت وانتهت ، أو التى سوف تقع فى المستقبل ، ومرور الأيام يأخذ فى تذكر أحداث مضت وانتهت ، لكنها ترتبط فى ذهنه بحادث معين يكون قد ترك أثرا معينا فى نفسه — سرورا أو حزنا أو خوفا — ، فكلما صادف حادثا مشابها ، تذكر ذلك الحدث الماضى وعاد بذهنه الى نفس ظروفه وملابساته ، وعن طريق تذكر ما يمر به من أحداث ، وما يتركه فى نفسه من آثار ، أخذ تفكيره يتعدى نطاق الأحداث الحالية ، ويمتد الى الزمن الماضى .

وتوالى الأيام والسنون ، تأخذ مدارك الطفل فى النمو ، وتستمر معارفه فى التطور ، فيأمل فى الحصول على بعض الأشياء الثمينة ، ويطمح الى تحقيق أغراض يرى أنها ضرورية لإشباع رغبة عنده ، ويأخذ فى ترقب تحقيق هذه الآمال ، طمعا فى اشباع هذه الرغبات لديه ، وبذلك طرقت فكره — للمرة الأولى — فكرة المستقبل (١) .

وعلى غرار مسلك الطفل هذا ، سار الإنسان فى بدء تعبيره عن الزمن ، ولنأخذ لذلك مثلا ، ما كان يستخدمه المصريون القدماء فى لغتهم الهيروغليفية للتعبير عن الأحداث وما تقع فيه من أزمان ، فقد كانوا اذا أراد أحدهم التعبير عن حدث ما ، لجأ الى رسم شىء يصور هذا الحدث ، كأن يرسم شخصا ينقش على حجر ،

---

(١) من أسرار اللغة : ٦٥ — ٦٦ .

أو أداة من أدوات الكتابة ، ليدل على عملية (الكتابة) ، فكان الرسم يخرج صامتا ، لا ينبئ عما اذا كان المقصود أن الكتابة قد تمت فعلا ، أم أنها مستمرة الحدوث الآن ، أم أن المخاطب يراد منه أن يكتب .

ثم فطن الإنسان بعد ذلك الى أن هذه الرسوم — على ما هي عليه من قصور — لا تفي بالغرض المنشود ، أي أنها — وان كانت تعبر عن الحدث — فانها ينقصها الدلالة على الزمن الذي يقع فيه الحدث ، فلجئوا الى إضافات معينة الى هذه الرسوم ، كبعض الاشارات التي اتفقوا عليها ، أو تكرار الرسم لإمكان اضافة الحدث والزمن معا (١).

ولكن الانسان — بحكم تطور مداركه ومعارفه المستمر — وجد أن كل هذه المحاولات — على ما فيها من تعقيد وضياع للوقت والجهد — لا تفي بحاجته في الاضطلاع بمهام معيشته التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعامل الزمن ، فرأى أنه في حاجة الى ألفاظ سهلة ومفيدة يعبر بها عن الحدث الى جانب دلالتها على الزمن — ماضية ، وحاضره ، ومستقبله — فوضع لذلك ألفاظا تحقق له هذا الهدف — وان لم تكن من اللغة في شيء — الا أنها استطاعت أن تشبع لديه رغبة كان يفتقدها ، أو تحقق لديه غرضا كان في مسيس الحاجة الى تحقيقه ، واستمر الحال على هذا النحو من التطور ، حتى أخذت كل لغة تعبر عن الأزمنة الثلاثة ، بتعبيرات توافقها ، وتتناسب معها ، الى أن انتهى الأمر باستخدام الفعل للدلالة على الحدث مرتبطا بزمن حدوثه .

وبتطور لغات الشعوب ، وعكوف العلماء على البحث والدرس ، قد صار تقسيم الأزمنة الى ثلاث فترات :

---

(١) من أسرار اللغة : ٦٥ — ٦٦ .

١— الزمن الماضي :

وهو الفترة الممتدة من حيث لا ابتداء ، وتنتهي قبل زمن التكلم مباشرة .

٢— الزمن الحاضر :

وهو الفترة التي بدأت ، ولم تنته حتى زمن التكلم .

٣— الزمن المستقبل :

وهو الفترة التي تبدأ بحد زمن التكلم مباشرة وتمتد الى ما لانهاية .

وهذا التقسيم الثلاثي هو ما ذهب اليه سيبويه في كتابه ، حيث يقول : "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء (ومقصد المصادر) ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع " (١) . وعليه سار السيرافي في شرحه للكتاب (٢) .

الا أن هناك من علماء اللغة من لم يرتض هذا التقسيم ، بل رأى الغناء الزمن الحالي والاكتفاء بالزمنين الماضي والمستقبل ، مثل العالم اللغوي (أوتو جسبرسن) الذي يقول في كتابه (أصول الآجرومية الانجليزية) : " ان لنا على الأصح — أن نحسب أن الزمن ينقسم الى جزأين : ماض ومستقبل ، وبينهما حد الانفصال وقت حاضر ، كأنه النقطة الهندسية التي لا طول لها ولا عرض ولا ارتفاع ولكنها على الدوام منسوبة الى الماضي " (٣) . وهذا ما جعل بعض اللغويين العرب ينادون بالغاء الزمن الحالي باعتباره مندرجا في الماضي والمستقبل ،

---

(١) الكتاب : ١٢/١ ، الايضاح : ٥٣ .
(٢) السيرافي : ٨/١ — ٩ .
(٣) من أسرار اللغة : ٦٨ .

والاكتفاء بهذين الزمنين فقط ، كأبي القاسم الزجاجي الذي يقول في كتابه (الايضاح) : " الفعل على الحقيقة ضربان : ماض ومستقبل ، فالمستقبل ما لم يقع بعد ، ولا أتى عليه زمان ، ولا خرج من العدم الى الوجود ، والفعل الماضي ما تقضى ، وأتى عليه زمانان لا أقل من ذلك ، زمان وجد فيه ، وزمان خبّر فيه عنه ، وأما فعل الحال ، فهو المتكون في حال خطاب المتكلم ، لم يخرج الى حيز المضي والانقطاع ، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته ، فهو المتكون في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل ، فصار الحال — في الحقيقة — مستقبل لأنه يكون أو لا يكون ، فكل جزء خرج منه الى الوجود ، صار في حيز الماضي ، فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك : زيد يقوم الآن ، ويقوم غدا ، وعبدالله يركب الآن ، ويركب غدا ، فان أردت أن تخلصه للاستقبال ، أدخلت عليه السين أو سوف ، فقلت : سيقوم زيد ، وسوف يركب عبدالله ، فيصير مستقبلا لا غير " (١).

الا أن جمهور النحاة يأبون هذا ، حيث يقول ابن يعيش في شرحه للمفصل : " وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال ، وقال ان كان قد وجد فيكون ماضيا ، والا فهو مستقبل ، وليس ثَمَّ ثالث ، والحق ما ذكرناه ، وان لطف زمان الحال " (٢).

واذا رجعنا الى ما ساقه النحاة من تعريفات لأنواع المشتقات ، وجدناهم يقولون أن المصدر هو اسم الحدث ، وأن بقية المشتقات — مما يشترك معه في مادة اشتقاقية — لابد أن يكون على صلة — من نوع ما — بمعنى الحدث تبعا لهذه

---

(١) الايضاح : ٨٦ — ٨٧ .

(٢) شرح المفصل : ٤/٧ .

المشاركة في المادة الواحدة ، كالدلالة على اقتران الحدث بزمن وقوعه كما في الفعل (١) ، أو على موصوف بالحدث كالصفة (٢) ، أو على زمان الحدث كاسم الزمان ، أو على مكانه كاسم المكان ، أو الدلالة على آلة حدوثه كاسم الآلة .

ونظرة عجلى الى هذه التعريفات ، توقفنا على أن الدلالة على الزمن — على المستوى الصرفي — انما هي من خصائص الفعل وحده دون غيره من المشتقات ، اذ أن الفعل — كما قال أبوحيان في تذكرته — : " انما يدل على الحدث بلفظه ، وعلى الزمان بصيغته ، أي كونه على شكل مخصوص " (٣) . بينما لا تدل عليه الصفة لأنها تفيد موصوفا بالحدث ، كما لا يستفاد الزمن من المصدر ، حيث يدل على الحدث دون الزمن ، وربما لذلك جاء تعريف النحاة للفعل بأنه " ما دل على معنى في نفسه والزمن جزء منه " (٤) ، ولذا فقد عمد الصرفيون الى تقسيم الفعل تقسيما يحدد دلالة كل قسم على زمن معين — كما تقدم — وحددوا لكل قسم صيغة بعينها تميزه من غيره ، كما حددوا كل قسم بحدود تمنع التباسه بالقسمين الآخرين ، وهي أقسام ثلاثة : الماضي والمضارع والأمر ، ويمتاز كل قسم عن القسمين الآخرين بسمات خاصة ، فالماضي يتحدد بقبول تاء الفاعل ، وتاء التأنيث ، والمضارع يبدأ بأحد حروف المضارعة ، وتقبل لام الأمر ونون التوكيد ونون النسوة ، كما يضم السين وسوف ولم ولن ، والأمر يضام المضارع

---

(١) قد يفهم من ايراد الفعل في هذا المقام أنه أحد المشتقات ، وهذا صحيح على رأي البصريين الذين يرون أن المصدر أصل المشتقات ، وأن الفعل مشتق منه (الانصاف : ١/ ٤٤ وما بعدها ، دراسات في علم الصرف: ٢٩) .

(٢) ويقصد بالصفة هنا : الصفات الخمس وهي (اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، صفة المبالغة ، اسم التفضيل ، ص ٥٥ من هذا البحث .

(٣) الاقتراح : ٣٨ .

(٤) تهذيب النحو : ١/ ٧ ، النحو العربي : ١٠ .

دون غيرهما ، وكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة يدل على حدوث الفعل في فترة زمنية معينة تستفاد من الصيغة التي وضعها له الصرفيون، فصيغة (فَعَل) مثلا تدل على الزمن الماضي ، وصيغة (يفعل) تدل على الزمن الحالي في حالتها المجردة — كما تدل على الاستقبال بحسب ما يتصل بها من اللواصق واللواحق ، وصيغة (افعل) تدل على الاستقبال مما يلي زمن التكلم .

ويجب ألا يغيب عن الذهن أن دلالة الفعل على الزمن — على المستوى الصرفي — كما سبق أن أوضحنا ، انما تناط بالصيغة الصرفية للفعل في حالة إفرادها وعدم دخولها في سياق لغوي ما ، نظرا لأنها بدخولها في تركيب لغوي قد تتأثر بعلاقات السياق في هذا التركيب ، فتدل الصيغة على زمن غير الذي وضعت له ، ومثال ذلك المضارع المنفي حين يدل على المُضِيّ لأنه هو الذي يضام أكثر أدوات النفي (لم ، لما ، ليس ، ما ، لا ، لن) فكل هذه الأدوات تأتي لنفي المضارع ، ولا ينفي صيغة (فعل) منها سوى (ما) ، وإذا دخلت (لا) على صيغة (فعل) لم تكن للنفي ، وانما تكون للدعاء نحو : فلا نامت أعين الجبناء ، ونحو : لافض فوك ، وكذلك حين يدل الماضي على الحال أو الاستقبال ، كما في الجمل الانشائية ، كالأمر ، والنهي ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني ، والترجي ، والدعاء ، والشرط ، حيث كلها — عدا الاستفهام — مقصورة على الحال أو الاستقبال بحسب القرائن ، ولا دلالة فيها على المضي ، فصيغة (فعل) تستخدم باطراد لتدل على الحال أو الاستقبال في التحضيض نحو : هلا فعلت ، ولولا فعلت ، ولو ما فعلت ، وألا فعلت ، وكذا في التمني نحو : تمنيت أن لو قد حدث كذا ، كما تدل أيضا على الحال أو الاستقبال في الدعاء نحو : رحم الله فلانا ، ولا أصاب الله فلانا ، وكذا أيضا في جملة الشرط نحو : إن قام زيد الآن قمت ، وان قام زيد غدا قمت ، وذلك بحسب القرائن (١) .

---

(١) راجع اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٣ — ٢٥١ .

وفى هذا الذى سقناه آنفا ابلغ رد على من يقولون بضرورة دراسة صيغ الفعل ودلالتها على الحدث منفصلة عن الفكرة الزمنية ، حيث يرى الدكتور ابراهيم أنيس أن الفكرة الزمنية ليست مقصورة على الفعل ، وانما تتحقق أيضا فى المصدر ، حيث يرتبط بالزمن فى صورة ما ، لا تقل وضوحا عن ارتباط الفعل به ، أولا تزيد غموضا عن ذلك الغموض الذى نلحظه فى محاولة الربط بين الفعل والزمن ، ويضرب لذلك مثالا توضيحيا بقوله : " قتل عمر بن الخطاب على يدى أبى لؤلؤة ، ولكن قتل على بن أبى طالب على يدى عبد الرحمن بن ملجم الخارجى " حيث نجد أن المصدر فى الجملتين مرتبط بالزمن نفس الارتباط الذى نلحظه حين تشغل مكانه الفعل (قُتِل) (١) ، كما يسوق بعض الشواهد على استعمال الماضى مكان المضارع أو العكس ، وكذا استخدام الماضى مكان المستقبل ، ثم يقول : " ولاشك أن ربط الصيغة بزمن معين ، يحُمِّلنا فى اللغة العربية على كثير من التكلف والتعسف فى فهم أساليبها ، ومن الواجب أن نفصل بينهما ، وأن تدرس أساليب الصيغ مستقلة عن الزمن " (٢) .

وقد تأثر بهذا القول الدكتور على أبو المكارم حيث يقول فى كتابه (الجملة الفعلية) : " وليس صحيحا أن الأفعال هى التى تقترن وحدها بالزمان ، فان من الأسماء ما يقترن بالزمان ، كما أن منها ما ينصرف اليه دون غيره . وحسبك أن ترجع فى هذا الشأن الى ما قرره النحويون أنفسهم فى أسماء الأفعال والمشتقات الاسمية لتدرك أنهم يتناقضون مع أنفسهم " (٣) .

وما علينا الا أن نُذكِّر هؤلاء المعترضين على أن صيغة الفعل هى المنوطة وحدها بالدلالة على الزمن ، بأن هناك نوعين من الزمن :

---

(١) من أسرار اللغة : ١٧١ .

(٢) من أسرار اللغة : ١٢٢ .

(٣) الجملة الفعلية : ٥٠ .

الزمن الصرفي :

وهو وظيفة صيغة الفعل ، مفردة ، خارج السياق ، ولا يستفاد هذا النوع من الصفة التي تفيد موصوفا بالحدث ، كما لا يستفاد من المصدر الذي يفيد الحدث مجردا من الزمن .

الزمن النحوي :

وهو وظيفة في السياق ، يؤديها الفعل ، أو الصفة ، أو ما نقل إلى الفعل من أقسام الكلم الأخرى كالمصادر والخوالف .

واذا كان النحو هو نظام العلاقات في السياق ، فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق وليس الصيغة المنعزلة ، وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والصيغ ، يكون الزمن قاصرا على معنى الصيغة ، يبدأ بها وينتهي بها ، ولا يكون لها عندما تدخل في السياق . فلا مفر اذن من النظر الى الزمن في السياق نظرة تختلف عما يكون للزمن في الصيغة ، لأن معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي من حيث ان الزمن الصرفي وظيفة الصيغة ، وأن الزمن النحوي وظيفة السياق تحددها الضمائم والقرائن (١) .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٢ .

— ٦ —

تشابه الصيغ الصرفية
ووسائل التفريق بينها

الصيغ الصرفية تستخدم للتعبير عن معان صرفية معينة ، أو تتخذ قرائن لفظية لايضاح معان نحوية محددة ، ولذا وجب مراعاة أمن اللبس بين هذه الصيغ عند صوغها ، كما يلزم التفريق الدقيق بين كل صيغة صرفية وأخرى ، حتى نتجنب الخلط بين الصيغ وبعضها ، ودخول بعضها في البعض الآخر ، مما يصعب معه درك المعنى المراد ، أو فهم مضمون التركيب . ونرى أن خير ما يقوم بدور التفريق بين الصيغ الصرفيه هي القيم الخلافية ، حيث يتم عن طريقها التفريق بين الصيغ من حيث البنية ، وذلك حتى يكون هناك فارق بين المعاني الصرفية أوالأبواب النحوية ، حتى يتحقق المعنى المراد من التركيب اللغوي دون ما خلط أو لبس.

وما علينا الآن الى أن نسوق تبيانا للقيم الخلافية ، وأثرها في التفريق بين الصيغ الصرفية المتشابهة +

فالقيم الخلافية مجموعة من المقابلات توجد بين الصيغة والصيغة ، أوبين اللفظ واللفظ ، أوبين المعنى والمعنى ، فقد توجد خصيصة معينة أو أكثر في صيغة ما ولا توجد في الأخرى ، أو ينفرد لفظ مابمهزة لا تتحقق في اللفظ الآخر ، وقد يشتمل معنى ما على مفهوم معين على حين يشتمل معنى آخر على مفهوم مغاير لما يشتمل عليه المعنى الأول ، وعن طريق هذه المقابلات يمكن التفريق بين الصيغة والصيغة ، وبين اللفظ واللفظ ، وبين المعنى والمعنى . وتبعا لمفهوم المخالفة هذا ، تنقسم القيم الخلافية الى نوعين :

لفظية : وهي تلك المقابلات التي تكون لها صورة في الكلام ، وتوجد بين الصيغ الصرفية وبعضها ، وبين الألفاظ وبعضها ، ومثالها في الصيغ ، المقابلة بين صيغتي (فعل) و (فاعل) ، حيث تكون المقابلة بينها آتية عن قيمة خلافية

تعود الى الكمية ، وهي مقابلة فتحة الفاء في (فعل) بالألف بعد الفاء في (فاعل) ، ومثالها في الألفاظ المقابلة بين اللفظتين (قتل) و (قاتل) حيث تعود القيمة الخلافية بينهما الى الكمية أيضا .

معنوية : وهي المقابلات التي لاتتحقق بصورة ظاهرة في التعبير ، وتوجد بين المعنى والمعنى ، ويمكن التمثيل لهذا النوع بالاسم المنصوب على الاختصاص ، حيث يعتبره النحاة مفعولا لفعل محذوف تقديره أخص أو أقصد . وهذا يتعارض مع ما ينصه النحاة من قواعد ، حيث قصروا وجوب الاستتار على الضمائر ، ولم يذهب أحدهم الى أنه ينسحب على الأفعال ، وفي ذلك فان تقدير الفعل في المثال ، ينقل مبدأ الاستتار الى الأفعال ، مما لا ينسجم مع طبيعتها ، ولذا فان الأجدى أن يكون السبب في نصب الاسم المختص هو المقابلة بينه وبين الاسم المرفوع الواقع خبرا بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب . ولعل في المثال الآتي ما يوضح قيمة هذه المقابلة بين الاسمين :

نحن العربُ ، أحسن الناس أخلاقا .
نحن العربَ أحسن الناس أخلاقا .

فلفظ (العرب) في الجملة الأولى خبر وما بعده مستأنف ، ولفظ (العرب) في الجملة الثانية مختص وما بعده خبر ، ولو اتحد المعنى لاتحد المبنى ، وأصبحت حركة آخر اللفظين واحدة ، ولكن ارادة المخالفة بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع الحركة لبيان أن هذا خبر وهذا مختص (١) .

وبعد أن تعرفنا على القيم الخلافية بنوعيها ، نعود مرة أخرى الى النوع الأول منها وهي اللفظية ، حيث هي مناط التفريق بين الصيغ الصرفية ،

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٤٦ — ١٤٧ .

فنقصر حديثنا عليها خشية مغبة الاستطراد والخلط بين الحقائق . فنرى أن القيم الخلافية بين صيغتين صرفيتين قد تكون مقابلة الحركة بالمد ، أو مقابلة الافراد بالتشديد ... الخ

فمثال مقابلة الحركة بالمد ، هو التفريق بين صيغتي (فَعَلَ) و (فاعَلَ) ، وبين صيغتي (فَعِلَ) و (فعيل) ، حيث يأتي التفريق عن قيمة خلافية تعود الى الكمية ، وهي مقابلة فتحة الفاء في (فعَلَ) بالألف بعد الفاء في (فاعَلَ) ، ومقابلة كسرة العين في (فعِلَ) بالياء بعد العين في (فعيل) .

ومثال مقابلة الافراد بالتشديد ، هو التفريق بين صيغتي (فعل) و(فعَّل) حيث يتم عن مقابلة فتحة العين في (فعل) وتشديد العين في (فعَّل) .

وأما مثال مقابلة التجرد بالزيادة ، فهو التفريق بين صيغتي (فعـــل) و (استفعل) حيث يتم عن مقابلة تجرد (فعل) من أحرف الزيادة ، وزيادة الألف والسين والتاء في (استفعل) .

ورغم أن هذه المقابلات — أو القيم الخلافية — هي مناط أمن اللبس بين الصيغ والألفاظ ، اذ بدونها تتشابه الصيغ ، وتختلط الألفاظ ، ويصبح التفريق بينها أمرا غاية في الصعوبة ، الا أنه قد يحدث أن تتشابه صيغتان في الشكل مع اختلاف معناهما ، فحين لا نجد اختلافا بينهما في الشكل يمكن الاستعانة بالقيم الخلافية على تحديد معنى كل منهما ، فاننا نلجأ الى القرائن نستبين بها ذلك المعنى ، فمثلا صيغة (فاعِل) باعتبارها صيغة غير منطوقة ، وغير مستعملة في سياق متصل ، لأن السياق لا يتكون من الصيغ بل من الألفاظ، نجد أنها صالحة لمعنيين : أحدهما اسم الفاعل من (فَعَلَ) ، والآخر فعل الأمر من (فاعَلَ) ، وكذلك اذا أخذنا لفظة مفردة مثل (قاتِل) ساكنة الآخر بالوقف ، فسنجدها أيضا — وهي لفظة لا صيغة — صالحة للمعنين اللذين أفادتهما صيغة (فاعل) السابقة ، وهما : اسم الفاعل من قَتَلَ ، وفعل الأمر من قاتَـــل ،

ومعنى ذلك أن اللجوء الى القيم الخلافية فى هذه الحالة لايسعفنا فى التفريق بين الصيغتين ولا اللفظتين ، وعليه فلابد أن نلجأ الى القرائن التى تحدد استعمال الصيغة أو اللفظة بأحد المعنيين دون الآخر ، وهذه القرائن تتمثل فى :

١ — قبول الصيغة أو اللفظة لمايمكن أن يلصق بها من الصدور والأعجاز والاعضاء .

٢ — قبول الصيغة أو اللفظة للتصريف .

٣ — قبول الصيغة أو اللفظة للاسناد الى الضمائر .

٤ — السياق .

فبالنسبة للقرينة الأولى (الالصاق) إن قبلت الصيغة أو اللفظة الصاق الألف واللام بها كانت اسم فاعل ، لأن قبول الألف واللام من صفات الأسماء (١) . وان قبلت الصاق نون النسوة بها فهى فعل أمر ، لأن نون النسوة ضمير رفع متصل ، ومن صفات الأفعال قبول الاسناد الى ضمائر الرفع المتصلة .

وبالنسبة للقرينة الثانية (التصريف) ، ان قبلت الصيغة أو اللفظة التصريف على (مفتول) وصيغتها مفعول ، (قتال) وصيغتها فعّال و (قفعيل) وصيغتها فعيل ، فهى اسم فاعل ، لأن هذه الصيغ التى صرفت اليها مشتقات ، والمشتقات أسماء ، واسم الفاعل من المشتقات ، أما اذا قبلت التصريف على (قاتَلَ) وصيغتها فاعَلَ ، (يقاتل) وصيغتها يفاعل ، فهى فعل أمر ، أى اذا أتى منها بالماضى والمضارع كانت إحدى صيغ الأفعال .

وبالنسبة للقرينة الثالثة (الاسناد) ، نجد أن الصيغة أو اللفظة بقبولها الاسناد الى ضمائر الخطاب — وهى أحد أنواع ضمائر الرفع المتصلة التى تسند

---

(١) ومن علامات الأسماء يقول ابن مالك :

بالجر والتنوين والنـدا وأل ... ومسند للاسم تمييز حصل

اليها الأفعال — تكون فعل أمر ، واذا لم تقبل هذا الاسناد ، كانت اسم فاعل وليست فعلا ، لأن الأسماء لا تقبل الاسناد الى ضمائر الرفع المتصلة .

ثم يأتى دور القرينة الرابعة والأخيرة (السياق) ، وبها يعرف المعنى المراد من اللفظة عن طريق وظيفتها التى تؤديها فى التركيب ، وهذه أدق القرائن للتفريق بين معانى الألفاظ حيث لا يتحقق السياق الا بالألفاظ المنطوقة . فلو أدخلنا اللفظة فى سياق متصل لاستبان لنا المعنى المراد منها على وجه التحديد ، ومن ثم يكشف لنا ذلك المعنى عن حقيقة نوعها بين أقسام الكلم ، كأن تقول : القاتل يقتل ، فيظهر لنا دون مشقة أو عناء أن كلمة (القاتل) هذه اسم ، وقد وقع مبتدأ ، أما اذا قلنا : قاتِلْ من قاتلك . وضح لنا من ذلك أن كلمة (قاتل) هذه فعل أمر ، فاعله محذوف وجوبا (١) .

وكذلك الحال لو أخذنا صيغة صرفية مثل (فَعْل) ، حيث نجدها تدل على معان ثلاثة هى : الاسم المعين كبيت ، والمصدر كضرب ، والصفة كشهم . وهذه الصيغة — بحالتها الراهنة — لا يمكن أن تنصرف الى واحد من هذه المعانى دون المعنيين الآخرين الا بقرينة ، ولذا يجب علينا عرضها على القرائن الأربعة السابقة ، حتى يعلم ما تنصرف اليه من معنى ، ولنأخذ لذلك مثلا لفظة (عَدْل) وهى اللفظة التى تتحقق بها صيغة (فَعْل) ، فنراها صالحة للدلالة على المصدر ، وعلى الصفة المشبهة ، مما يوجب علينا عند ارادة تحديد معناها اللجوء الى القرائن .

فبعرضها على القرينة الأولى (الالصاق) ، نجد أنها لا تميننا على الكشف عن معنى الصيغة ، وبالتالى لا يعيننا على الكشف عن معنى لفظة (عدل) ، حيث كلا المعنيين يمكن أن يفهم منها مع الصاق (أل) ، ولا صقة التثنية ، وضمائر الجر المتصلة حيث المصدر والصفات كليهما أسماء ، والأسماء تقبل هذا الالصاق .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٤٧ — ١٤٨ .

وعرضها على القرينة الثانية (التصريف) ، نرى أنها تقبل التصريف الى بقية الصفات الأخرى ، فتكون صفة مشبهة ، بينما لا تقبل التصريف الى غيرها من الصفات ، ومن ثم تكون مصدرا ، والمصدر اسم ، والأسماء لا تقبل التصريف .

وبعرضها على القرينة الثالثة (الاسناد) ، نجد أنها لا تسعفنا في التعرف على معناها ، حيث أن المصادر والصفات لا تقبل الاسناد وانما ذلك خاص بالأفعال .

وأخيرا نعرضها على القرينة الرابعة (السياق) ، نجد أنها تسعفنا في التفريق بين المعنيين في سهولة ويسر ، فاذا قلنا : العدل أساس الملك ، فهمنا من وضع اللفظة في هذا السياق أن كلمة (العدل) مصدر ، أما اذا قلنا : هو الحكم العدل اللطيف الخبير ، فهمنا من السياق أنها صفة مشبهة .

وعلى غرار ما تقدم ، نجد لدينا من الصيغ المتشابهة ، صيغة المضارع المسندة الى المخاطب ، والى الغائبة ، وهي تأتي على (تَفْعَل) في الحالتين ، فتقول : أنت تقرأ ، وهي تقرأ ، وأنت تشرب ، وهي تشرب ، وأنت تلعب ، وهي تلعب ، والتفريق بين كلا المعنيين المتباينين من هذه الصيغة ، والى أي منهما تنصرف ، نعرضها — كعادتنا — على القرائن الأربعة السابقة ، ولكنا نجد أن الثلاثة الأولى منها وهي : الإلصاق والتصريف والإسناد لا تفيدنا في التفريق بين المعنيين ، وانما تفيدنا في ذلك القرينة الرابعة (السياق) ، بأن ندخلها في سياق معين ، فيتعين المعنى المراد منها بدقة ، ولعل أخص ما يعيننا على تحديد هذا المعنى هو (الربط) ، فاذا عاد الضمير المستتر على مخاطب ، فالإسناد للمخاطب ، واذا عاد على غائبة فالإسناد الى الغائبة .

ولا ينفك عن ذلك الذي سبق ، الأمر بالنسبة لصيغة (تفاعلا) ومشتقاتها ، حيث نجدها صالحة للماضي المسند الى ألف الاثنين ، والمضارع المجزوم المسند اليها كذلك ، والأمر المسند اليها أيضا .

ومثل (تفاعلا) من الصيغ المتشابهة صيغ (تفاعلوا) و (تفاعلن) و (تفعّلا) و (تفعّلوا) و (تفعّلن) ، وكذلك (تفاعل) و (تفعّل) (١) .

---

(١) وقد أثبت الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناهـــا) جدولا يبين الصيغ المتشابهة ، منسبا اياها الى ضمائر الرفع المتصلة ، ومدخلا عليها ان الشرطية ، وأعطى لكل صيغة منها رقما يجمعها ، علمـــا بأن صيغة المضارع منها على حذف احدى التاءين للتخفيف :

الضميـــر	صيغة الماضي	مـــع أن الشرطيـــة	صيغة الأمر
أنا	تقاتلت	ان أتقاتل	
نحن	تقاتلنا	ان نتقاتل	
أنت	تقاتلت	(١) ان تقاتل (بحذف تاء الزيادة)	(١) تقاتل
أنت	تقاتلت	(٢) ان تقاتلي (بحذف تاء الزيادة)	(٢) تقاتلي
أنتما	تقاتلتما	(٣) ان تقاتلا (بحذف تاء الزيادة)	(٣) تقاتلا
أنتم	تقاتلتم	(٤) ان تقاتلوا (بحذف تاء الزيادة)	(٤) تقاتلوا
أنتن	تقاتلتن	(٥) ان تقاتلن (بحذف تاء الزيادة)	(٥) تقاتلن
هو	تقاتل	ان يتقاتل	
هي	تقاتلت	(١) ان تقاتل (بحذف تاء الزيادة)	
هما (مذكر)	(٣) تقاتلا	ان يتقاتلا	
هما (مؤنث)	تقاتلتا	(٣) ان تقاتلا (بحذف تاء الزيادة)	
هم	(٤) تقاتلوا	ان يتقاتلوا	
هن	(٥) تقاتلن	ان يتقاتلن	

وهكذا نرى أن هناك حالات من التشابه بين الصيغ التى لا وسيلة للتفريق بينها الا اللجوء الى قرينة السياق ، حيث هى التى تتحمل العبء الأكبر فى تحديد المعنى المراد من كل صيغة على حدة بحسب السياق الذى تستخدم فيه .

ورغم ما تقدم من الحديث عن الصيغ الصرفية المتشابهة ، ووسائل التفريق بينها من قيم خلافية ، وقرائن لفظية كالالصاق ، والتصريف ، والاسناد ، والسياق ، مما تقوم قرائن على تحديد المعنى المراد من كل صيغة على حدة ، الا أننا نجد من الصيغ ، ما لا تستطيع الوسائل السابقة منفردة أو مجتمعة الكشف عن معناها الموضوعة له ، ومن ثم لا نجد مفرا من الرجوع الى المقام الذى وردت فيه الصيغة أو اللفظة ، نستعين به على تحديد معناها ، ويتضح ذلك من العبارات الآتية (١) :

نحن نخطب قعودا أو وقوفا	مصدر قعد ووقف	أو جمع قاعد وواقف
نحن نخطب قياما أو جلوسا	مصدر قام وجلس	أو جمع قائم وجالس
نحن نريد حلولا	مصدر حَلَّ يحل	أو جمع حَلٍّ
نحن ننشد حضورا	مصدر حضر	أو جمع حاضر

وهكذا نرى أن المقام وهو منبع القرائن ، أمر لا غنى عنه ، فعن طريقه يمكن معرفة ما اذا كانت هذه الألفاظ مصادر أو جموعا على وجه التحديد الدقيق .

من كل ما تقدم ، يتضح لنا بجلاء قيمة القرائن — المثالية والحالية — اللفظية منها والمعنوية فى التفريق بين الصيغ الصرفية والألفاظ المعبرة عنها ، وإيضاح المعنى المراد من كل منها وتحديده بدقة ، مما يزيل عنها خطر اللبس وشبهة الغموض ، حيث ذلك ما تهدف اليه المدرسة النحوية الحديثة من إبراز معنى التركيب اللغوى ، واظهار ما بين مكوناته من علاقات تتضافر مجتمعة لتحقيق هذا المعنى .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٥٠ .

الفصل الثاني

الصيغة الصرفية

وسيلة إثراء اللغة وتطورها

اللغة — فى أساسها — عرف واستعمال ، يتوارثه الخلف عن السلف ، وله أن يجدد فيه ، ويضيف اليه ، لكنه يساير لغة الزمن ، ويسد حاجات العصر ، ولهذا الاستعمال ضوابط تنظمه ، وقواعد يسير على مقتضاها .

ونظرا لأن العالم يسير ويتحرك ، والحياة تتحول وتتبدل ، والمجتمعات تتقدم وتتطور ، اذن فالتطور صادق على كل شىء فى العالم ، على الانسان والحيوان والنبات ، على الفرد والمجتمع ، على المادة والصورة ، على الفكر واللغة ، اذ أن اللغة إن هى الا قطعة من الحياة ، نشأت معها ، وسارت معها ، وتغذت بغذائها ، ومن ثم كانت صورة للمجتمع الذى يتخاطب بها ، تنهض بنهوضه ، وتركد لركوده ، وتاريخ اللغات مرآة ينعكس فيها تاريخ الحضارات على اختلافها ، ويزداد تطور اللغات كلما ازداد انتشارها ، وكثر المتكلمون بها ، لأنها تدخل فى صراعات مع لغات ولهجات أخرى ، فتفقد بعض خصائصها ، وتكشف عن القوى الكامنة فيها ، وعن عوامل بقائها .

وهكذا كان شأن اللغة العربية ، اذ كانت محصورة فى الجزيرة العربية قبل الاسلام ، ثم أخذت تنتشر معه شرقا وغربا ، شمالا وجنوبا ، ودخلت فى صراعات مع ثقافات ولغات أخرى كالفارسية والهندية ، والقبطية والبربرية ، وخرجت من هذا الصراع ظافرة ، أخذت من هذه الثقافات واللغات ما أخذت ، وتأثرت بها دون نزاع ، ولكنها سادت عليها ، وحلت محل بعضها بصفة نهائية ، أو لمدة غير قصيرة .

وها هى ذى اليوم تواجه صراعا ربما كان أشد وأعنف ، فهناك مستحدثات حضارية ، علمية وفنية ، لابد أن تؤديها ، وأن تحسن أداءها ، وهناك لغات تنازعها البقاء ، بين وطنية وأجنبية ، ولابد لها أن تقاومها ، وتظهر عليها ، والدلائل قائمة على أنها ستحظى بنصر لا يقل عن نصر الأمس ، فهى تطرد

اللغات واللهجات المزاحمة ، وتحرص على أن تتمهر من العلم والحضارة المعاصرة في دقة ووضوح ، ولا تقنع بأن تكون لغة وطنية أو قومية ، بل تأبى الا أن تكون لغة عالمية ، لها علمها وأدبها ، يؤخذ منها كما تأخذ عن غيرها .

ولاشك في أن هذا يلقى على العلماء والأدباء واللغويين العرب أعباء ثقالا مستمرة ، فهم مطالبون دائما بأن ينتجوا ، أن يجددوا وينقحوا ، وأن يهذبوا ويسروا ، أن يبتكروا ويجددوا ، أن يمثلوا اللغة — في اختصار — حياة وقوة وحركة (١) .

نخلص — مما تقدم — الى أنه لا حياة للغة بدون ابتكار ألفاظ جديدة ، تواجه الزمن وتستحدثات الظروف ، وهذا الابتكار له سبل عدة ، منها : الاشتقاق ، والنحت ، والتوليد ، والارتجال ، والتعريب ، كل سبيل — كما أسلفنا — له ضوابطه التي تنظمه ، وقواعده التي يسير على مقتضاها .

ولعل أهم سبل الابتكار هذه ، هو الاشتقاق ، لأن من أخص خصائص اللغة العربية أنها لغة اشتقاقية ، ومن ثم كان لها في الاشتقاق ما أكسبها مرونة وطاعة في آن واحد ، فسمح لها بخلق ألفاظ جديدة ، وحافظ على ثروتها ، وحماها من الزيغ والشطط (٢) .

والآن نتناول كل سبيل من سبل الابتكار هذه بشيء من التفصيل الموجز ، حتى تبدو الحقائق واضحة جلية ، مبرأة من أي غموض أو لبس .

---

(١) انظر : في اللغة والأدب : ٣٠ — ٣٣ .

(٢) انظر : في اللغة والأدب : ٣٤ .

١ـ الاشتقـــــاق

قد تقوم بين الألفاظ التى جاءت على صيغ مختلفة ، صلة رحم من نـــــوع معين ، قوام هذه الصلة ، اشتراك هذه الألفاظ فى أصول ثلاثة محددة ، تكـــون فاء الكلمة وعينها ولامها فيها جميعا واحدة ، وهذه الصلة بين الألفاظ تســـمى فى علم الصرف تحت اسم (الاشتقاق) ، الا أن اسم الاشتقاق هذا يختلف تسمية مدلوله باختلاف الحقل الذى يستخدم فيه ، فله مدلول خاص لدى البلاغيـــين ، وآخر عند النحويين ، كما أن له مدلولا ثالثا لدى الصرفيين ، كما يختلف مدلولـــه تبعا لاختلاف مقصد كل فئة من هؤلاء (١) .

ولما كانت الصيغة الصرفية — موضوع بحثنا — هى حجر الزاوية التـــى تقوم عليه عملية الاشتقاق فى اللغة ، فقد أصبح لزاما علينا أن نسوق بين يـــدى بحثنا هذا تفصيلا موجزا لتعريف الاشتقاق ، وموقف العلماء منه ، ومكانته مـــــن اللغة ، حتى تبدو الحقائق أمام الباحثين والدارسين واضحة جلية ، يأخـــــذ بعضها برقاب بعض .

تعريف الاشتقاق :

الاشتقاق لغة : أخذ شق الشىء ، فقد جاء فى مختار الصحاح : الشـــق بالكسر نصف الشىء . وشَقَّ الشىء فانشق وبابه رَدَّ ، وشَقَّ فلان العصـــــا : أى فارق الجماعة ... واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه .

وأما اصطلاحا ، فهو على ضربين :

أحدهما : عملى . وهو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه فى التركيب ، فتجعلـــه دالا على معنى يناسب معناه .

---

(١) دراسات فى علم الصرف : ٣٦ .

(٢) مختار الصحاح : ٣٥٢ ـ ٣٥٣ (مادة : شقق) .

ثانيهما : علمي ، وهو أن تجد بين اللفظين تناسبا في اللفظ والمعنى ، وبذلك تعرف ارتداد أحدهما الى الآخر ، وأخذه منه .

فلابد اذن من المغايرة بوجه — ولو تقديرا (١) — بين المشتق والمشتق منه ، ولابد أيضا من الاتحاد بوجه من جهة اللفظ والمعنى (٢) . ومثال الاتحاد في اللفظ كلمة (ضرب) من الضرب ، وكلمة (قتل) من القتل ، ومثال الاتحاد في اللفظ والاختلاف في المعنى ، كلمة (ضرب) بمعنى ، دق ، (ضرب) بمعنى : ذهب في الأرض ، ومثال المغايرة في اللفظ مع الاتفاق في المعنى ، لفظتي (ذئب) ، (سرحان) ، وهذا الأخير لا يدخل تحت مفهوم الاشتقاق لأنه لا توجد بين حروف اللفظين أية صلة ، وانما يدخل فيه ما تشابها حروفا واختلفا ترتيبا أو حركة أو سكونا أو زيادة أو حذفا ، ولكن المادة الأصلية لها واحدة ، مثل (ضارب) من ضرب ، (مسموع) من سمع ، و (مقتل) من قتل .

كما يعرف العلماء الاشتقاق أيضا بانه " أخذ صيغة من صيغة أخرى لمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في الأصل اللفظي والمعنوي ، ليدل بالثانية على المعنى الأصلي مع زيادة مفيدة ، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة ، أو هما معا ، مثل : ضارب ومضروب من الضرب (٣) .

من كل ما تقدم يتضح لنا أن عملية الاشتقاق تتم بمعرفة الصرفيين وأيديهم ، وفق ما يريدون التعبير عنه من معان تعتمل في نفوسهم ، وتدور بأذهانهم

---

(١) كالمغايرة بين لفظي : طلب (مصدرا) وطلب (فعلا) ، فحركة الأول اعرابية عارضة ، وحركة الثاني بنائية ثابتة .

(٢) دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ٨٥ .

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٤٦ .

وأفكارهم ، الا أن هناك من العلماء من يرون أن اللغة توقيفية (١) — أى أنها وحى من الله تعالى الى الانسان الأول — ومن ثم يذهبون الى أن الاشتقاق ثابت عن الله تعالى ، مستدلين على ذلك بما صح عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم من قوله : " يقول الله : أنا الرحمن ، خلقت الرحم ، وشققت لها اسما من اسمى ، فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها قطعته " (٢).

ولكن إجماع العلماء على أن لغة العرب تقوم على القياس ، فهم يشتقون بعض الكلام من بعض ، معتمدين فى ذلك على اشتراك هذا البعض مع البعض الآخر من حيث اللفظ والمعنى ، فمندهم اسم (الجن) مشتق من الاجتنان ، حيث الجيم والنون تدلان دائما على معنى الستر ، ومن ذلك قوله تعالى : " فلما جَنَّ عليه الليل " (٣) ، والجنين سمى جنينا لستره فى الرحم ، وهكذا (٤).

نظرة العلماء الى الاشتقاق :

عرفنا أن للاشتقاق مدلولات ومعانى تختلف باختلاف الميدان الذى يستخدم فيه ، فمدلوله عند النحاة ، غيره لدى الصرفيين ، وهذان يختلفان عن مدلوله لدى علماء اللغة .

فقد ضيق علماء النحو دائرة الاشتقاق ، حيث يقصدون بالمشتق ما يرادف الصفة ويعمل عمل الفعل ، وهذا ينحصر فى أصناف أربعة هى : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وذلك لأن المشتق

---

(١) كابن فارس ، وابن درستويه ، وابن جنى (الصاحبى فى فقه اللغة : ٦ ، المزهر ١ : ٥ — ٦)

(٢) صحيح البخارى : ٨/ ٤٥ .

(٣) سورة الأنعام : آية ٧٦ ك .

(٤) دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ٨٦ .

عندهم ما دل على ذات مبهمة وحدث ، ولإبهام الذات في هذه الأربعة لابد أن يجرى المشتق على موصوف يعين هذه الذات ، ومن ثم يتحمل ضميرا ، أو يرفع اسما ظاهرا ، ولذا تقع هذه الأربعة خبرا أو حالا أو نعتا ويطلقون عليه اسم (الوصف) ، أما أسماء الزمان والمكان والآلة فهي عندهم ملحقة بالجوامد ، لأن في ذاتها نوع تعيين ، فهي لا تتحمل ضميرا ولا تحظى حكم الأربعة السابقة في باب الخبر ، أو الصلة لأل ، أو الحال ، أو النعت ، كما يلحق الصفة المنسوب بالمشتق لانبهام الذات فيه أيضا (١).

وإذا كنا بصدد معالجة موضوع الاشتقاق من وجهة النظر النحوية ، فقد وجب علينا أن نوضح قيمته بالنسبة لهذا الميدان ، وما يفيده استخدامه فيه ، فبناء على مفهوم الاشتقاق لدى النحاة ، تتوجه بعض حالات الكلمة ، فلفظ (حسّان) مثلا ان أخذته من الحُسْن ، لم تضعه من الصرف لأصالة النون فيه ، وان أخذته من الحِسِّ ، وضعته من الصرف لزيادة الألف والنون فيه .

أما الصرفيون فميدانهم الاشتقاق الصغير (٢) ، وهو نوع من الاشتقاق العام ، وهو يعني اشتراك المشتق والمشتق منه في الحروف الأصلية مع الاحتفاظ بترتيبها ككاتب ، ومكتوب ، ومكتبة ، وكتب ... الخ ، ويقصدون بذلك المشتقات السبعة (اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، اسم التفضيل ، اسم الزمان ، اسم المكان ، اسم الهيئة) . لأن المقصود بالمشتقات عندهم هو الأسماء فقط (٣) ، والمصدر عند من يقولون بأنه مشتق من الفعل (٤) .

---

(١) شرح ابن عقيل : ١٧٨ — ١٧٩ ، دراسات في علم الصرف : ٧٨ .

(٢) دراسات في علم الصرف : ٣٨ .

(٣) دراسات في علم الصرف : ٣٨ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٤٧ .

(٤) وهو ما قال به الكوفيون (راجع : الانصاف في مسائل الخلاف : ١/١٤٤ ، وما بعدها ، دراسات في علم الصرف : ٣٩) .

أما اللغويون فقد توسعوا في مدلول الاشتقاق ، حيث يشتقون من أسماء الأعيان ، بل يقولون أيضا باشتقاق بعض الجوامد مثل (الخيل) من الخيلاء ، و (الانسان) من الأُنس أو النسيان ، وهم يعتبرون اللغة العربية ثلاثية الحروف ، فيجوزون الاشتقاق عن طريق تقاليب الكلمة الستة ، ففيه تحفظ المادة دون الهيئة ، فتقاليب لفظة (ق و ل) تأتي جميعها بمعنى الخفة والسرعة ، وتقاليب لفظة (ك ل م) تأتي جميعها بمعنى الشدة والقوة ، أي يجمعها هذا المعنى ، فينتج عن تقاليب المادة الأولى الكلمات (قول — قلو — وقل — ولق — لقو — لوق) ، وينتج من تقاليب المادة الثانية الكلمات (ملك — كمل — كلم — لكم — مكل — لمك) ، وليس بلازم أن تكون كل التقاليب مستعملة ، فربما يكون بعضها مستعملا وغيرها مهمل غير مستعمل .

وأول من استخدم طريقة تقليب الكلمة هذه الخليل بن أحمد في تأليف معجمه (العين) مع اعتبار مخارج الحروف ، وممن استخدم هذه الطريقة في بحوثه اللغوية أبو علي الفارسي وتبعه تلميذه ابن جني ، كما انتهج ابن دريد نهج الخليل في تأليف معجمه (الجمهرة) ، وتبعهما بعد ذلك من ألفوا معاجمهم على نظام الأبجدية كأساس البلاغة ، والمصباح المنير ، ومختار الصحاح ، أو على نظام القافية كالقاموس المحيط للفيروز ابادي ، أو باعتبار المعاني كابن سيدة في كتابه (المخصص) (١).

أنواع الاشتقاق :

ينقسم الاشتقاق تبعا لما ارتآه العلماء الى أقسام ثلاثة :

---

(١) دراسات في علم الصرف : ٣٧ ، دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ٨٨ — ٨٩ .

١ــ الاشتقاق الصغير :

وهو أخذ كلمة من كلمة أخرى ، مع تغيير في الصيغة وتشابه بينهما في المعنى ، واتفاق في عدد الحروف الأصول وترتيبها ، وقد يكون بينهما اختلاف في الحركات ، أو عدد الحروف الزائدة .. الخ ، نحو : فهم ، وفاهم ، ومفهوم من الفهم . وهذا النوع أكثر أنواع الاشتقاق استعمالا واتساعا ، وهو الذي يعمل به الصرفيون ، وقد سماه ابن جني (الاشتقاق الصغير) أو الأصغر (١).

٢ــ الاشتقاق الكبير :

وهو أخذ كلمة من كلمة أخرى مع تشابه بينهما في المعنى ، ونوع الحروف ، وعددها ، ولكن بتغيير في ترتيب الحروف ، مثل : جذ من الجذب ، وأيس من اليأس ، وهذا ما يعرف بالقلب المكاني (٢) ، على ما ذهب اليه الشيخ محمد الطنطاوي وضرب له الأمثال نحو : قوس رقسيّ موجاه ووجه ، وراء ورأى ونحوها (٣). وقد سماه ابن جني (الاشتقاق الكبير) أو الأكبر (٤). بينما يرى السيوطي أن هذا النوع ليس معتمدا في اللغة ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب (٥).

٣ــ الاشتقاق الأكبر :

وهو أخذ كلمة من كلمة أخرى بتغيير في بعض حروفها ، مع تشابه بينهما في المعنى ، وأكثر الحروف ، وترتيبها ، على أن تكون الأحرف المختلفة فيهما من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين مثل : (نعق) و (نهق) فالأولى صوت

---

(١) الخصائص ٢ : ١٣٣ ، الصاحبي في فقه اللغة : ١٧٢ ، دراسات في علم الصرف : ٣٨ .
(٢) دراسات في علم الصرف : ٣٦ ــ ٣٧ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٤٨ ، دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ٩٠ .
(٣) تصريف الأسماء : ٣٩ .
(٤) الخصائص ٢ : ١٣٣ ، الاشتقاق : ٢ .
(٥) المزهر ١ : ٣٤٧ .

الغـــــراب ، والثانية صوت الحمـار ، والعين والهاء كلاهما مـــــن الحلق ، (جدف) و (جدث) بمعنى القبر ، وكذلك (ثلم) للإخلال بالحائط ، (ثلب) الذى هو للإخلال بالعرض (١) .

وقد ذكر السكاكى أن أستاذه الحاتمى سمّى هذا النوع (الاشتقـــاق الأكبر) (٢) ، ويذكر الأستاذ عبدالله أمين أنه يسمى (ابدالا اشتقاقيـــا) أو (الاشتقاق الكُبَّار) (٣) ، والصحيح (الكُبَار) بدون تشديد حيث انكبَّار بالتشديد يعنى النحت ــ على ما رآه النحويون كما سيأتى عند الكلام عن النحت (٤) وقد عقد ابن جنى فى خصائصه بابا سماه (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانى) (٥) أوضح فيه الارتباط الموجود بين الألفاظ الذى تشترك فى هذا النوع من الاشتقاق .

هذا ما كان من حديث عن أنواع الاشتقاق ، أما عن سر تسمية كل نـــوع منها فقد سُمّىَ الصغير (صغيرا) لأنه يكفى فى معرفته التأمل القليل ، وسمـــى الكبير (كبيرا) لاحتياجه الى تأمل كثير ، وسمى الأكبر (أكبر) لاحتياجه الـــى تأمل أكثر بسبب ابدال بعض الحروف فيه (٦) .

أصل المشتقـــات :

لما كان مناط الاشتقاق هو اللفظ ، فقد قدر الصرفيون للمشتقات أصـــلا من الألفاظ ترجع اليه عند اشتقاقها ، ولكنهم اختلفوا فى تحديد هذا الأصـــل ، ويتضح اختلافهم هذا فيما أثبته ابن الأنبارى فى المسألة الثامنة والعشرين من كتابه (الانصاف فى مسائل الخلاف) (٧) .

---

(١) دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ٩٠ .
(٢) فتاح العلوم : ٧ .
(٣) الاشتقاق : ٢ .
(٤) دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ٩٠ .
(٥) الخصائص ٢ : ١٤٥ .
(٦) دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ٩١ .
(٧) الانصاف فى مسائل الخلاف ١ : ١٤٤ وما بعدها .

فجمهور البصريين قد ذهبوا الى أن المصدر هو أصل المشتقات(١) ، وأخذوا يسوقون من الحجج والبراهين مما يؤيدون به رأيهم هذا ، ومن هذه الحجج والبراهين :

١— أن مفهوم المصدر واحد ، ومفهوم الفعل متعدد ، اذ المصدر يدل على الحدث فقط ، بينما يدل الفعل على الحدث والزمان معا ، وأن الواحد أصل ، والمتعدد فرع عليه .

٢— أن الزمان مع المصدر مطلق ، بينما هو مع الفعل زمان معين ، والمطلق أصل ، والمقيد فرع عليه .

٣— أننا نجد أن المشتق — وهو الفرع — يدل على ما في الأصل — الذي هو المصدر — وزيادة فالفعل (كتب) يدل على حدث في الماضي ، و (يكتب) يدل على حدث في الحال أو الاستقبال ، و (كاتب) يدل على حدث والذات الفاعلة ، و (مكتوب) يدل على الحدث والذات الواقع عليها الحدث ... وهكذا .

٤— أن التركيب من فعلين لا يفيد معنى ، بل لابد مع الفعل من اسم ، حتى ينتج التركيب معنى تاما ، والمحتاج اليه أصل للمحتاج .

٥— انما سمي المصدر (مصدرا) لأن المشتقات تصدر عنه ، فمعنى المصدر على ذلك أنه موضع الصدور .

٦— هناك مصادر لا أفعال لها مثل : صه ، ومه ، ووي ، فلو كان الفعل أصلا لكانت هذه المصادر فروعا لا أصول لها ، وذلك محال .

٧— أن الفعل أثقل من الاسم ، وهو فرع عليه من قِبَل أنه لا يقوم بنفسه ، والفرع لابد له من أصل يوجد منه (٢) .

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ١ : ١٤٤ وما بعدها .

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف ١ : ١٤٤ وما بعدها ، دراسات في علم الصرف : ٣٩ .

وقد أثبت سيبويه هذا الرأى — من أن المصدر أصل المشتقات — في غير موضع من كتابه (١) ، حيث يقول : " واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأوَل ، وهي أشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون ، وانما هي من الأسماء ، ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم ، والا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، فتقول : " الله إلَهُنا " و " عبدالله أخونا " (٢).

وان كان سيبويه لم يذكر صراحة في هذا النص أن المصدر أصل المشتقات، الا أنه يستشف من قوله (وانما هي من الأسماء) وقوله (لأن الأسماء هي الأول) الدليل على أنه يرى هذا الرأى ، كما نجد بعد ذلك في شروح كتابه ما يوضح رأيه هذا أيما ايضاح وأبينه ، فها هو السيرافي — أبرز شرّاح كتاب سيبويه — يؤكد في صراحة تامة رأى سيبويه بقوله : " واستدل أيضا على ذلك بأن الفعل مأخوذ من المصدر ، والمصدر اسم ، فالاسم اذا أصل للفعل " (٣).

وعلى الطرف الآخر من الخلاف يقف جمهور الكوفيين ، حيث يرون أن الفعل الماضي هو أصل المشتقات ، وأن المصدر مشتق منه (٤) ، وقد أخذوا أيضا يسوقون الحجج والبراهين التي يؤيدون بها رأيهم هذا ، ومن هذه الحجج والبراهين :

---

(١) الكتاب ١ : ٢ ، ٦ ، ...

(٢) الكتاب ١ : ٦ .

(٣) شرح السيرافي للكتاب ١ : ١٦٦ .

(٤) الانصاف : ١٤٤/١ ومابعدها ، دراسات في علم الصرف : ٣٩ .

١— أن المصدر يصح لصحة الفعل ، ويعتل لاعتلاله ، فاللفظ (عِدَة) مصدر وعد — يَعِدِ الذى أصله وعد ، فلما حذفت الواو من يَوْعِدِ لوقوعها بين عدوتها الياء المفتوحة والكسرة وقالوا : يَعِد ، حذفوها أيضا من المصدر الذى هو وعد ، وزادوا التاء عوضا عنها فى آخره ، فقالوا تبعا لذلك (عِدَة) ، ولما أُعِلِ الفعل (قام) وأصله قَوَمَ ، بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قالوا فى المصدر : قياما ، وأصله قواما ، بينما لم يُعِلوا المصدر فى قولهم : وجد وجادا ، وقاوم قواما ، لأن الفعل لم يعل .

٢— أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ورتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد .

٣— هناك أفعال لا مصادر لها مثل : نعم ، بئس ، عسى ، ليس .

٤— انما سمى المصدر (مصدرا) لأنه صدر عن الفعل ، على نحو ما قالوا من مثل : (مركب فاره) و (مشرب عذب) : أى : مركوب ومشروب .

٥— أن المصدر لا يُتَصور معناه الا بفعل وفاعل .

وقد عمد ابن الأنبارى الى تفنيد حجج الكوفيين ، للانتصاف لخصومهم البصريين وتأييد ما ذهبوا اليه ، متتبعا فى ذلك أدلة الكوفيين بالنقد ، بقوله :

١— ان المصدر لا يأتى الا صحيحا ، ولا يعتل منه الا ما فيه من زيادة على الأصل وهو فرع عن الثلاثى، وهذا الذى يعتل انما يعتل للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصالة والفرعية ، ويجوز أن يكون المصدر أصلا ويُحمَل على الفعل الذى هو فرع للتشاكل .

٢— كون الفعل عاملا فى المصدر لا يدل على أصالته ، لأن الحروف والأفعال تعمل فى الأسماء ، ولا خلاف فى أن الفعل والحرف ليسا أصلا للاسم ، ولأن المصدر مفعول قبل وقوع الفعل ، فهو قبله .

٣ـ أما أن المصدر يأتي مؤكدا للفعل ، فذلك لا يدل على أصالته أيضا ، لأن التوكيد غير مشتق من المؤكَّد في مثل : قام زيد زيد ، فكذلك هنا .

٤ـ وجود أفعال لا مصادر لها لا ينفي أن يكون المصدر أصلا ، لأن خلو تلك الأفعال عن استعمال المصدر لا يخرجه عن كونه أصلا وأن الفعل فرع عليه لأنه قد يستعمل الفرع وان لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل عن كونه أصلا والفرع عن كونه فرعا ، فقد ذُكرت جموع لا مفرد لها ، مع أن الجمع فرع على المفرد ، وأن مجيء مصادر لا أفعال لها مقابل لمجيء أفعال لا مصادر لها نحو : ويله ، ويحه ... الخ ، وهذا مرد لذلك ، لأنه يصح — على قولهم — أن يكون أصلا أيضا .

٥ـ قولهم بأن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل وفاعل ، فذلك باطل ، لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو : القتل والضرب ، وأما صيغة الفعل فإخبار بوقوع ذلك الحدث في زمان معين ، ومن المحال الإخبار بشيء قبل تسميته (١) .

ونظرا لهذا الخلاف الكبير ، وهذه المحاجة المفهمة واللجاجة العقيمة من سوق للأدلة والبراهين ، ومعارضتها بأدلة وبراهين أخر ، ثم التقنيد لهذه أو تلك ، نجد من العلماء من توسط في الأمر حسما للخلاف بين المختلفين ، ورفعا للنزاع بين المتنازعين ، فرأى أن المصدر أصل للفعل ، وأن الفعل أصل لباقي المشتقات ، مثل أبي علي الفارسي والسيرافي (٢) ، كما وجدنا أيضا

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ١ : ١٤٤ وما بعدها بتصرف ، شرح الكافية للرضي ٢ : ٢١٢ بتصرف ، أسرار العربية : ٧١ — ٧٢ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢ : ٢١٤ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٥٤ .

من العلماء من توسع فى الأمر ، فنظر اليه نظرة أكثر شمولا ، وأوفر استيعابا كابن طلحة الذى ذهب الى أن المصدر والفعل كلاهما أصل ، وليس أحدهما مشتقا من الآخر ، وقد نقل عنه السيوطى قوله : " إن الكلم كله أصل وليس منه شىء اشتق من غيره " (١) ، كما ذهب الزجاج أيضا الى أن الكلم كله مشتق (٢) .

وأما عن العلماء المحدثين ، ورأيهم فى الاشتقاق ، فقد ذهب الأستاذ عبدالله أمين الى أن جميع المشتقات — ومنها المصدر — مشتقة من الفعل ، بعد اشتقاقه من أصل المشتقات ، وهو أسماء المعانى — من غير المصادر — وأسماء الأعيان والأصوات (٣) ، وقد بنى كتابه (الاشتقاق) كله على هذا الرأى . وقد ورد من كلام العرب ما يؤيد ما ارتآه الأستاذ عبدالله أمين ، حيث اشتقوا من أسماء الأعيان ، فأخذوا من أسماء ، الذهب والفضة والجص والزفت الكلمات : مذهب ، وفضض ، ومجصص ، وزفت ، كما اشتق العرب أيضا من أسماء : الحجر والناقة والنسر والأسد ، فقالوا : استحجر ، واستنوق ، واستأسد ، واستنسر ، ولكنهم آثروا عدم التوسع فى هذا النوع فى مصطلحات العلوم والفنون ، فقد رأى مجمع اللغة العربية القاهرى استخدامه قياسا حيث قرر : " اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان ، والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة فى لغة العلوم " (٤) .

ولكن أستاذنا الدكتور عبدالله درويش لا يرتضى رأى البصريين حيث يرى أنهم قد ضروا الأصل بما يقابل الفرع ، آخذين هذا من تصريف الفلاسفة والمناطقة للأصل والفرع ، وطبقوه بالتالى على هذه المسألة من مسائل اللغة العربية .

---

(١) المزهر ١ : ٣٤٨ .

(٢) التذييل والتكميل فى شرح التسهيل ٢ : ١٧٨ .

(٣) الاشتقاق : ١٤ وما بعدها ، أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٢٥٨ .

(٤) مجلة المجمع اللغوى القاهرى ١ : ٣٦ ، ٢٣٢ — ٢٦٨ .

كما لا يرتضى رأى الكوفيين أيضا ، حيث يرى أن قولهم بأن الفعل الماضى أصل المشتقات ، يحتاج الى معرفة الفعل الماضى الذى يحتاج بدوره الى قاعدة خاصة .

ثم يرى رأيا مخالفا لرأى كلا الفريقين ، وهو أن أصل المشتقات شىء تجريدى غير مستعمل فى اللغة . فلو أخذنا مثلا مادة الكاف والتاء والباء (كتب) دون نظر الى حركاتها ، ثم وضعت لها حركات معينة ، لأمكن أن تكون فعلا ماضيا مبنيا للمعلوم ، واذا غيرت احدى هذه الحركات أو زالت ، أمكن أن تكون فعلا ماضيا مبنيا للمجهول وأن تكون مصدرا . وكذلك اذا ما زيدت عليها بعض حروف الزيادة المعروفة ، أمكن أن تحصل منها على المشتقات وغيرها ، فتصير (مكتب ، وكاتب ، ومكترب ، انكتب ، استكتب ، كتاب ، كتابة ... وهكذا) وهذا ما جرت عليه المعاجم العربية (١) .

وكذلك الدكتور تمام حسان يرى ما ارتآه الدكتور عبدالله درويش بالنسبة لأصل المشتقات ، وهو أنه لا المصدر ولا الفعل الماضى يصلح أن يكون ذلك الأصل ، وهو يبنى رأيه هذا على تساؤل يتوجه به الى كلا الفريقين المتنازعين — البصريين والكوفيين — بقوله : " والواقع أن الصعوبات تقوم فعلا دون الاقتناع برأى البصريين أو برأى الكوفيين على حد سواء ، فأما الرد على البصريين ، فأنا أسألهم عن (كان) الناقصة — وهى عندهم فعل — ألها مصدر أم لا مصدر لها ، ان ذهبوا الى يقول أن كان الناقصة لا مصدر لها ، ومع ذلك يعتبرونها مشتقة ، فما أصل اشتقاقها ؟ وأما الرد على الكوفيين ، فان الفعلين (يدع) و (يذر) فى رأيهم لا ماضى لهما ، وهما مشتقان على رغم ذلك ، فما أصل اشتقاقهما اذا ؟ " (٢) .

---

(١) دراسات فى علم الصرف : ٤٠ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٦٧ .

وبعد هذا التساؤل الذى ساقه الدكتور تمام فنجده يبدى رأى كل من جمهور البصريين والكوفيين ، يوضح لنا رأيه الذى يراه أقرب الى الواقع ، وأجدى فى دراسة الاشتقاق ، وهو أن أصل المشتقات الذى تشتق منه الكلمات ، وترتد اليه ، هو الأصول الثلاثة للكلمة (فاؤها وعينها ولامها) دون غيرها ، حيث يقول : " والذى أراه أجدى على دراسة هذه المشكلة (مشكلة الاشتقاق) ، أن يعدل بها الصرفيون عن طريقتهم الى طريقة المعجميين ، بل أن يجعلوا دراستها فى اطار علم الصرف حسبة لوجه علم المعجم ، مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعانى الوظيفية ، جانحين بها فى اتجاه المعجم بحيث يكون (الاشتقاق) حدودا مشتركة بين المنهجين ، واذا صح لنا أن نوجه رابطه بين الكلمات ، فينبغى لنا ألا نجعل واحدة منها أصلا للأخرى ، وانما نعود الى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة ، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا فى دراسة الاشتقاق ، وبذلك تعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق ، فالمصدر مشتق منها والفعل الماضى مشتق منها كذلك" (١) .

ثم يؤكد صحة ما ذهب اليه من أن أصل المشتقات هى الأصول الثلاثة للمادة دون غيرها ، بقوله : " فاذا نظرنا الى المعانى الصرفية الشهيرة (كالمطاوعة والتعدية والصيرورة الخ) وما يرصده الصرف لكل منها من الصيغ التى تستعمل داخل كل مادة على جميع ما تصرف من هذه المادة ، كالمصدر بأنواعه ، والميميات ، والصفات والأفعال ، فكل هذه التصريفات يفترض فيها أن تفيد هذا المعنى ، كل من زاويته الخاصة ، فالمصدر يفيد المعنى من زاوية الحدث ، والميميات تفيد المعنى نفسه من زاوية مكانة أو زمانه أو آلته ، والصفات تفيده هو أيضا من زاوية دلالتها على موصوف بالحدث ، والأفعال تفيده من زاوية الاقتران بين زمنه

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٦٨ — ١٦٩ .

وحدته ، ولكن القسط المشترك بين هذه التصريفات جميعا أنها تشتمل على حروف بعينها ، مرتبة فى جميعها ترتيبا موحدا ، فتتفق فى هذه الحروف وفى ترتيبها ، وهذه الحروف المشتركة بين هذه التصريفات هى الأصول الثلاثة للمادة كما أسلفنا " (١).

ثم يخلص الدكتور تمام مما ارتآه فى أصل المشتقات الى تقسيم جديد للكلمات العربية يختلف عما اتفق عليه العلماء بناء على ما رأوا أنه أصل للمشتقات ، حيث يقول : " وحين نرى أن الأصول الثلاثة للكلمة (فاؤها وعينها ولامها) أصل لاشتقاق الكلمة وذوات رحمها ، نحب أن ننبه الى أن هذا الاعتبار يقتضى أن تكون كلمات اللغة العربية جميعها — فيما عدا الضمائر والظروف والأدوات وبعض الخوالف — مشتقة ، وأن الكلمات الصلبة الوحيدة فى اللغة هى هذه الضمائر والظروف والأدوات والخوالف ... ويتبع هذا الفهم الجديد للاشتقاق أمر آخر ، هو تقسيم الكلمات المشتقة — حسب هذا الفهم — الى متصرفة وجامدة ، فأما الأولى فهى التى تتضح الصلات بين بعضها وبعض بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة ، كالأفعال والصفات ، وأما الثانية فهى التى لا يمكن فيها ذلك كرجل وفرس وكتاب ، ويكون المصدر — بهذا الفهم — مشتقا متصرفا لأن صيغته تعتبر احدى الصيغ التى تتقلب عليها أصول المادة ، وكذلك يعتبر الفعل الماضى مشتقا متصرفا " (٢).

وبعد هذا العرض للاشتقاق ، والأصل الذى تتفرع عنه المشتقات ، وترتد اليه ، نرى أن مناط الاشتقاق هو الصيغة الصرفية ، حيث برز ذلك بوضوح واضح ، وظهر بجلاء جلى فيما ذهب اليه العلماء على اختلاف مذاهبهم ، وتباين مشاربهم ،

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٤٠ .

(٢) المصدر السابق : ١٦٩ .

اذ يجعلون بعض الصيغ أصلا ، ويجعلون الصيغ الأخرى فروعا عليه ، ويفترضون أن كل مادة من مواد اللغة بدأت في صيغة المصدر — على رأى البصريين — أو في صيغة الفعل الماضي — على رأى الكوفيين — أو الأصول الثلاثة على رأى المحدثين ثم عكفوا عليها يشتقون منها ، ويفرعون عليها صيغا أخرى حتى تصل اللغة الى مرحلة تستنفد فيها حاجتها الى المزيد من مشتقات هذه المادة ، أو تتوقف عن الاشتقاق لأنها فرغت من الصياغة على مثال كل الصيغ الصرفية الممكنة .

ومن ثم يمكننا القول — على وجه من الجزم القاطع — بأن الصيغة الصرفية هي مناط الاشتقاق ، بل هي المسرح الذي تتم عليه العملية الاشتقاقية في اللغة .

٢ـ النحت

عرفنا مما تقدم أن الصيغة الصرفية هى مناط الاشتقاق ، والأصل الذى تشتق منه الكلمات ، وعلى ذلك فهى الأداة التى يستخدمها العلماء فى خلق كلمات جديدة يرون أن اللغة تحتاجها وتفتقر اليها ، أو بدونها تقصر اللغة عن الوفاء ببعض التزاماته من حيث التعبير عن مفاهيم معينة ، وملاحقة مظاهر التطور فى المجتمع ، ولكن اشتقاق كلمات جديدة قد يباح فى اللغة الى حد معين ، يصبح بعده عديم الفائدة ، غير مأمون الجدوى ، حيث تكون اللغة قد وصلت الى مرحلة تستنفد فيها حاجتها الى المزيد من مشتقات هذه المادة أو تتوقف عن الاشتقاق لأنها فرغت من الصياغة على مثال كل المبانى الصرفية الممكنة .

ولكن رغم هذه العقبة التى قد تعترض طريق الاشتقاق ، وتقف حجر عثرة فى سبيل اثراء اللغة وتطورها ، لا يجدر باللغة ولا بالقائمين عليها أن يقفوا مكتوفى الأيدى مستسلمين ، لأن اللغة شأنها شأن الكائن الحى ، لابد لها أن تنمو وتتطور والا تجمدت وتحجرت ، وحُكِم عليها بالفناء ، وحلت محلها لغة أخرى تملك أسباب نموها وتطورها ، ولذا فقد خرج علينا الصرفيون بوسيلة أخرى تساعد فى اثراء اللغة وتطورها دون اشتقاق صيغ جديدة قد تثقل كاهل اللغة وتزيد من عبء الناطقين بها ، وهذه الوسيلة ، وان خالفت الاشتقاق من حيث أنها لا تخلق صيغا جديدة مشتقة من الصيغ الأصلية ، الا أنها تمت اليه بعلاقة قربى وصلة رحم ، حتى عدها بعض العلماء نوعا من الاشتقاق ، حيث سماه الأستاذ عبدالله أمين (الاشتقاق الكُبَّار) (١) ، ولكن اجماع الصرفيين على تسميته (النحت) ، ونحن نميل الى تسميته بالنحت أكثر دلالة على معنى التغيير الذى يحدث عند تكون الكلمة الجديدة من تسميته بالاشتقاق (٢) .

---

(١) الاشتقاق : ٢ .

(٢) أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٢٥ .

ونظرا لأهمية النحت فى اثراء اللغة وتطورها — كما أسلفنا — نرى ضرورة سوق تعريف محدد المعالم له ، وأنواعه ، وأثر الصيغة الصرفية فى تكوينه حتى يبدو أمام الباحثين والدارسين فى صورة واضحة جلية ، تنهل من طريقهم أى شبهة من لبس أو غموض .

والنحت فى اللغة ليس يأخذ كلمة من كلمة أخرى ، وانما يأخذها من كلمتين أو أكثر ، مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه فى اللفظ والمعنى معا (١) وقد سبق أن عرفه ابن فارس بقوله : " أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ " (٢) . ويقول أستاذنا عباس حسن أن الأقدمين لم يضعوا للنحت نظاما بعينه ، ولا ضابطا يجب الخضوع له ، وكل ما قالوه : أن العرب قد تلجأ الى الاختصار ، فتصنع الكلمة الواحدة من الكلمتين أو الكلمات ، تأخذ من هذه ومن تلك بعض حروفها وتدع بعضا آخر ، ثم تصوغ مما أخذته كلمة تستغنى بها عن تينك الكلمتين أو الكلمات . من ذلك قولهم : بسمل الرجل ، أى قال : بسم الله ، وحوقل أو حولق ، أى قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، وطليق ، أى قال : أطال الله بقاءك ... (٣) ، وقد جاء النحت فى اللغة العربية على ثلاثة أوجه (٤) :

١ — نحت من جملة ، للدلالة على التحدث بهذه الجملة ، نحو : بسمل ، وحمدل ، اذا قال " بسم الله " و " الحمد لله " .

---

(١) أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٢٤٩ .

(٢) معجم مقاييس اللغة : ١/٣٢٩ .

(٣) اللغة والنحويين القديم والحديث : ٢٥٧ — ٢٥٨ .

(٤) المزهر ١ : ٤٨٢ ، فقه اللغة : ١٨٠ — ١٨٢ ، أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٢٤٩ — ٢٥٠ ، اللغة والنحويين القديم والحديث : ٢٦٠ .

٢— نحت من علَم مكون من مضاف ومضاف اليه ، للنسب الى هذا العلم ، أو للدلالة على الاتصال به بسبب ما ، نحو : عبشمى ، عبدرى ، اذا ارتبط بعبد شمس ، أو عبدالدار .

٣— نحت من أصلين مستقلين أو من أصول مستقلة للدلالة على معنى مركب فى صورة ما من معانى هذين الأصلين أو هذه الأصول ، نحو (ضبطر) فهى منحوتة من : ضبط وضبر ، ونحو (لن) فهى منحوتة من : لا وأن ، ونحو (صلدم) فهى منحوتة من : الصلد والصدم .

واجماع الصرفيين على عدم قياسية النحت مع كثرة وروده عن العرب ، ولم يخرج أحد من الصرفيين القدامى على هذا الاجماع ، بل ان منهم من قال بأن اللفظ المنحوت مولد كلفظ (الفذلكة) من قولهم : فذلك المد وكذا وكذا و (البلقنسة) التى أخذها الزمخشرى من قول أهل السنة : ان الله تعالى يرى بلا كيف ، كما قيل أن (بسمل) من المولد لأنه لم يسمع من فصحاء العرب ، ولكن الشهاب الخفاجى يرى أن المشهور خلاف ذلك حيث أثبتها كثير من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزى (١) ، كما وردت فى قول عمر بن أبى ربيعة :

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها فيا حبذا ذاك الحديث المبسمل (٢)

وفى عصرنا الحاضر أصبحت العلوم والمعارف من التقدم والتطور بحيث برز قصور اللغة عن ملاحقة هذا الركب الزاحف والمستمر ، وأصبح واقعا ملموسا لا سبيل الى نكرانه أو تجاهله ، مما ألجأ العلماء الى محاولة البحث عن طريقة يضيفون بها الى اللغة ألفاظا جديدة ذات مدلولات معينة ، تجعل من اللغة أداة صالحة للتعبير عن الأفكار الجديدة والقضايا المستحدثة والمتطورة مع البعد عن اشتقاق صيغ جديدة تزيد من عبء اللغة وتثقل كاهل الباحثين والدارسين كل فى مجال

---

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١ : ٣ ، اللغة والنحويين القديم والحديث : ٢٥٨ — ٢٥٩ .

(٢) ديوان عمر بن أبى ربيعة : ٥١ .

تخصصه ، ولذا برز من جديد البحث حول اباحة النحت فى اللغة أو منعه ، فـرأى رجال الطب والصيدلة والعلوم الكيماوية والحيوانية والنباتية وغيرها ، أن اباحـة وسيلة من خير الوسائل التى تساعدهم عند ترجمة المصطلحات الأجنبية الى اللغـة العربية ، تلك المصطلحات التى يغلب عليها عند الفرنجة التركيب من كلمتـين متمازجتين مختصرتين أو أكثر على طريقة تشبه النحت العربى ، فلو ترجمت الكلمتـان ترجمة حرفية بغير اختصار لنشأ من ذلك اصطلاح عربى طويل مركب من كلمتـين ثقيلتين أو أكثر ، فانه يوصل الى اصطلاح عربى خفيف مقبول (١).

وأما الفريق الآخر الذى يرى منع النحت فى اللغة ، فيحتجون بأن الـوارد منه فى اللغة ضئيل لا يسمح بالقياس ، كما يرون أن النحوت لا يظهر معنـاه الا لطائفة قليلة أو دونها ، وأن دخوله فى اللغة يؤدى بعد زمن طويل أو قصير الى حشوها بكلمات غير واضحة المعنى ولا مفهومة الأداء ، وخاصة حين يختفـى العرب دون لها العارفون بها (٢).

ولكن أستاذنا عباس حسن قد تصدى لهؤلاء المانعين ، فرد عليهم بأن هاتين الحجتين واهيتان ، وأن التعلل فيهما واضح ، فبالنسبة للحجة الأولى وهى أن ما ورد من النحت عن العرب ضئيل لا يسمح بالقياس ، يسوق لنا نصا عـن ياقوت الحموى يقضى ببطلان هذه الحجة ، وهو : " أن عثمان بن عيسى النحـوى سأل الظهير الفارسى عما وقع فى ألفاظ العرب على مثال (شقحطب) ، فقال : هذا يسمى فى كلام العرب " النحوت " ومعناه أن الكلمة منحوتة من كلمتين ، كما ينحـت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة ، فشقحطب منحوت (شق حطب) ، فسأله عيسى

---

(١) اللغة والنحويين القديم والحديث : ٢٥٩ .

(٢) المصدر السابق : ٢٥٩ .

أن يثبت له ما وقع من هذا القبيل اليه ليُعوَّل فى المعرفة عليه ، فأملاها عليه فى نحو عشرين ورقة من حفظه ، وسماها (كتاب تنبيه البارعين على الضحوت من كلام العرب) » (١).

وأما بالنسبة للحجة الثانية وهى غموض معنى الضحوت ، وأنه لا يدرك الا عند فئة قليلة ، وأنه يزيد غموضا بزوال أفرادها ، فيرد عليهم بأن الشأن فى ذلك شأن الألفاظ المنحوتة المسموعة عند العرب ، فاننا لا نفهم معناها الا بترقيف ، وشأن سائر المصطلحات العلمية المختلفة ، بل شأن كثير من الكلمات اللغوية لا تدرك الا بترقيف وتلقين ورجوع الى مظانها ، ولا يغيب عنا أن الألفاظ المنحوتة التى نطالب بقياسيتها انما تدول وتروج بين طوائف معينة تشتد حاجتهم اليها ، فالأمر فيها كالأمر فى باقى المصطلحات المختلفة ، سواء أكانت طبيعية أم هندسية أم نحوية أم بلاغية أم كيماوية أم غيرها ... لا يعلم مدلولها الا أهلها ، ولهم وضعت ، وعليهم قصرت ، أما غيرهم فلا يعنيهم من أمرها شئ .. وعلى هذا قامت شئون الحياة العلمية كلها ، واذا انقرضت طائفة من الطوائف المتخصصة المدركة لهذه المصطلحات ، فان أخرى ستحل محلها ، ولن يخلو الميدان من أهلها ، الا اذا انقرض معهم العلم أو الفن الذى كانوا به يشتغلون ، وحينئذ سيكون اللفظ المنقرض مصروفا فى تاريخ العلوم ، موضحا فى المعاجم التى تشمل الكلمات ومعانيها على وجه الدقة لمن يريد أن يستبين (٢) ، ويكون مثلها مثل الأسماء التى انقرضت مسمياتها ، وذهبت الأيام بمدلولاتها ، ولكنها لم تذهب بتلك الأسماء ، ولم تمحها بطون الكتب اللغوية والمراجع العلمية الخاصة التى تشمل المصطلحات وتاريخها وتطورها ، وما يتصل بها ، فهى باقية فى انتظار من يبحث عنها للاستفادة بها أو لمعرفة مسماها .

---

(١) اللغة والنحويين القديم والحديث : ٢٦ .

(٢) المصدر السابق : ٢٦٢ .

على الرغم مما سبق ، فالحكمة والحفاظ على الكيان اللغوى الأصيل يقتضيان ألا نلجأ الى النحت ما وجدنا عنه مندوحة ، فان اشتدت الحاجة اليه استخدمناه — مضطرين — استخدام الدواء ، نقتصر فى استعماله على التدانى ، ونتركه بعد البرء وأيام السلامة ، غير ناسين أثر الاسراف فى النحت حيث يطغى بحور المصور على فصيح اللغة ووضح بيانها (١).

وعلى ذلك ، فالنحت سائغ ومطلوب حينما تدعو اليه الحاجة الحاضرة التى تقدرها الهيئات المتخصصة لا الأفراد ، وأن الوقوف فى طريقه تشديد لا يجد له سندا من عقل أو نقل أو واقع ، أما طرائقه الكثيرة الواردة عند العرب فموكولة للباحثين ، يتخيرون منها ما يلائمهم ويوافق بحوثهم ، وبهذا نفتح لهم بابا من التوسعة الحميدة ، يعينهم فى مهامهم ، ويأخذ بيدهم الى حيث ينتجون ويفيدون (٢).

وعلاوة على الحاجة الماسة الى النحت فى عصرنا الحاضر ، فاننا نجد بعض قدامى اللغويين يعتبرون النحت قياسيا ، منهم ابن فارس الذى أثبت فى كتابه (الصاحبى فى فقه اللغة) أن النحت قياسى ، وأن أكثر الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف منحوت على ما نقله عنه السيوطى فى المزهر (٣) ، كما نجد الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل ينعى على الصرفيين عدم قياسيتهم للنحت ، وذلك حين كلامه على (بسم الله الرحمن الرحيم) ما نصه : " ولاحظ فى النص الآتى تصريحا غريبا مع ترك بعضهم : ان النحت — مع كثرته عن العرب — غير قياسى ، فكيف يكون كثيرا ولا يحكم بقياسيته ، فالبسملة من باب النحت ، وهو : أن يختصر من

---

(١) اللغة والنحويين القديم والحديث : ٢٦٢ — ٢٦٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المزهر ١ : ٢٨٥ ، اللغة والنحويين القديم والحديث : ٢٦٠ .

كلمتين فأكثر كلمة واحدة ، ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقراء — خلافا لبعضهم — ولا الأخذ من كل الكلمات ، ولا موافقة الحركات والسكنات ، كما يُعْلَم من شواهده . نعم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب الحروف ، ولذا عد ما وقع للشهاب الخفاجي في (شفاء الغليل) من " طبلق " بتقديم الباء على اللام — اذا قال : أطال الله بقاءك — سبق قلم ، والقياس " طلبق " (١) .

ونظرا لحاجة اللغة العربية الماسة الى النحت حتى تساير عوامل التقدم والتطور في العلوم والفنون ، فقد اتخذ مجمع اللغة العربية القاهري في (النحت) قرارا سديدا ، فيه بعض القيود التي تقربه من الطرائق التي سلكها العرب قديما ، دون أن تقلل من الانتفاع به ، ونصه : " النحت ظاهرة لغوية ، احتاجت اليها اللغة قديما وحديثا ، ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ، ولا موافقة الحركات والسكنات ، وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته ، ومن ثم يجوز أن ننحت من كلمتين أو أكثر اسما أو فعلا عند الحاجة ، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزائد ، فان كان المنحوت اسما ، اشترط أن يكون على وزن عربي ، والوصف منه باضافة ياء النسب ، وان كان فعلا كان على وزن (فعلل) أو (تفعلل) ، الا اذا اقتضت غير ذلك الضرورة ، وذلك جريا على ما ورد من الكلمات المنحوتة " (٢) .

وبعد السرد السابق والعرض المتقدم ، يتضح لنا مدى وثاقة الصلة بين الصيغة الصرفية والنحت ، حيث هي المسرح الذي يلعب النحت عليه دوره في اثراء اللغة وتطورها اذ تنضم صيغتان كل منهما الى الأخرى ، ثم تنحت منهما صيغة جديدة مناسبة للموقع الجديد الذي يحتاجها ويفتقر اليها .

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٣ ، اللغة والنحويين القديم والحديث ٢٥٨ هامش .

(٢) كتاب (في أصول اللغة) الذي أصدره المجمع اللغوي القاهري عام ١٩٦٩ : ٤٩ مشتملا على القرارات المجمعية منذ الدورة التاسعة والعشرين ، اللغة والنحويين القديم والحديث : ٢٦٤ .

٣ـ التوليـــــد

هناك ظاهرة لغوية أخرى ، لا تقل شأنا عن ظاهرة النحت ، من حيث كونها وسيلة من وسائل اثراء اللغة العربية وتطورها ، ودعامة قوية يعتمد عليهـــا في مجال لغة الضاد وانتشارها ، وهي ما اصطلح الصرفيون على تسميتها (التوليد) وظاهرة التوليد هذه أوثق صلة ، وآكد ارتباطا بظاهرة النحت ، بل تكاد أن تكونا اسمين لشيء واحد ، مثلهما في ذلك مثل لفظي (الفقير) و (المسكين) ان اجتمعـــا في عبارة واحدة ، فهما اسمان لمعنيين اثنين ، وان تفرقا فهما اسمان لمعنـــى واحد ، من حيث ان كلا من النحت والتوليد يخلق ـ في نهاية الأمر ـ صيغـــة جديدة تضاف الى اللغة العربية وتعمل على اثرائها . ولكن بإمعان النظر في كنه كل منهما وأثره في اللغة العربية ، يستبين لنا أن لكل منهما طريقته ووسيلـــة صوغ ، فالنحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعـــا بحظ (١) . بمعنى الخروج من صيغتين بصيغة جديدة تشتمل على معظم حـــروف الصيغتين الأصليتين ، أما التوليد فهو خلق صيغ جديدة من صيغة أصلية بالصاق حروف بها في مكان معين منها ـ كما سيأتي ـ بغرض اثراء اللغة والتوسع فيها .

ولا جدال في أن الصيغة الصرفية هي وسيلة التوليد في ألفاظ اللغـــة ، اذ أننا اذا أردنا أن نضيف الى اللغة كلمة جديدة عن طريق التوليد ، نظرنـــا الى ما لدينا من صيغ صرفية ، وما تدل عليه كل صيغة من المعاني ، ثم نقيس المعنى الذي نريد التعبير عنه على المعاني التي تدل عليها الصيغ ، فاذا صادفنـــا الصيغة المرادة ، صغنا الكلمة الجديدة على غرارها ـ توليدا ـ ونظرا لأن الصيغة الصرفية هي وسيلة التوليد ـ كما قدمنا ـ فلا توليد اذن الا في الأسماء والصفات والأفعال دون الضمائر والخوالف والظروف والأدوات ، حيث الثلاثة الأُوَل هـــي صاحبة الصيغ الصرفية ، أما الأربعة الأُخَر ، فإن بناءها لا يكون على مثال الصيـــغ

---

(١) معجم مقاييس اللغة : ١/ ٣٢٩ .

الصرفية ، ولأن معانيها وظيفية ومحدودة وقصورة على السماع في الموقف نفسه ، واللغة العربية لا تتطلب الجديد من الضمائر والخوالف ، والظروف والأدوات التي ما يوجد بها فعلا ، ولكنها تتطلب الجديد من المعاني المعجمية اذ يكون اثراؤها باضافة الأسماء والصفات والأفعال ذات الصيغ ، ولذا فان الصيغ الصرفية هي مجال التوليد — كما قدمنا —.

ورغم أن اللغة العربية في حاجة ماسة الى أن تثري في حقل المصطلحات العلمية والفنية والحضارية ، ولا يكون ذلك الا عن طريق خلق كلمات جديدة تساير عوامل التقدم والتطور في هذه العلوم ، الا أن اللغة العربية — بطبعها وذوقها وطرق صياغتها — تأبى خلق الألفاظ الجديدة عن طريق عملية الالصاق على الطريقة الغربية ، وهي ما يلجأ اليه العلماء من الصاق عناصر من لغة ما الى عناصر من لغة أخرى ، قديمة أو حديثة ، حية أو ميتة لانتاج مصطلحات جديدة (١). ومن ثم تلجأ العربية الى طريقة أخرى لخلق الألفاظ الجديدة ، هي طريقة الاستعانة بالصيغ الصرفية ذات المعاني ، ولكن هذه الطريقة أيضا لا تسلم لها الآن ، نظرا لأن الصيغ الصرفية محدودة العدد ، كما أن المعاني الصرفية العربية — من مادية الى تعدية الى طلب — محدودة العدد أيضا ، والنشاط العلمي يشمل من تحولات التحول والتفاعل أكثر مما يمكن أن تعبر عنه المعاني الصرفية المعروفة ، علاوة على أننا لو قمنا بخلق مفردات جديدة على مثال الصيغ المتاحة ، فان هذه المفردات الاصطلاحية سوف تصل الى حد من الكثرة — وقد وصلت الآن الى هذا الحد تقريبا — يجعل الاضافة اليها أمرا عسيرا (٢).

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٥١ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق .

فما الحل اذن ، وقد وصلت المشكلة الى هذا الحد من التعقيد ، هل تقف اللغة العربية على ما هي عليه الآن ، حتى تتجمد وتتحجر ، وتحل محلها لغة غيرها تملك أسباب التقدم والتطور ؟ لقد لجأ بعض العلماء الى عملية (التغريب) وهو السير على نظام الغرب من الصاق العناصر المختلفة بعضها ببعض والخروج من ذلك بلفظة جديدة ، ولكنا سبق أن علمنا أن عملية الالصاق هذه لا تتناسب مع ذوق اللغة العربية .

فلو رجعنا الى كتاب (معجم مقاييس اللغة) لأحمد بن فارس ، لوجدنا ما لديه الحل الشافي ، والعلاج الناجع لهذه المشكلة ، حيث يرجع كل ما زاد على ثلاثة أحرف الى أصول ثلاثية ، ثم يدخله النحت أو الالحاق حتى يصبح على ما هو عليه ، ونظرا لأنه قد سبق لنا تناول موضوع النحت ، فلا حاجة بنا الى اعادة الحديث عنه ، ولنقصر حديثنا على موضوع الالحاق الذي يقول عنه ابن فارس: "العرب يزيدون حرفا لمعنى يريدونه من مبالغة ، كما يفعلون في زرقم وخلبن ، وهذه الزيادة تقع أولا وغير أول" (١).

وظاهرة الالحاق هذه هي التي تبيح لنا خلق صيغ جديدة تضاف الى اللغة العربية وتعمل على اثرائها ، ما دام البحث عن كلمات جديدة على قياس الصيغ المعروفة يبدو عسيرا أحيانا ، ويجب أن يكون معلوما أن حروف الزيادة ليست قاصرة على الحروف التي حصرها الصرفيون في كلمة (سألتمونيها) ، اذ أن كل حرف في اللغة العربية صالح من الناحية العملية أن يكون زائدا لمعنى ، ونسوق الآن بعضا مما ورد في كتاب معجم مقاييس اللغة مما زيد فيه حرف دون حروف سألتمونيها فأصبح بذلك صالحا لأن يؤدي معنى خلاف ما وضع له أصلا وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر :

---

(١) معجم مقاييس اللغة : ٣٣٢/١ .

ما زيدت فيه البـاء :

بخطل : الرجل يقفز قفزان اليربـوع — وأصله خطل : مشى فى شقة .
برکل : مشى فى الماء والطين — وأصله ركل : ضرب بإحدى رجليه .
رعبل : قطع الشيء رعبلت اللحم : قطعته — وأصله رعل : الشيء يقطعهن أذن الماء ويترك مطلقا .

ما زيدت فيه الخاء :

برزخ : حائل بين شيئين . — وأصله برز : بمعنى اتسع المكان وخلا .

ما زيدت فيه الدال :

دبرخ : تذلل . — وأصله : برخ : بمعنى استرخى .
رمدق : أسرع فى عمل الشيء . — وأصله : مشق : أسرع الطعن بالرمح .
دخرص : بيّن وأوضح . — وأصله : خرص : قدر الشيء بفطنته وذكائه

ما زيدت فيه الراء :

فرقع : نقض أصابعه — وأصله : فقع : بمعنى صوت .
هرقل : ضحك ضحكا سيئا — وأصله : هزق : بمعنى ضحك .

ما زيدت فيه الطاء :

فرشط : اتسع وامتد — وأصله : فرش : بمعنى مد البساط .

ما زيدت فيه العين :

بعثر : نثر وفرق — وأصله : بـثر : كثر وزاد .

ما زيدت فيه الفين :

رغـق : صب الماء بشدة وأصله رفق : أساء الماء صبه .

ما زيدت فيه القاف :

شبرق : قطع (اللحم وغيره) وأصله شبر : بمعنى قطع اللحم كأنه صيـــره شبرا شبرا

ويتضح مما سقناه من أمثلة أنه بمجرد زيادة حرف الى الصيغة الثلاثيـــة — ولو لم يكن من حروف (سألتمونيها) ، يتسنى لنا أن نخلق منها صيغة جديـدة تؤدى معنى جديدا ، دون أن نلجأ الى خلق مفردات جديدة على مثال الصيـغ المعروفة التى وصلت الى حد من الكثرة يجعل الاضافة اليها أمرا عسيرا .

كما يتضح من هذه الأمثلة أيضا ، أنه ليست هناك أماكن بعينها تزاد فيهـا هذه الحروف ، بل تكون فى أى موضع من الكلمة الثلاثية ، فقد تزاد قبل الفـــاء أو بين الفاء والعين ، أو بين العين واللام وقد تزاد فى نهاية الكلمة .

وفى أى موضع تزاد فيه هذه الحروف ، ينتج عن ذلك خلق لفظة جديـــدة تؤدى معنى جديدا به تثرى اللغة وتغنى ، فلو أخذنا صيغة صرفية معروفة ومتداولة مثل (فعل) ، وزدنا عليها حرفا مثل (الدال) وكان موضع زيادته قبل فائهـــا ، لأصبح لدينا صيغة جديدة هى (دفعل) وهى صيغة تخصص لمعنى كلى مـــــن المعانى العلمية ، تندرج تحته معان فرعية ، كأن نقول مثلا (دسخن) اذا تم التسخين على طريقة تندرج تحت هذا المعنى الكلى — ويمكن أن يكون الحرف الزائد بين الفاء والعين ، فتكون الصيغة (فدعل) أو بين العين واللام ، فتكون (فعدل) أو فى آخر الصيغة فتكون (فعلد) ، ولكل صيغة مشتقاتها من المضارع والأمـــــر والصفات الخمس والميميات ، كما يكون لها مصدر وعلم جرا مما تحمل فيه زيـــادة الدال فى كل موضع جديد معنى كليا جديدا .

فاذا كانت الدال وحدها قادرة — حين تزاد فى أماكن مختلفة من الصيغة — أن توجد الآلاف المؤلفة من المصطلحات العلمية الجديدة ، فتصور إذن ما تحمله الحروف كلها (ما عدا حروف سألتمونيها بالطبع) من إمكانات ، لأن كل صيغة من الصيغ الجديدة تحمل فى طيها طاقة خلق مفردات لا حصر لها (١).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٥٤ .

٤ـ الارتجـــال

قد تلجأ بعض الطوائف الخاصة من أصحاب الصناعات والحرف الى اختـــراع كلمات لا يعرفها غيرهم ، رغبة فى التعمية والتمويه على من ليس منهم ، من ذلك اللغات السرية بين اللصوص والماسونيين والجواسيس ، فنجد للصوص مثلا كلمـــات مخترعة تشبه المصطلحات والرموز يحيى رجال الأمن وحفظة القانون* فهمها ومنها غيـــر السرية مثل لغة الرياضة والجبر منها بصفة خاصة ، ولغة العلم من صنع العلمـــاء فى كل لغة حية من لغات العالم يصطلح العلماء كل يوم على الجديد من الكلمات والمصطلحات ويتفننون فى خلق ألفاظ جديدة تخدم مجال بحثهم وتعينهم علـــى الوصول الى ما يهدفون اليه من البحث والدراسة (١).

ولا شك أن بعض تلك الكلمات الجديدة يدين بنشأته الى طرق أخرى غيـــر الارتجال ، من مثل الاشتقاق أو النحت أو الاقتراض ، ولكن مما لا شك فيه أيضـــا أن بعضها قد اخترع اختراعا ، وارتجل ارتجالا ، وأصبح مألوفا فى محيطـــه الضيق زمنا ما ، يغنى بحده غالبا ، ولكن القليل النادر من تلك الألفاظ قـــد تتسع دائرته وكثر شيوعه فى عامة الكلام ، وقد يتكلم به فيما بين المرء وأهله وبيـــن أصدقائه أو زملائه ، وفى معظم مجالات الحياة العادية.

فاذا مرت على تلك الكلمات فترة أخرى زاد فيها شيوعها ، فقد يكتســـب بعضها احترام الناس ، ولا ينفرون من النطق بها فى أى وسط من الأوساط ، وهنـــا قد تبدأ الكلمة فى اقتحام اللغة المعجمية ، وقد يبدأ الكتاب والشعـــــراء

---

(١) من أسرار اللغة : ١٠٦ ـ ١٠٧ ، اللغة العربية معناها ومبناهـــا : ١٥١ ـ ١٥٢.

يستعملونها ، ولا بمر زمن طويل حتى تصبح بلفظها ومعناها مقبولة فى تلك اللغة (١).

ولقد تناول كل من اللغويين والنحاة موضوع الارتجال فى ألفاظ اللغة كل فى مجال بحثه ، فقد روى أن أشهر المرتجلين من اللغويين ابن أحمر الباهلى ، وروبة بن العجاج وأبوه حيث روى الأصمعى لابن أحمر كلمات لم تسمع من قبل ، وفى هذا يقول ابن جنى : " فاما أن يكون شيئا أخذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارك فى سماع ذلك منه ، واما أن يكون شيئا ارتجله ابن أحمر ، فان الاعرابى اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته ، تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله بمثله ، فقد حكى عن روبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا اليها " (٢).

كما يروى يونس عن روبة أن الرواة كانوا يلحون عليه أن يمدهم بالغريب النادر ، فكان يستجيب لإلحاحهم ، ويشبع رغبتهم بكلمات لم يألفوها ، وأقيسة لم يعهدوها ، وكل ما كان يتنافس فيه الرواة من الإتيان بالغرائب والطرف ، وذلك لأن الرواة كانوا مشغوفين بأن يقفوا على كل جديد لم يعرفوه ، وكان يقضى على العالم فى جهله بكلمة ، أو خطئه فى مسألة ، فدعا ذلك بعضهم لأن يتزيدوا ويختلقوا إذا أحوجوا ، أو يلتمسوا مثل هذا المختلق من أعرابى اشتهر بالفصاحة كروبة بن العجاج ، ولذا نرى روبة يصيح فى يونس بن حبيب حين طالبه بالمزيد قائلا : حتى متى تسألنى عن هذه الأباطيل وأزهها لك ، أما ترى الشيب قد بلغ فى رأسك ولحيتك ؟! (٣).

---

(١) من أسرار اللغة : ١٠٧ .

(٢) راجع الخصائص : ١/ ٣٦٣ وما بعدها والمزهر : ١/ ١٤٨ — ١٤٩ .

(٣) من أسرار اللغة : ٩٩ .

وأما النحاة فلا يعرضون للارتجال الا حين يتحدثون عن (العَلَم) (١) ، ويفسرون العلم المنقول بأنه ما أفاد بصيغته معنى فى اللغة قبل استعماله للعلمية ، فى حين أن العلم المرتجل لا يدل فى صيغته على أى معنى ، أو بعبارة أخرى لم يكن قبل العلمية كلمة من كلمات اللغة . هذا رأى جمهور النحاة ، غير أنا نرى سيبويه ، يعتبر الأعلام كلها منقولة ، ونرى الزجاج يعتبرها كلها مرتجلة . وقد جاء فى القاموس المحيط أن (قعنس) علم مرتجل قياسى ، ووصف العلم بأنه مرتجل قياسى قد يشعر بشىء من التناقض ، ولكن ابن يعيش يقسم العلم المرتجل القياسى أى الذى له نظائر فى الوزن بين الأعلام الأخرى غير المرتجلة مثل (قعنس) اسم رجل من بنى أسد ، فهو يناظر (سلهب) ومعنى سلهب قبل العلمية : الطويل ، أما المرتجل الشاذ فمثل (مَوهَب) بفتح العين اسم رجل ، وذلك لأن هذا الوزن لا يكون فى اللغة الا مكسور العين (٢) .

من كل ما تقدم نخلص الى أن الارتجال فى اللغة حقيقة واقعة لا يتطرق اليها الشك ، ولكنه محدود الأثر ، فقد يمر جيل أو جيلان من الزمان قبل أن نظفر فى اللغة بكلمة أو كلمتين يمكن أن نعزوهما الى الارتجال ، ومن ثم يرى معظم الباحثين من المحدثين أن الارتجال أتفه طرق الوضع اللغوى (٣) .

وبعد هذا الذى سقناه ، هل يخالج الباحث أو الدارس للغة العربية أدنى شك ، أو يتسرب الى نفسه أى ظل من ارتياب فى أن الصيغة الصرفية هى مجال التوليد والارتجال فى اللغة ، وهى وسيلة خلق الألفاظ الجديدة التى بها تثرى اللغة وتتطور وتنتشر ، حتى تلاحق تيار التقدم العلمى والتطور المهنى فى العالم ، وغير ذلك من مظاهر الرقى والحضارة ؟! .

---

(١) وفى هذا يقول ابن مالك فى ألفيته عن العَلَم :

وهْو منقول كفضل وأسد ... وذو ارتجال كسعاد وأدد

(٢) شرح المفصل : ١/٣٢ .

(٣) من أسرار اللغة : ١٠٨ .

هـ التعريب

اللغة كائن حي ، شأنها شأن كل ما في الكون من أحياء ، لابد لها أن تتقدم وتتطور تبعا لتقدم وتطور المجتمع الذي يتخذها أفراده وسيلة للتخاطب والتفاهم فيما بينهم ، اذ لا وجود للغة بغير المتكلمين بها ، ولا حياة لها الا بحياة أبنائها . والأمم عادة تستجيب لمظاهر الحياة ومتطلبات التطور فيها ، فتعمل على ابتكار ألفاظ جديدة حتى يمكن أن تساير الزمن ، أو تستعير ما هي في حاجة اليه من ألفاظ اللغات الأخرى ، والا تجمدت وتحجرت ، وتخلفت عن ركب الحضارة ، وحلت محلها لغة أخرى تملك من عوامل التقدم والتطور ما يؤهلها لمسايرة تيار الحضارة المتدفق والجارف . فليست حياة المنزل في العصور القديمة كتلك التي نشهدها الآن في عصرنا الحديث ، وليست نظم الأسواق فيما مضى كتلك التي تسود الآن في العصر الحاضر ، فالأدوات غير الأدوات ، والمواصلات غير المواصلات ، والملابس غير الملابس ، والأبنية غير الأبنية ، والاختصار لم يبق لنا من المعالم القديم الا مظاهر الطبيعة من سماء ونجوم وشمس وقمر وأرض وأنهار وبحار وبراكين وعواصف وأمطار ، ثم جميع أنواع الحيوان والطيور والأسماك والحشرات والهوام ، أما في غير هذا ، فقد تغير كل شيء ، وتطور كل شيء للانسان على ظهر الأرض ، ووجد الانسان نفسه مضطرا الى التطور أيضا في الألفاظ المعبرة عن أدواته ومواصفاته وصناعاته وملابسه وأبنيته ، فلجأ إزاء هذه الضرورة الى وسيلتين :

أولاهما أن يعمد الى الألفاظ القديمة ذات الدلالات المندثرة ، فيحيي بعضها ، ويطلقه على مستحدثاته ، ملتمسا في هذا أدنى ملابسه ، وهكذا وجدنا أنفسنا أمام ذلك الفوج الزاخر من الألفاظ القديمة الصورة الجديدة الدلالة ، كالمدفع والقنبلة والدبابة واللغم والطيارة والطراد والسيارة والبريد

والقاطرة والثلاجة والسخان والمذياع والمحافظة والأقسام والدور ، وغير ذلك من آلاف الألفاظ التى أحياها الناس أو اشتقوها وغلبوا عليها دلالات جديدة تطلبتها حياتهم (١).

والثانية أن تدعو الحاجة أو الضرورة الى الالتجاء الى ألفاظ اللغات الأجنبية ، فيستعار منها ما تمس الحاجة اليه حينا ، وما لا حاجة اليه حينا آخر ، فاللغات يستعير بعضها من بعض ، إما لأن الألفاظ المستعارة تعبر عن أشياء تختص بها بيئة معينة ، ولا وجود لها فى غير هذه البيئة ، أو تكون الاستعارة لمجرد الإعجاب باللفظ الأجنبى ، وتقتصر الاستعارة عادة على الألفاظ والكلمات ، ولا تكاد تتعداها الى العناصر اللغوية الأخرى ، كالتصريف والاشتقاق وتركيب الجمل (٢).

وقد سلكت اللغة العربية مسلك غيرها من اللغات ، فاقترضت قبل الاسلام وبعده ألفاظا أجنبية كثيرة ، ولم يجد العرب القدماء فى هذا غضاضة أو ضيرا بلغتهم ، وكانوا فى اقتراضهم لهذه الألفاظ يعمدون فى أغلب الأحيان الى تلك التى تعبر عن أمور غير مألوفة فى شبه الجزيرة العربية ، من أزهار ، وطيور وخمور وأدوات منزلية ، وغير ذلك من كلمات تتطلبها مظاهر الحضارة والمدنية لدى الأمم العريقة التى كانت تتاخم الحدود العربية كالفرس واليونان أى أن استعارتهم فى مثل هذه الحالات كانت استعارة ضرورية ، وحاجة ملحة ، على أنهم فى القليل من الأحيان قد اقتبسوا أيضا بعض تلك الألفاظ الأجنبية التى لها نظائر فى لغتهم فى المعنى والدلالة ، إما لاعجابهم بأصحاب هذه الألفاظ والشعور بأنهم أرقى ثقافة وحضارة أو للدعاية والتفكه ، لاسيما فى شعر بعض الشعراء الجاهليين (٣).

---

(١) راجع : دلالة الألفاظ : ١٤٦ — ١٤٧ .

(٢) السابق ص ١٤٨ .

(٣) من أسرار اللغة : ١٢٤ .

وقد روى أن الأعشى وحده نقل من الفارسية نحو خمسين كلمة لمدلولها نظائر فـــى العربية ، ومثال ذلك فى شعره :

عليه (دِيَابُوز) تسربـــل تحته (أُرَنْدَج) اسكاف يخالط (عِظْلِمَا) (١)

وقوله أيضا :

وكأن الخمرَ العتيـقَ من (الإسْفِنْـطِ) ممزوجـة بمـاء زلـــــال (٢)

وقوله كذلك :

لقـا (جُلَّسان) حولها و(بَنَفْسَج) و (سِنْسَبِر) و (المَرْزَجُوش) ضحـــا

فالجلسان والبنفسج والسنسبر والمرزجوش كلها أسماء فارسية لأنواع مختلفة مـــن الأزهـــار .

هذا ، وقد حاكى الأعشى غيره من شعراء الجاهلية كبشار (٣) ، وفـى معلقة امرىء القيس المشهورة عدة كلمات أعجمية ، منها قوله (٤) :

أ — توى بَعْرَ الآرام فى عَرَصَاتِهـــا وقِيعَانِهـــا كأنـه حَبُّ (فُلْفُـــلِ)
ب — اذا قامَتا تَضَوَّعَ المِسْكُ منهمـا نَسِيمَ الصَّبَا جاءت بِرَيَّا (القَرَنْفُلِ)
حـ — مُهَفْهَفَة بَيْضَاء غير فَاضَـــةٍ تَرَائِبُهَا مَصْقُولَـةٌ (كالسَّجَنْجَـلِ)

فالكلمتان : الفلفل والقرنفل فارسيتان ، وكلمة السجنجل رومية بمعنى المرآة (٥) .

---

(١) الديابوز : ثوب ينسج على نيرين . الأرندج : جلد أسود . العظلم : نوع من الشجر يخضب به .
(٢) الإسفنط : اسم أعجمى من أسماء الخمر .
(٣) راجع : محاضر جلسات المجمع اللغوى — دور الانعقاد الأول : ٣٠٦ ، من أسرار اللغة : ١٢٤ ، ١٢٥ .
(٤) شرح المعلقات السبع : ٥ ، ٨ ، ٢١ ، القصائد العشر : ٣ ، ٤ ، ٦ .
(٥) اللغة والنحويين القديم والحديث : ٢٣٣ .

كما وردت أمثال تلك الألفاظ الأعجمية في شعر بعض الشعراء الإسلاميين كالفرزدق وجرير والأخطل ، ثم زادت نسبة ورودها في شعر العباسيين (١).

وكانت الكلمة الأعجمية التي يشيع استعمالها لدى العرب القدماء تأخذ النسج العربي ، فيقتص من أطرافها ، وتبدل بعض حروفها ، ويغير موضع الغين فيها حتى تصبح على صورة شبيهة بالكلمات العربية ، وتلك هي التي سماها علماء العربية فيما بعد (المُعَرَّب) ، أما غيرها من الكلمات الأجنبية التي بقيت على صورتها الأصلية فقليل عددها ، وقد ظلت قليلة الدوران والشيوع ، وأُطلق عليها اسم (الأعجمي الدخيل) كأنما أريد بها استبعادها عن الألفاظ العربية الأصيلة . ولكن المؤلفين من المتأخرين لم يلتزموا هذا التمييز في علاجهم للألفاظ التي اقترضها العرب أو استعاروها من اللغات الأخرى .

وقد زادت تلك الألفاظ الأعجمية زيادة كبيرة على يد العلماء الذين لم يكونوا من أصل عربي ، فقد ألَّفوا بالعربية كتبا ورسائل علمية حول الحيوان والنبات والطب وحشدوا فيها قدرا كبيرا من تلك الألفاظ على نحو ما فعل الفارابي والرازي وابن سينا وغيرهم (٢).

وما علينا الآن إلا أن نعرف لتعريف (المُعَرَّب) ورأي علماء اللغة فيه من حيث هو وسيلة من وسائل اثراء اللغة وتطورها .

ففي تعريف المعرب يقول جلال الدين السيوطي : " المعرب : هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها " (٣).

---

(١) من أسرار اللغة : ١٢٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المزهر : ١/ ١٥٩.

وقول الجوهرى فى الصحاح : " تعريب الاسم الأعجمى أن تتفوه بـــه العرب على منهاجها ، تقول : عرَّبته العرب وأعربته أيضا " (١) .

أما صاحب تاج العروس فيعرِّفه بقوله : " هو اللفظ الأعجمى الـــذى أدخلته العرب فى لغتها ، وصقلته على منهاجها وأوزانها ، أو تركته بغير صقل ، وربما تناولته بالاشتقاق " (٢) .

وأما حكم المعرب فقد قال عنه صاحب القاموس فى مقدمته : " المُعَرَّب تجرى عليه أحكام العربى ، فيُحْمَل عليه غالبا ، كما قاله الصباح فى مقدمة البرذون " (٣) .

ولكن أبا حيان يتناول أحكام المُعَرَّب بشىء من التفصيل حيث يقول فـــى الارتشاف : " الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام : قسم غيرته العرب وألحقتـــه بكلامها ، فحكم أبنيته فى اعتبار الأصلى والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع نحو : دِرْهَم وسَهْرَج ، وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها ، فلا يُعْتَبر فيـــه ما يُعْتَبر فى القسم الذى قبله نحو : آجُر وسِنْجَبْر ، وقسم تركوه غير مُغَيَّر ، فما لـــم يلحقوه بأبنية كلامهم لم يُعَد منها ، وما ألحقوه بها عُدَّ منها ، مثـــال الأول (خواسان) لا يثبت به (فعالان) ، ومثال الثانى : خُرَّم الحق بِسْلَّم ، وكُرْكُـــم الحق بقُتْلُم " (٤) .

---

(١) المزهر : ١/١٥٩ .

(٢) مقدمة تاج العروس (بحث المُعَرَّب) ، مختار الصحاح والمصباح المنيـــر : مادة (عرب) .

(٣) مقدمة القاموس — عند الكلام على الأمر السادس من الأمور التى اختـــص بها القاموس .

(٤) المزهر : ١/١٥٩ — ١٦٠ .

أما موقف علماء اللغة من التعريب ، فهو فى جملته موقف الإقرار والاعتراف بأثره المحمود فى غنى اللغة وإثرائها ، وتأهيلها لمسايرة عوامل التقدم والتطور فى العالم ، الا أنهم ينقسمون من حيث إباحته بإطلاق أو الأخذ به بقيود فريقين .

فهناك الفريق الأول الذى يأخذ بمبدأ القياس ويتخذه منهجا يسير عليه ويطبقه فى كل بحوث اللغوية ، ويرى هذا الفريق اباحة التعريب اباحة مطلقة دون قيود بقطع النظر عن كثرة الوارد من العرب أو قلته ، ويحتج لرأيه بأن العرب الأوائل قد نقلوا الى العربية كلمات كثيرة من الفارسية والهندية واليونانية تبلغ نحو ألف كلمة (١) ، فى عصر لم تتدهمهم فيه مستحدثات الحضارة ولا مبتكرات المدنية ، وكانت حياتهم محدودة الوسائل ، وفقرهم مدقعا ، فلم يجدهم ذلك أن يُحَوِّروا ، ويدخلوا فى لغتهم ما ليس منها ، سواء أكانت فى حاجة اليه فتغنى به ، أم فى غير حاجة فتزداد ثروة وغنى مثل : الفِرِنْد ، والإبْرِيسَم ، واللِّجام ، والإبريق ، والسندس .... وغيرها من أسماء قد يكون لبعضها نظائر عندهم (٢) .

ويرى أبو الفتح عثمان بن جنى أن العرب لم تكتف فى التعريب بنقل الكلمات الأجنبية الى لغتها ، بل اشتقت من الأعجمى النكرة كما تشتق من أصول كلامها ، كقول رؤبة :

هل يُنْجِيَنِّي حِلْفُ سِخْتِيت أو فِضَّةٌ ، أو ذَهَبٌ كِبْرِيت

فكلمة (سِخْتِيت) من السَّخت ، كزِنْجِيل من الزَّجل ... وقال : دَرْهَمْتُ الخبَّازَى أى صارت كالدرهم ، وقالوا : رجل مُدَرْهَم ، فاشتقوا من (دِرْهَم) وهو اسم أعجمى (٣) .

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية : ٢/٣٠٢ .

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٢٣٢ .

(٣) راجع الخصائص : ١/٣٦٣ .

ويرى أبو علي الفارسي اباحة زيادة بعض الحروف على آخر الكلمة لتصيير بعد هذه الزيادة — التي لم يعطها العرب في هذه الكلمة ولم يعلموها — نظيرة كلمة أخرى مسموعة ، كأن يصاغ من الضرب على مثال (بُرْثُن) فيقال (ضُرْبُب) ، ومعنى هذا بالالحاق ، وحجته في ذلك أن العرب أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجمية كثيرا سواء أكانت على بناء كلامهم أم لم تكن ، فكذلك يجوز ادخال هذه الكلمات المصنوعة هنا في كلامهم وان لم تكن منه قياسا على الأعجمية ، حيث يقول : " لو شاء شاعر أو متسع أن يبني بالحاق اللام اسما أو فعلا أو صفة لجاز ذلك له ، وكان من كلام العرب ، وذلك قولك : خَرْجَج أحسن من دَحْلَل وضَرْبَب زيد عمرا ، ومررت برجل كَرْمَم وضَرْبَب — قال ابن جني : فقلت له : أترتجل اللغة ارتجالا ؟ قال : ليس هذا ارتجالا ، لكنه مقيس على كلامهم "(١).

من ذلك يتضح أن هذا الفريق من النحاة لا يكتفي باقرار التعريب واستحسانه بل يحتج به ، ويعتمد عليه في خلق كلمات لا تعرفها العرب ، ولم تَجْرِ على ألسنتهم ، وفي صنع ألفاظ مبتكرة لا عهد لهم بها ، ولا افتقار اليها .

وهناك الفريق الآخر الذي يؤثر في كثير من المسائل اللغوية الاقتصار على المسموع الوارد وحده ، وعدم مجاوزته الى القياس عليه ، وحجته في ذلك أن التعريب مقصور على العرب أنفسهم ، لأن اللغة ملكهم الخاص ، ولو فتحنا هذا الباب لتدفقت منه أفواج العجمة ، وجرفت أمامها لغة القرآن والدين والتراث الخالد ، هذا الى أن ما عرّبه الأوائل لم يَسُدّ الأسماء والأعلام الى الجمل والتراكيب وما عرّب من تلك الأسماء والأعلام — على كثرته — قليل بالقياس الى ما لم يعرّبوه (٢).

---

(١) راجع : همع الهوامع : ١/٣٣ ، ٢/٢١٧ ، الخصائص : ١/٣٦٢ .

(٢) راجع : اللغة والنحويين القديم والحديث : ٢٣٦ .

ولكن أستاذنا عباس حسن لا يرتضى أيًّا من الرأيين على اطلاقه ، حيث يرى فى اباحة التعريب بغير قيد أو شرط اتاحة الفرصة لدخول حشود متسابقة من اللغات الأعجمية الى العربية لا يمكن صد تيارها الجارف المتلاحق على مر الأزمان ، كما لا يرى قصر التعريب على حد المسموع وحده لما فى ذلك من تخلف للعربية عن ملاحقة تيار المدنية السريع والمتوالى (١). كما يرى أن الطريقة المثلى للبحث فى أمر التعريب أن ننظر اليه من حيث الفائدة التى تعود على اللغة من تطبيقه والأخذ به ، مقارنة بالضرر المحتمل الحاقه باللغة من ذلك ، فإن رجحت الأولى الثانية كان الاقدام عليه حزما وأمرا واجبا ، والتردد والاهمال عجزا وسوء تدبير ، وان تساويتا أو رجحت الثانية الأولى فلا مناص فى هذه الحالة من الإحجام بل الهرب والفرار ، فمن البداهة ألا يقدم المرء على ما يتساوى فيه النفع والضرر ، أو يرجح فيه جانب الايذاء وطغى (٢).

ولما رأى مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن للتعريب فى عصرنا الحديث فوائد تتلخص فى امداد اللغة العربية بذخيرة من الكلمات التى تعبر عن كل ظلال المعانى الانسانية ، كما أنه يمدنا بفيض من المصطلحات العلمية الحديثة التى لا نستغنى عنها فى نهضتنا العلمية ، سمح بالتعريب ، ولكنه قيده بالضرورة خشية أن تُخْمَر لغتنا العربية بطوفان من الألفاظ الأجنبية قد تفقدها طابعها وخصائصها التى يعتز بها أبناء العرب حرصا على تراثهم الأدبى وكتابهم المقدس الذى أنزل بلسان عربى مبين (٣). لهذا وقف المجمع موقفا حكيما فى قراره

---

(١) راجع : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٢٣٦ .

(٢) المصدر السابق : ٢٣٧ .

(٣) من أسرار اللغة : ١٣١ .

القائل : " يجوز المجمع أن تُسْتَعْمَل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب فى تعريبهم " (١).

ولكن الأستاذ عباس حسن يرى أن مجمع اللغة العربية لا يستطيع وحده أن يحمل عبء التعريب ، ولا أن يفى بمتطلبات تيار الحضارة المتدفق من مصدر اللغة العربية بما تحتاجه من ألفاظ تعينها على مسايرة هذا التيار ومواكبته ، ويقول : " ان المجمع قد كدح وواصل الجهد قرابة أربعين عاما ، وفيه من أحبار اللغويين والعلماء والباحثين فى مختلف العلوم والفنون ، وانتهى من ذلك الى كلمات تبلغ الآلاف ، ولكنها — على كثرتها الكاثرة — ليست الا قطرة فى محيط المسميات الأجنبية التى غمرتنا وتغمرنا كل يوم بطوفانها المتدفق والمستمر ".

ورأيه الذى ينادى به أن نبيح للمتخصصين فى العلوم والفنون التعريب ، ونكلفهم أن يرسلوا الى المجمع ما ارتضوه ليوثقه ويقره ، ويذيع خبره بمختلف الوسائل الناجعة التى لا تتجمع ولا تكتمل لسواه ، وان رأى ما يستحق التغيير فله ذلك ، وبهذا لا نقف معوقين فى طريق العلماء والباحثين والمشتغلين بالصناعات المختلفة ، ولا نُحَمِّل المجمع ما لا يطيق ، ولا نخرجه عن دائرة اختصاصه (٢).

وسيرا على ما أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة من جواز التعريب ، وأن اللفظ المُعَرَّب تجرى عليه أحكام العربى فيُحْمَل عليه غالبا ، فقد رأى المجمع أن " الكلمات المعربة تبقى كما هى ، وتجمع جمع مؤنث سالما ... " (٣) ، الا أنه

---

(١) محاضر جلسات المجمع اللغوى القاهرى — دور الانعقاد الأول : ٤٣٢.

(٢) اللغة العربية بين القديم والحديث : ٢٤٠ — ٢٤٣ .

(٣) كتاب فى أصول اللغة : ٢/٧٩.

جرت بعض المجادلات والمساجلات بين الأعضاء بشأن كلمات معربة بعينها ، منها كلمة (كيلو متر) وتمييزه حين ارادة الجمع ، فقد رأى الاستاذ عباس حسن أن (كيلو متر) ليست كلمة واحدة ، فان العربية لا تعرف مثل هذا التركيب ، فان كلا من (كيلو ، متر) كلمة مستقلة وعلى فرض اعتبارها كلمة واحدة . فانها لا تجمع جمع تأنيث ، ولا يقال بأن ذلك تركيب مزجي ، فشرطه أن يتخلى كل جزء منه عن معناه ، فيجب أن تجمع كيلو على كيلوات ، وفي تمييزه نتبع ما تقضي به قواعد التمييز (١).

الا أن الدكتور محمد مهدي علام قد ذهب الى أن (كيلو متر) كلمة واحدة في اللغات ، معناها ما يستفاد من جزأيها معا ، ونحن لم نُعَرِّب كيلو بمعنى ألف ، فلا تقول : الجنود كيلو أي ألف ، ولكننا عربنا كيلو متر بمعنى مستفاد من الجزأين ، وهو ألف متر ، ومن المعربات على هذا النحو : بستان ، أبلزن ، فلسفة ، وكل منها مركب من كلمتين في الأصل (٢).

وقد ارتأى المجمع رأي الدكتور مهدي علام حيث انتهى الى اصدار قراره الذي ينص على أن " الكلمات المعربة تبقى كما هي ، وتجمع جمع مؤنث سالما ، مثل : طرسطان وطرسطانات .. وكيلو متر من هذا الباب . وعلى ذلك يصح جمعه جمع مؤنث سالما على كيلو مترات .. كما يصح تمييزه على نحو تمييز الكلمات العربية . فيقال : سرت سبعة كيلو مترات ، وسرت عشرين كيلو مترا " (٣).

ومما يوضح بجلاء منهج العلماء العرب في معاملة الألفاظ المُعَرَّبة ، حيث يعاملونها معاملة اللفظ العربي ، ما أقره المجمع بشأن النسب الى كلمة

---

(١) كتاب في أصول اللغة : ٧٩/٢ (هامش) .
(٢) المصدر السابق .
(٣) نفس المصدر .

(كيمياء) ، حيث انتهى الى أنه " يجوز اثبات الهمزة فى النسب الى كيمياء، على اعتبار أن الهمزة للالحاق أو على اعتبار أنها للتأنيث ، استنادا الى ما نقله (الصبان) فى قوله : (من العرب من يقرر هذه الهمزة) . ولكن قلب همزة (كيمياء) واوا عند النسب أولى "(١).

وقد استند المجمع فى اصدار قراره هذا الى أنه لوحظ أن الهمزة فى كيمياء يمكن أن تكون للالحاق على مذهب الرضى ، ويمكن اعتبارها للتأنيث ، وعلى أيهما يمكن تحقيق الهمزة . كما اعتمد المجلس أيضا على تعليل المرحوم الأستاذ محمد محيى الدين عبدالحميد وجود الهمزة فى (كيمياء) ، بأن العرب حين وجدوها دون همز ، لاحظوا أنها على غير وزن عربى ، فأضافوا الهمزة لتكون على وزن كبرياء وسيمياء ، وعلى هذا تكون الهمزة للتأنيث ، لأن الكلمة جاءت على وزن صيغة من صيغ ألف التأنيث الممدودة (٢).

كما اتخذ المجمع قرارا يحدد فيه طريقة النطق بالمعرب ، صدر فى الاجتماع الثالث والثلاثين — دور الانعقاد الأول — ينص على أن " ينطق بالاسم المعرب على الصورة التى نطقت بها العرب "(٣).

وعليه فقد أصدر قرارا فى الاجتماع الخامس — دور الانعقاد السادس — بالنسبة للكلمة المعربة (كهربا) والنسب اليها ، ينص على أن " تطلق كهربا بالقصر على الجسم ، وتسمى القوة المتولدة أو القوة الكامنة بالكهربية ، وتكون النسبة الى الكهربية كهربيا ، كما يقال فى النسبة الى الشافعى " شافعىّ "(٤).

---

(١) كتاب فى أصول اللغة : ٢/ ٩٦ — ٩٧ .

(٢) المصدر السابق ٢/ ٧٩ .

(٣) كتاب (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما) مجموعة القرارات العلمية : ٣/ ٨٦ .

(٤) المصدر السابق ٣/ ٨٨ .

وذلك إجراءً للفظ المعرب على ما يجرى عليه اللفظ العربى من الاشتقاق والنسب وغيرهما .

ثم توالت بعد ذلك قرارات المجمع المنظمة لعملية التعريب والمحددة للوسائل الصحيحة لنقل الكلمة الأجنبية الى صيغة عربية ، لعل من أهمها :

- القرار الصادر فى الاجتماع الثانى عشر — دور الانعقاد الخامس والعشرين — والخاص بتعريب أسماء العناصر الكيميائية .
- القرار الصادر فى الاجتماعين السابع والعاشر — دور الانعقاد السادس والعشرين — والخاص بتعريب أصناف المواليد .
- القرار الصادر فى الاجتماع السادس — دور الانعقاد الثانى والعشرين — والخاص برسم الألفاظ المعربة ، وهو يحدد ما يقابل بعض الحروف الأجنبية من الحروف العربية فى التعريب .

كما عمد المجمع الى اصدار مجموعة من القرارات توضح كيفية كتابة الأعلام الأجنبية عند ارادة نقلها الى العربية ، نذكر منها هذا القرار على سبيل التمثيل :

قرار المجمع الصادر فى الاجتماع الثانى والثلاثين — دور الانعقاد الرابع — الذى يقضى بأن " جميع المعرَّبات القديمة من أسماء البلدان والممالك والأشخاص المشهورين فى التاريخ ، التى ذكرت فى كتب العرب ، يحافظ عليها كما نُطِقَ بها قديما ، ويجوز أن تُذْكَر الأسماء الحديثة التى شاعت بين قوسين ، واذا اختلف العرب فى نطقين رُجِّحَ أشهرهما " (١) .

---

(١) كتاب (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما) مجموعة القرارات العلمية : ٣/٩٧ .

وقد توّج المجمع أعماله بشأن تعريب بعض الألفاظ الأجنبية باصـــدار بعض القرارات التي تحدد طريقة عرض تلك الكلمات على الجمهور وعلى الـــوزارات والهيئات والمعاهد ، وكذلك طريقة استعمال هذه المصطلحات في التدريـــس ، وطريقة استخدامها في وسائل الأعلام ، وذلك لما في التعريب من ثقل بعـــض الألفاظ الأجنبية الى صيغ عربية بها تغتني اللغة وتثرى وتتاح لها الفرصة لمواكبـــة تيار الحضارة العالمي المتدفق .

الباب الثانى

الصيغة الصرفية ودلالتها على المستوى النحوى

الفصـــل الأول

١ــ الصيغة الصرفية قرينة لفظية على أبواب النحو .
٢ــ الصيغة الصرفية مظهر انتطابق فى الجملة .
٣ــ الصيغة الصرفية وصلتها بالعلاقات السياقية .
٤ــ الصيغة الصرفية أساس التقدير عند الاستتار .
٥ــ الصيغة الصرفية ودلالتها على الحرفة .
٦ــ الترخص فى الصيغـــة .

—١—
الصيغة الصرفية قرينة لفظية على أبواب النحو

عرفنا مما تقدم أن أقسام الكلم — لدى المدرسة النحوية الحديثة — ثلاثة أقسام هي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة (١) ، كما عرفنا أيضا أنه لا صيغة الا للثلاثة الأُوَل منها ، وهي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، حيث لكل منها صِيَغُه ، وهي المبنى غير المستعمل في الكلام (٢) ، والذي يتحقق باللفظ الذي يؤدي المعنى المراد في سياق لغوي معين . ومنه يتضح أن الصيغ الصرفية مقصورة على هذه الأقسام الثلاثة دون الأقسام الأخرى .

ومن البدائية اللغوية أن المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل ، يُطْلَب فيها أن تكون أسماء ، وأن الفعل نواة الجملة الفعلية ، والوصف أو الصفة نواة الجملة الوصفية ، التي تكون بوصف معتمد على نفي أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف أو نحوه مما يسبق الأفعال (٣) . فاذا وليته الصفات ، دخلت في علاقات سياقية شبيهة بما يكون للأفعال من هذه العلاقات ، نظرا لأنها تقوم بعمل الفعل ، فاسم الفاعل يعمل عمل فعله من الرفع والنصب ان كان مستقبلا أو حالا نحو : هذا ضاربٌ زيدا الآن أو غدا ، وانما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو المضارع ، ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات ، كموافقة (ضارب)

---

(١) راجع ص ٥٠ من هذا البحث .
(٢) راجع ص ٢٠ من هذا البحث حين الكلام عن الصيغة الصرفية .
(٣) شرح ابن عقيل : ١١٢ ، شرح الأشموني : ٥٥٣/١ وما بعدها .

لمضروب فهو مشبه للفعل الذى هو بمعناه لفظا ومعنى ، وان كان بمعنى المضى لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه ، فهو مشبه له معنى لا لفظا (١).

ولا يعمل اسم الفاعل عمل فعله الا اذا اعتمد على شىء قبله ، كأن يقع بعد استفهام نحو : أضارب زيد عمرا ؟ ، أو بعد حرف نداء نحو : يا طالعا جبلا ، أو بعد نفى نحو : ما ضارب زيد عمرا ، أو يقع نعتا نحو : مررت برجل ضارب زيدا ، أو حالا نحو : جاء زيد راكبا فرسا ، أو يقع خبرا لمبتدأ أو لناسخ (٢).

وكذلك تعمل صفة المبالغة عمل الفعل شأنها فى ذلك شأن اسم الفاعل ، وبنفس الشروط التى لزم توافرها فيه ليعمل عمل فعله (٣).

وجميع ما تقدم فى اسم الفاعل من أنه ان كان مجردا عمل ان كان بمعنى الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد على استفهام أو نفى أو نداء أو منعوت أو مبتدأ وان كان بالألف واللام عمل مطلقا ، كل ذلك يثبت لاسم المفعول (٤).

---

(١) وقد صاغ ابن مالك هذا المعنى فى ألفيته بقوله :
كفعله اسم فاعل فى العمل ان كان عن مشبهه بمعزل

(٢) شرح ابن عقيل : ١١٢ ، شرح الأشمونى : ٥٥٣/١ ، ٥٥٤ ، وفى هذا يقول ابن مالك :
وولى استفهاما أو حرف ندا أو نعتا أو جاصفة أو مسندا

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك فى ألفيته :
فَعَّال أو مِفْعَال أو فَعُول فى كثرة عن فاعل بديل
فيستحق ما له من عمل وفى فَعِيل قل ذا وفَعِل

(٤) شرح ابن عقيل : ١١٤ ، وفى هذا يقول ابن مالك فى الألفية :
وكل ما قُرِّر لاسم فاعل يُعْطَى لاسم فعول بلا تفاضل
فهو كفِيْل صيغ للمفعول فى معناه كالمُعْطَى كفافا يكتفى

والصفة المشبهة كذلك تعمل عمل اسم الفاعل من الفعل المتعدى بنفس شروطه السابقة فترفع فاعلا وتنصب مفعولا (١).

هذا ما كان من أمر الصفات التى تعمل عمل الأفعال ، فتدخل فى علاقات سياقية شبيهة بما تكون للأفعال من هذه العلاقات.

والمصادر كذلك — من بين الأسماء — تكون مفعولا مطلقا ، ومفعولا لأجله ، وتنقل الى معنى الفعل أيضا ، حيث يعمل المصدر عمل الفعل (٢).

وكذلك المطلوب فى الخبر والحال والنعت المفرد أن تكون صفات ، ويكون الخبر والحال والنعت هى العناصر التى اعتمدت عليها الصفات (٣). والمطلوب فى التمييز أن يكون اسما نكرة جامدا ، وفى بدل ضمير الاشارة أن يكون اسما ، وفيما بعد حرف الجر ، وفى المضاف والمضاف اليه أن يكون اسما كذلك ، وفى المفعول فيه أن يكون ظرفا أو منقولا الى الظرف من بين المبهمات التى لا تدل على معين ، اذ تدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها ، ومِنْ ثَم فهى تحتاج عند ارادة تعيين مقصودها الى وصف أو اضافة أو تمييز أو غير ذلك من الضمائم ، ومن هذه المبهمات مثل : فوق ، تحت ، قبل ، بعد ، أمام ، وراء ، حين ، وقت ، أوان ، الخ (٤). وكذا فى صدر كل جملة عربية — ما عدا الجملة المثبتة — مطلوب أن يكون ذا أداة ، كما فى

---

(١) وفى هذا يقول ابن مالك فى الألفية عن الصفة المشبهة :

وعَمَلُ اسم فاعل المُعَدَّى لها على الحَدِّ الذى حُدَّا

(٢) وعن المصدر يقول ابن مالك فى الألفية :

بفِعْلِهِ المَصْدَرَ الحِقْ فى العمل مضافا أو مجردا أو مع أل

(٣) شرح الأشمونى ١ : ٥٥٣ وما بعدها .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها : ٩١ .

النفي والتأكيد والاستفهام والنهي والعَرَض والتحضيض والتمني والترجي والشرط والتعجب والقسم والنداء الخ (١) .

ومعنى ذلك أننا اذا نظرنا الى الاسم المرفوع — مثلا — وجدنا أنه صيغة تدل على أن صاحبها اما فاعل أو نائب فاعل أو اسم لكان أو خبر لإن أو مبتدأ أو خبر أو تابع مرفوع ، واذا نظرنا الى الاسم المنصوب وجدنا أنه صيغة تدل على أن صاحبها اما مفعول أو حال أو تمييز أو مستثنى أو منادى مضاف أو مشبه بمضاف أو مشبه بالمضاف أو مختصا أو مشتغلا عنه أو تابع منصوب أو منزوع الخافض ، وكذلك بالنظر الى صيغة المصدر نجد أنها تدل على أن صاحبها اما مفعول مطلق أو مفعول لأجله أو نائب عن فعله أو مبتدأ أو خبر أو فاعل .

بناء على ما تقدم ، تكون الصيغة الصرفية قرينة لفظية على الباب النحوي ، اذ لا يتوقع للفاعل ولا لنائب الفاعل ولا للمبتدأ — مثلا — أن يكون غير اسم ، ولو جاء فعل في هذا الموقع ، لكان بالنقل اسما محكيا ، كما هو الحال عندما تعرب عبارة مثل (ضرب فعل ماض) حيث تُعْرَب كما يلي :

ضرب	:	مبتدأ
فعل	:	خبر
ماض	:	نعت

وذلك لأن (ضرب) هنا حُكِيَ وقُصِدَ لفظه ، فصار اسما كالأسماء الأخرى ، حيث تحقق للمبتدأ أن يكون اسما .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٠ .

—٢—
الصيغة الصرفية مظهر التطابق فى الجملة

التطابق فى الجملة قرينة لفظية على المعنى المراد ، اذ أن المطابقة تُقَوِّى الصلة بين المتطابقين ، فتكون هى نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط فى المعنى ، وتكون قرينة لفظية على الباب الذى يقع فيه ويحين عد كل منهما فيما المطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التى تتطلبها ، وبدونها تنفك العرى بين الألفاظ وتصبح كلمات متراصة منعزلا بعضها عن بعض ، ويصبح المعنى عسير المنال (١) .

وهنا يبرز سؤال هام يلح فى طلب الاجابة ، ألا وهو : اذا كان للمطابقة هذه الأهمية فى توثيق الصلة بين أجزاء التركيب ، وهذا الأثر القوى فى ابـــراز المعنى المراد ، فهل تقع المطابقة فى كل أقسام الكلم على حد سواء ؟

وللاجابة على هذا التساؤل نقول : ان المطابقة لا تقع الا فى الأســماء والصفات والأفعال والضمائر ، ولا مطابقة فى الأدوات ولا الظروف (الا النواســخ المنقولة عن الفعلية لأن علاقاتها السياقية تعتمد على قرينة المطابقة حيث تمســت بسبب ما للأفعال) ولا مطابقة أيضا فى الخوالف (الا ما يَلْحَق " نِعَمَّ " من تــاء التأنيث) ، وحيث إن الصيغ الصرفية مقصورة على الأسماء والصفات والأفعــال دون غيرها من أقسام الكلم ، تكون الصيغة الصرفية هى مسرح المطابقة فى الجملة ومعها الضمائر .

ونظرا لأن بحثنا هذا ينصب على الصيغة الصرفية فى المقام الأول ، وكونهــا مسرحا للمطابقة فى التركيب اللغوى ، فسوف تقصر حديثنا عليها دون الضمائــر اذ ربما تناولها فى مجال آخر . وعلى ذلك تكون المطابقة فى المجالات الآتية (٢) :

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١١ : ٢١٣ .
(٢) المصدر السابق .

١ــ العلاقة الاعرابية .
٢ــ الشخص (التكلم والخطاب والغيبة) .
٣ــ العدد (الافراد والتثنية والجمع) .
٤ــ النوع (التذكير والتأنيث) .
٥ــ التعيين (التعريف والتنكير) .

فبالنسبة للعلاقة الاعرابية ، تكون المطابقة فيها للأسماء والصفات والفعل المضارع ، حيث يتطابق بها الإسمان ، والاسم والصفة ، والمضارعان المتعاطفان .

وأما الشخص ، فتتضح المقابلات بحسبه في اسناد الأفعال ، واذا كان الفعل مسندا الى الاسم الظاهر ، فهذا الاسم في قوة ضمير الغائب ، أما اذا كان الفعل نواة جملة خبرية مبتدؤها ضمير ، فان الفعل لابد أن يطابق — من حيث الشخص — ما تقدمه من ضمير .

وأما العدد فانه يميز بين الاسم والاسم ، وبين الصفة والصفة ، ومن هنا يتطابق الاسم والاسم ، والصفة والصفة ، والاسم والصفة . ثم ما يعود على كل ذلك من الضمائر يكون مطابقا له في العدد .

وأما النوع فانه يكون أساسا للأسماء والصفات والضمائر ، وتتطابق الأفعال مع هذه الأقسام عند اسنادها اليها أو الى ضمائرها العائدة اليها .

وأما التعريف والتنكير فلا يكونان الا للأسماء ، واذا لحقت (أل) بالصفة كانت (أل) موصولة ، وكانت الصفة الصريحة صلتها ، وتكون (أل) في هذه الحالة من قبيل الضمائر الموصولة لا أداةً للتعريف ، ومع ذلك تتطابق بها الأسماء مع الصفات ، وأما غير ذلك من الأقسام فلا يقبل (أل) (١) . ومثال مجيء (أل) موصولة قول ذي الخِرَق الطُّهَوِيّ (٢) :

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٢ .
(٢) خزانة الأدب ١ : ٣١ .

يقولُ الخَنَى وأبغَضُ العُجْمِ ناطِقًا الى رَبِّنا صَوْتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ

حيث أن (أل) فى اليجدع اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول . وقال الأخفش — على ما نقله عنه صاحب الخزانة — : أراد الذى يجدع كما تقول : هو اليضربك تريد الذى يضربك. وكذلك قول الشاعر (١) :

بَلْ القَوْمُ الرَّسُولُ اللهِ فيهم هُم أهْلُ الحكُومةِ مِنْ قُصَىّ

حيث يريد الشاعر أن يقول : القوم الذين رسول الله فيهم ، وعليه فان (أل) جاءت هنا اسم موصول وليست للتعريف .

وقد عرفنا مما سبق أن المطابقة فى أى مجال من المجالات الخمسة السابقة تُقوّى العلاقة بين المتطابقين ، وتوثق الصلة بين أجزاء التركيب اللغوى ، مما يؤدى الى ابراز المعنى المراد ، وبدون هذه المطابقة تتقصم العُرَى بين مكونات التركيب وتصبح الألفاظ كلمات متراصة لا تفيد معنى معينا ، وهنا يسوق أستاذنا الدكتور تمام حسان مثالا لتركيب تحققت فيه المطابقة ، ثم هو بذاته صحح فقدان المطابقة فى كل مجال من مجالاتها الخمس على النحو التالى (٢) :

١ــ تركيب صحيح المطابقة : الرجلان الفاضلان يقومان .
٢ــ مع ازالة المطابقة فى الاعراب : الرجلان الفاضلين يقومان .
٣ــ مع ازالة المطابقة فى الشخص : الرجلان الفاضلان تقومان .
٤ــ مع ازالة المطابقة فى العدد : الرجلان الفاضل يقومان .
٥ــ مع ازالة المطابقة فى النوع : الرجلان الفاضلتان يقومان .

---

(١) خزانة الأدب ١ : ٣٣ .
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ٢١٣ .

٦- مع ازالة المطابقة فى التثنية : الرجلان فاضلان يقومان .
٧- مع ازالة المطابقة فى جميع ذلك : الرجلان فاضلات أقوم.

ومن هذا نرى أنه متى فقدت المطابقة فى أى مجال من المجالات الخمس أو فى جميعها فقدت العلاقة بين أجزاء التركيب ، وضاع المعنى المراد منه .

ونظرا لأن المطابقة لا تكون الا فى الأسماء والصفات والأفعال وهى الأقسام ذوات الصيغ الصرفية ، فان الصيغة الصرفية تكون مظهر المطابقة فى التركيب اللغوى .

وهذا الذى أثبتناه بشأن المطابقة بين مكونات التركيب اللغوى وضرورتها ، لا ينفى انعدام المطابقة فى بعض مواضع بعينها ، ولأسباب تحتم ضرورة انعدامها ، ونرى من الأجدى اثبات هذه المواضع تتميما للفائدة ، وهى :

١- المبتدأ الذى يستغنى بمرفوعه عن الخبر :

وذلك يتمثل فى اسم الفاعل الذى يعمل عمل فعله ، واسم المفعول الذى يعمل عمل فعله أيضا ، وكذا صيغ المبالغة التى تعمل عمل الفعل ، اذ أن كلا من هذه الأنواع الثلاثة يعمل فيما بعده كما يعمل الفعل فى الفاعل ونائب الفاعل بعده ، وما يعمل فيما بعده لا يثنى ولا يجمع ، ولا يطرأ عليه من التغييرات ما يطرأ على ما بعده ، وانما يلزم حالة واحدة ، ويمكن التمثيل لورود اسم الفاعل فى التركيب بقولنا : ما قائم الزيدان ، ما مستفهم التلاميذ عن أسئلتهم ، حيث لا يمكن أن تتحقق المطابقة فى الصيغة بين لفظى (قائم) و (الزيدان) ، ولا بين لفظى (مستفهم) و (التلاميذ) للسبب المتقدم ، اذ أن (قائم) مبتدأ و (الزيدان) فاعل سد مسد الخبر ، و (مستفهم) مبتدأ و (التلاميذ) فاعل سد مسد الخبر أيضا ، أى أن اللفظتين (قائم) و (مستفهم) قد عملتا الرفع فيما بعدهما كما يفعل الفعل فيما بعده ، ولذا وجب لزومه حالة واحدة ، وعدم مطابقته لما بعده . ويمكن أيضا التمثيل لعمل اسم المفعول عمل فعله بقولنا :

ما مغبون المماطلون حقوقهم ، ما مضار الحرب لعباد الله ضرر فقد عملت اللفظتان (مغبون) و (مضار) الرفع فيما بعدهما النائبين عن الفاعل كما يفعل الفعل المبني للمفعول فيما بعده ، ومن ثم وجب لزومهما حالة واحدة وهي الافراد وعدم مطابقتهما لما بعدهما .

كما يمكن التمثيل لصيغة المبالغة التي تعمل عمل الفعل أيضا بقولنا : ما صديق الخارجون على القانون لذويهم ، ما بغيض الكرماء للناس ، فقد عملت اللفظتان (صديق) و (بغيض) الرفع فيما بعدهما كما يفعل الفعل ، ولهذا وجب عدم التطابق بينهما وبين ما بعدهما بل تلزمان حالة واحدة وهي الافراد .

٢ــ النعت المقطوع :

الأصل في النعت أن يطابق المنعوت في أربعة من عشرة (١) أوجه ، ومن بين هذه الأربعة (الاعراب) ، أما في النعت المقطوع للمدح أو الذم ، فقد لا تتحقق المطابقة في العلامة الاعرابية ، حيث يرفع النحاة هذا النوع من النعت على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أو ينصبونه على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أمدح أو أذم بقطع النظر عن موقع المنعوت الاعرابي ، فقد قرأ الجمهور قوله تعالى :

---

(١) أوجه المطابقة بين النعت والمنعوت عشرة هي : الافراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والرفع والنصب والجر ، والتعريف والتنكير ، ولابد حين يرد تركيب لغوي يحوي نعتا ومنعوتا أن يتطابقا في أربعة أوجه من هذه العشرة ، فمثلا اذا قلنا : نجح الطالب المجتهد ، نجد اللفظتان (الطالب والمجتهد) لابد أن تتطابقا في : الافراد والتذكير والرفع والتعريف ، وهذا خاص بالنعت الحقيقي دون السببي (مغني اللبيب بحاشية الأمير : ٢/١٧٧) .

" وامرأته حمالة الحطب "(١) برفع (حمالة) بمنط قرأها عاصم وهو أحد القراء السبعة بالنصب على الذم . وكما فى قول الخِرْنِق تمدح قومها (٢) :

لا يبعدن قومى الذين هم ... سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معتـرك ... والطيبون معاقد الأزر

فقد رويت اللفظتان (النازلون ـ الطيبون) بالرفع على أنهما خبران لمبتدأين محذوفين ، وبالنصب على المدح بتقدير فعل (أمدح) (٣).

٣ـ النعت السببى :

ومن المواضع التى لا تتحقق فيها المطابقة الكاملة بين المتلازمين فى أى تركيب لغوى ، النعت السببى ، حيث يأتى دائما مفردا ، لأنه يعمل فيما بعده الرفع كما يعمل الفعل فى الفاعل بعده ، ومن ثم لا يثنى ولا يجمع ، ولا يطرأ عليه من التغييرات ما يطرأ على ما بعده ، ومثال ذلك قول الله تعالى : " ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها "(٤) ، فقد بقيت الكلمة (الظالم) مفردة رغم أن مرفوعها (أهلها) جاء جمعا . وكما فى قول الشاعر (٥) :

لحا الله وفدينا وما ارتحلا به ... من السوءة الباقى عليهم وبالها

---

(١) سورة المسد : آية ٤ . قرأها نصب بعد الجر بالبدل على الموضع (البحر المحيط : ٦٦/١٠)
(٢) شرح الأشمونى : ٧٢/٢ .
(٣) وفى هذا يقول ابن مالك فى ألفيته :
وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا ... مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا
(٤) سورة النساء : آية ٧٥ .
(٥) النحو الصفى : ٥٧٨ .

فكلمة (الباقي) نعت سببي طابق متبوعه (السوءة) في الاعراب والتعريف ، ولم يطابقه في بقية الأوجه ، كما طابق موصوفه في الافراد والتذكير ولم يطابقه في الوجهين الآخرين اللذين طابق فيهما متبوعه .

٤ــ الصدر الواقع نعتا :

الصدر اسم معنى جامد ، والنعت به يجيء على خلاف الأصل ، ومن شأنه حين ينعت به أن يلزم الافراد والتذكير (١) ، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كذلك (٢) ، مما يحتم عدم التطابق بينه وبين منعوته ، كما في قولنا :

— كان الخلفاء الراشدون رجلا عَدْلاً في حكمهم .
— شهادة امرأتين عَدْلٍ تقوم مقام رجل فرد .

٥ــ الصدر الواقع خبرا :

الاخبار بالصدر يجيء أيضا على خلاف الأصل ، اذ أن الصدر اسم معنى جامد ، مما يتحتم معه مجيئه ملازما لحالة واحدة هي الافراد والتذكير ، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، حيث ان الخبر في حقيقته نعتا ، وذلك نحو قولنا :

— أوقات الكسول كلها نوم عميق .
— أيام العمر جرى وراء الأمل .

فقد جاءت اللفظتان (نوم ، جرى) ملازمتان للافراد والتذكير رغم مجيئهما خبرين لمبتدأين كل منهما جمعا ، ومن ثم لم تتحقق المطابقة بين المبتدأ والخبر لكون الثاني جاء مصدرا ، والأصل فيه أن يكون مشتقا أو مؤولا بالمشتق .

---

(١) قرار مجمع اللغة العربية بقياسية النعت بالمصدر (كتاب في أصول اللغة : ٢/ ١٦٠) .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك في ألفيته :

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكيرا

٦ـ الوصف بصيغة (فَعِيل) :

اذا جاء الوصف على صيغة (فعيل) فقد اطردت ملازمته للافراد والتذكير دون اعتبار التطابق بين النعت ومنعوته ، فقد يكون المنعوت مثنى أو جمعا ، مذكرا أو مؤنثا ، ولا يتأثر النعت الذى جاء على صيغة (فعيل) بذلك، ولا يطرأ عليه ما يطرأ على الموصوف من تغيير . ومثال ذلك :

أ) قول الله تعالى : " واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم " (١).

ب) وقوله أيضا : " وكأين من نبى قاتل معه ربيون كثير " (٢).

حـ) وقوله عز من قائل : " والملائكة بعد ذلك ظهير " (٣).

د) وقوله أيضا : " وضرب لنا مثلا ونسى خلقه قال من يحيى العظام وهى رميم " (٤).

هـ) وقول الشاعر :

تميرنا أنا قليل عدادنا فقلت لها ان الكرام قليل (٥)

و) وقول الآخر :

(هن صديق للذى لم يشب) (٦)

---

(١) سورة الأعراف : آية ٨٦ ك .

(٢) سورة آل عمران : آية ١٤٦ م .

(٣) سورة التحريم : آية ٤ م .

(٤) سورة يس : آية ٧٨ ك .

(٥) شرح الأشمونى : ١٧/٢ .

(٦) شرح الأشمونى : ١٤٨/١ .

٧ـ الوصف بصيغة (فَعُول) :

كذلك اذا جاء الوصف على صيغة (فعول) فيما يوصف به المؤنث ، فانه لا يلازم التذكير باطراد ولا يطرأ عليه من التغيير ما يطرأ على غيره حين يوصف به المؤنث ، ومثال ذلك :

أ) قول الله تعالى : " قالَتْ يا وَيْلَتى أَأَلِدُ وأنَا عَجُوزٌ وهذا بَعْلِي شَيْخاً " (١) .

ب) وقوله تعالى أيضا : " فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَها وقالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ " (٢) .

حـ) وقوله تعالى أيضا : " فَنَجَّيْناهُ وأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ . إلاَّ عَجُوزاً فِي الغابِرِينَ " (٣) .

د) وقوله تعالى أيضا : " إذْ نَجَّيْناهُ وأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ . إلاَّ عَجُوزاً فِي الغابِرِينَ " (٤) .

وهذه العجوز التي ورد ذكرها في الآيتين الأخيرتين هي امرأة لوط وكانت عجوز سوء (٥) وأما العجوز الذي ورد ذكرها في الآية الأولى فهي امرأة إبراهيم

وكذلك عدم المطابقة بين الصفة والموصوف ، اذا كان الوصف مما يتفرد به المؤنث ولا يشاركه فيه المذكر مثل الحَمْلِ والإرْضاعِ ، حيث يطرد مجيء الوصف مذكرا دائما دون أن يطابق موصوفه في التأنيث اذ لا يمكن أن يوصف به المذكر فيقال : امرأة حامل ، وامرأة مرضع ، ولا يقال : حاملة ولا مرضعة وأما ما جاء في

---

(١) سورة هود : آية ٧٢ ك .

(٢) سورة الذاريات : آية ٢٩ك .

(٣) سورة الشعراء : آية ١٧١ ك .

(٤) سورة الصافات : آية ١٣٥ ك .

(٥) تفسير ابن كثير : ١٦٧/٦ .

قول الله تعالى : " يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ " (١) ، فقد فسره ابن كثير بقوله : " أى تشتغل لهول ما ترى عن أحب الناس اليها ، والتى هى أشفق الناس عليه ، تدهش عنه فى حال ارضاعها له ولهذا قال (كل مرضعة) ولم يقل (موضع) " (٢) . وجاء فى اللسان (مادة رضع) : وقال أبو زيد : المرضعة : التى ترضع رضيعها فى فِيّ ولدها أى فى فمه ، والموضع : التى معها الصبى الرضيع . وهذا معنى قول الأخفش : أدخل الهاء فى الموضعة لأنه أراد — والله أعلم — الفعل ، ولو أراد الصفة لقال موضع (٣) . وقد نقل الطبرى فى تفسيره هذا القول عن بعض نحويى الكوفة (٤) .

---

(١) سورة الحج : آية ٢ م .

(٢) تفسير ابن كثير : ٥/٢٨٩ .

(٣) تفسير ابن كثير : ٥/٢٨٩ (هامش) .

(٤) تفسير الطبرى : ١٧/٨٨ .

— ٣ —

الصيغة الصرفية

وصلتها الأكيدة بالعلاقات السياقية في الجملة

الصيغة الصرفية ذات صلة أكيدة بالعلاقات السياقية في الجملة ، كما تربطها بها علاقة وطيدة ، اذ تعين على تصور معنى التركيب التي هي جزء فيه ، وتساعد على تفهم ما بين مكوناته من علاقات سياقية ، لها أثرها الواضح في ابراز المعنى المراد .

فنحن نعلم أن هناك من صيغ الأفعال ما لا يتعدى عمله الفاعل الى المفعول ، فهذه معناها دائما اللزوم ، مثل أفعال السجايا من باب (فَعُل — يفعُل) نحو : كرُم — يكرُم ، شرُف — يشرُف ، حُمق — يحمُق ، لؤُم — يلؤُم ... الخ (١) ، وكذلك صيغ المطاوعة مثل (انفعل — ينفعل) نحو: انكسر — ينكسر ، انحطم — ينحطم ، ومثل (افتعل — يفتعل) نحو : اشتوى — يشتوي ، اغتم — يغتم (٢) ، وقد قرر مجمع اللغة العربية القاهري قياسية هاتين الصيغتين في المطاوعة بقوله " كل فعل ثلاثي متعدٍ دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسي (انفعل) ما لم تكن فاء الفعل واوا أو لاما أو نونا أو ميما أو راء ، ويجمعها قولك (ولمن) فالقياس فيه (افتعل) (٣) ، ومن الصيغ الدالة على المطاوعة أيضا (تفاعل) نحو : تناقش — يتناقش ، تعاهد — يتعاهد ، وقد رأى المجمع اللغوي القاهري قياسية (تفاعل) للمطاوعة بقراره الآتي : " (فاعل) الذي أريد به وصف فعوله بأصل مصدره مثل باعدته ، يكون قياس مطاوعه (تفاعل) كتباعد " (٤). ورضها أيضا صيغة (تفعّل) حيث رأى المجمع قياسيتها كذلك مطاوعا للفعل

(١) الكتاب ٢ : ٢٢٣ — ٢٢٦ ، ٣٨٠ — ٣٨٣ ، دراسات في الصرف : ١١ .
(٢) دراسات في الصرف : ١٤ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٣٩٦ .
(٣) مجلة المجمع اللغوي القاهري ١ / ٣٦ ، ٢٢٢ — ٢٢٣ ، كتاب مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما : ٣٩ .
(٤) مجلة مجمع اللغة العربية : ١ / ٢٢٣ — ٢٢٤ ، ٢٢٥ — ٢٢٩ ، كتاب مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما : ٤١ .

(فعّل) مضعف العين (١) . ومن الصيغ أيضا المنوطة باللزوم فلا يتعدى عملها الفاعل الى المفعول ، صيغة المبنى للمجهول من المتعدى لواحد نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، أُكْرِمَ عَمْرٌو ... الخ .

فعندما نرى صيغة من هذه الصيغ المعينة للزوم فى أى تركيب لغوى ، لا نتوقع أن نجد فى هذا التركيب مفعولا به ، وانما ينحصر توقعنا فيما يفهم من علاقة الاسناد بين الفعل والفاعل دون مفعول يقع عليه فعل ذلك الفاعل ، على أن من الأفعال اللازمة ما قد يصل الى المفعول ، ولكن لابد له من واسطة يصل بها اليه نحو الفعل (مر) الذى يصل الى مفعوله بالياء ، فتقول (مررت بزيد) .

وعلى الجانب الآخر نجد صيغ الفعل المتعدى — وهو الذى يصل الى مفعوله بلا واسطة — نحو : ضَرَبَ ، أَكْرَمَ ... الخ ، فاذا نطق المتكلم قائلا : (ضَرَبَ محمدٌ) وسكت ، أو (أَكْرَمَ علىٌّ) وسكت ، لتوقعنا مجىء المفعول به ، والا ساءلناه عنه ، أو أصبح الكلام ناقصا لا يؤدى معنى نحويا ، وكذلك الأفعال التى تتعدى الى مفعولين ، اذا نطق المتكلم فعلا منها ، توقعنا مجىء مفعولين فى الجملة ، فان قال قائل (ظن زيد) وسكت لتوقعنا ذانك المفعولين ، والا ساءلناه عنهما ، أو أصبح الكلام لغوا ، كما لو قال (ظن زيد عمرا) وسكت ، لساءلناه عن المفعول الثانى ، أما اذا قال (ظن زيد عمرا منطلقا) فقد تم التركيب وصح المعنى .

كذلك عندما نرى فى الجملة فعلا جاء على صيغة (تفاعل) التى تدل على المشاركة فان توقعنا ينصرف تلقائيا الى مجىء الفاعل غير مفرد أو مفردين

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية : ١/٢٢٣ — ٢٢٤ ، ٢٢٥ — ٢٢٩ ، كتاب مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما : ٤٠ .

متعاطفين (١) نحو : تقاتل الأعداء ، تخاصم محمد وعلى ، ومن هنا كانت الصيغة الصرفية قرينة دالة على نوع الفاعل ، فلو جاء الفاعل مع صيغة (تفاعل) السابقة فردا وليس بعده معطوف بالواو ، لأحس السامع فى نفسه ترقبا لهذا المعطوف ، لأن ما دلت عليه القرينة لم يتحقق .

ونعلم كذلك أن التوكيد اللفظى يكون بترديد المؤكَّد بصيغته وألفاظه ، والتوكيد المعنوى يكون بصيغ وألفاظ معينة ، فاذا أردنا التوكيد اللفظى دون تكرار المؤكَّد أو التوكيد المعنوى دون الاتيان بأحد هذه الصيغ المعروفة ، لم يتحقق التوكيد الذى نهدف اليه .

وأيضا تكون الصيغة الصرفية قرينة صالحة للتفريق بين النواسخ الفعلية مما تسمى أفعالا ناقصة وشبيهاتها من الأفعال التامة نحو : زال ، دام ... الخ ، لأن احدى الصيغتين فى كلٍّ يأتى منها المصدر لدلالتها على الزمن مع الحدث ، ولأن الأخرى لا يأتى منها المصدر لأنها تدل على الزمن دون الحدث ، واذا كان المصدر وحكم تعريفه هو اسم الحدث ، فلا جَرَمَ أن (مازال ، ما دام) لا يأتى منهما المصدر ، فلا نتوقع أن نرى جملة مثل (زواله قائما) (٢) .

مما تقدم يتضح لنا أن الصيغ الصرفية ذوات صلة وثيقة وعلاقة وطيدة بالعلاقات السياقية فى التركيب اللغوى ، حيث أن معنى الصيغة الصرفية ينبع عن هذه العلاقات ذات الأثر الواضح فى ابراز ما بين مكونات التركيب من علاقات ومِنْ ثَمَّ فهى وسيلة اظهار المعنى النحوى المراد منه .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١١ .

(٢) المصدر السابق .

— ٤ —
الصيغة الصرفية أساس التقدير عند الاستتار

عرفنا من الحديث عن القرائن اللفظية ، أنها أخت — في نظر المدرسة الحديثة — من نظرية العامل في ابراز المعنى النحوى للتركيب اللغوى ، وأن (التضام) هو احدى هذه القرائن ، ونود الآن أن نسوق تبيانا لهذه القرينة الهامة في تحديد معنى التركيب الذى هو الهدف الأول من الدراسة النحوية الحديثة .

فالتضام يقصد به أن يستلزم أحد المنصرين التحليليين في التركيب عنصرا آخر فيسمى التضام — في هذه الحالة — (التلازم) ، أو يتنافى معه فلا يلتقى به وانما يستبعد أحد المتنافيين من التركيب عند وجود الآخر ، ويسمى التضام — في هذه الحالة — (التنافى) ، وعندما يستلزم أحد المنصرين المنصر الآخر ، فان هذا الآخر قد يُدَل عليه بمعنى وجودى على سبيل الذكر ، أو يُدَل عليه بمعنى عدمى على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف(١) .

ولاشك أن الأجدى في تحقيق أمن اللبس في التركيب اللغوى أن يكون التلازم قائما على ذكر المنصر الآخر وليس على تقديره أو استتاره ، حيث يكون الذكر قرينة على المعنى المراد ، والذكر يأتى على ضربين :

أ) الافتقار :

وهو أن يفتقر أحد المنصرين الى وجود المنصر الآخر ، فلا يؤدى المعنى المراد منه الا في وجود صاحبه ، وذلك يتضح في : تَطَلُّب الموصول صلته ، وتطلب كلا وكلتا مضافا اليه معرفة مثنى ، وتطلب العائد مرجعا ، والتلازم بين

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٧ .

حرف الجر ومجروره ، والمبهم وتمييزه ، وواو الحال وجملة الحال ، وحرف العطف والمعطوف ، والنواصب والجوازم والفعل المضارع ، والجواب الذى لا يصلح شرطا والحرف الرابط ... الخ (١) .

ب) الاختيار :

حيث تذكر الضميمة اذا لم تُعِنْ القرائن الأخرى على تقديرها ، وتستتر أو تحذف عند وجود القرينة الدالة عليها لقصد الايجاز والانصراف عن الاطناب غير مطلوب .

وأما عن التقدير الذى يأتى نتيجة الاستتار أو الحذف ، فان استتار ذلك العنصر الآخر الذى قد يُدَل عليه بمعنى عدمى لا يكون الا بقرينة ، واذا بحثنا عن هذه القرينة فى تركيب لغوى ما قد استتر فيه ضمير الفاعل مثلا ، لوجدنا أنها تكمن فى صيغة الفعل ، فلو أخذنا — على سبيل المثال — صيغة الفعل الماضى (فَعَلَ) لدلتنا هذه الصيغة على أن ضمير الفاعل المستتر للمفرد الغائب ، ولو أخذنا صيغة (فَعَلَتْ) لدلتنا على أن ضمير الفاعل المستتر للمفردة الغائبة .

واذا نظرنا الى الفعل المضارع ، لوجدناه أيضا يدل بصيغته على نوع ضمير الفاعل المستتر فيه ، فلو أخذنا صيغة المضارع المبدوء بحرف المضارعة الهمزة مثل (أفعل) لدلتنا هذه الصيغة على أن ضمير الفاعل المستتر للمتكلم المفرد ، وكذا صيغة المضارع المبدوء بحرف المضارعة النون مثل (نفعل) فسوف تدلنا على أن ضمير الفاعل المستتر لجمع المتكلمين ، كذلك صيغة المضارع المبدوء بحرف المضارعة الياء مثل (يفعل) تدل على أن ضمير الفاعل المستتر للمفرد الغائب ، وصيغة المضارع المبدوء بحرف المضارعة التاء مثل (تفعل) تدل على أن الضمير المستتر للمفردة الغائبة .

---

(١) المقصود بالحرف الرابط ، الفاء الذى يتحتم اقتران جواب الشروط به اذا لم يصلح أن يكون شرطا وهو الحالات السبع المعروفة ، كقول ابن مالك :

واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان أو غيرها لم ينجعل

والحالات السبع المعروفة هى التى عبر عنها السيوطى بقوله :

اسمية ، طلبية ، وبما ، ولن ، وبما ، ولقد ، وبالتنفيس

وكذلك فعل الأمر نجد أن صيغته تدل على أن ضمير الفاعل المستتر فيها نوع واحد من الضمائر هو ضمير المفرد المخاطب .

والاستتار — دائما — يقع فى ضمير الفاعل ، حيث تكون صيغة الفعل فى حالة بنائه للفاعل هى القرينة الدالة عليه ، وفى ضمير نائب الفاعل ، حيث تكون القرينة الدالة عليه هى صيغة الفعل فى حالة بنائه للمفعول ، وفى ضمير اسم كان ، حيث تكون صيغة الفعل كان ذاتها هى القرينة الدالة عليه ، وقد يكون الاستتار مطردا ، وقد يكون غير مطرد ، ويقصد بالضمير الذى يكون استتاره مطردا أن يكون ذلك الاستتار (واجبا) ، كما يقصد بالضمير الذى يكون استتاره غير مطرد أن يكون استتاره (جائزا) ، والحَكَم فى وجوب استتار الضمير أو جوازه هو تحقيق أمن اللبس فى الجملة ، فاذا كانت الحاجة تتطلب ابراز الضمير — تحقيقا لأمن اللبس — كان استتاره جائزا ، واذا لم تدع الحاجة الى ابرازه كأن كان المعنى واضحا لا لبس فيه ، كان استتار الضمير واجبا ، ولننظر — مثلا — الى حروف المضارعة حيث نجد أن دلالة كل منها على الشخص تكون مطردة ، بمعنى أنه لا يشاركه نفس الدلالة عليه حرف آخر من هذه الحروف ، اذ أن وجود حرف المضارعة يكون حاسما فى الدلالة على الشخص ، ومن ثم يكون استتار الضمير واجبا ، فلو أخذنا الهمزة — مثلا — لوجدنا أنها تدل على المتكلم المفرد ، ومن ثم يستتر الضمير فى (أقوم) ، والنون تدل على المتكلمين ، ولا يشاركها فى ذلك غيرها ، ومن ثم يكون استتار الضمير واجبا فى (نقوم) ، وليس يبدأ المضارع فى حالة الخطاب الا بالتاء ، ومن ثم تدل التاء على الخطاب دلالة محددة ويستتر الضمير وجوبا فى (تقوم) مسندا للمخاطب ، أما فى حالة الغيبة فليست الياء ولا التاء نصا فى معناها ، ومن هنا كان استتار الضمير جوازا فى (يقوم) ، (تقوم) مسندا

الى الفاعلية ، ومن حيث يطرد معنى الخطاب فى الأمر مستتر الضمير معه وجوبا فى نحو (قم) (١) .

وبناء على ما تقدم يمكن تقدير الضمير المستتر بواسطة صيغة فعله دون الحاجة الى قرينة أخرى تحدده ، ومن ثم تكون الصيغة الصرفية للفعل هى أساس تقدير الضمير عند استتاره .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٥٩ — ١٦٠ .

— ٥ —

الصيغة الصرفية
ودلالتها على الحرفة أو الصنعة

الحرفة : الصنعة ، والصناعة (١) . وفلان حرفته الوَرّاقة ، وهو يحترف بكذا ، وهو يحوف لعياله : يكسب من ههنا وههنا (٢) . بمعنى ما يحترفه الشخص ، أى ما يتخذه حرفة وصناعة له ، يؤجر عليها ، ويتكسب بها ، ومنها المحترف أو الصانع الذى يزاول عملا معينا يتقاضى عليه أجرا ، مثل (الساحر) الذى يتخذ السحر حرفة يتكسب بها ، و (النجار) الذى يحترف نجارة الخشب ، ويرتزق منها ، و (الطبيب) الذى يزاول مهنة الطب ليكسب بها قوته وقوت من يعول .

واللغة العربية غنية بهذه الألفاظ ، وتزخر بالكثير الوافر منها وأمثالها مما يدل على ذلك المحترف أو الصانع ، فيما نطالعه كل يوم من كتب ومطبوعات ، بل فى كل ما يصادفنا فى حياتنا اليومية من أساليب التخاطب والتفاهم .

ونتتبع هذه الألفاظ وأشباهها فى لغتنا الفصحى ، نلاحظ مجيئها باطراد من الفعل المتعدى المبنى للمعلوم — ثلاثيا كان أم رباعيا — كما قد يأتى مما زاد على أربعة أحرف قليلا ، بشروط اضافته الى ما يحدد نوع الحرفة تحديدا دقيقا ، مانعا من دخول غيرها تحت مدلولها ، وذلك تحقيقا لمبدأ من المبادئ الأساسية على النحو الذى سيأتى بيانه .

---

(١) مختار الصحاح : ٣٥١ (مادة : حرف) .
(٢) أساس البلاغة : ١٦٨ (مادة : حرف) .

وملاحظة الأسماء الدالة على المحترف أو الصانع في لغتنا العربية نجد أنها تأتي باطراد على أوزان ثلاثة :

أولا : من الفعل الثلاثي :

ويأتي اسم المحترف منه كثيرا على وزنين :

١ـ فاعِـــل :

مثل :	قاضٍ	وفعله	قضى
	ساحر	„	سحر
	كاتب	„	كتب
	بائع	„	بـاع
	خادم	„	خدم
	باحث	„	بحث
	حاوٍ	„	حوى
	حارِس	„	حرس
	قاصّ	„	قص (بمعنى : قص الأثر) .
	ناشر	„	نشر (بمعنى : نشر الكتب) .

٢ـ فَعَّـــال :

مثل :	نجار	وفعلـــه	نجـر
	حداد	„	حـــد
	قصاص	„	قـص (بمعنى : مؤلف القصص) .
	بواب	„	بـــوب

لبان	وضعه	لبن (١)
تمار	"	تمر (٢)
رفاء	"	رفأ
كناس	"	كنس
سجان	"	سجن
سقاء	"	سقى
جزار	"	جزر
صراف	"	صرف

ثانيا : من الفعل الرباعي :

ويأتي اسم المحترف من الفعل الرباعي كثيرا على وزن مضارعه مع ابدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره . مثل :

معلم	وضعه	علّم
مدرس	"	درّس
مؤدب	"	أدّب
منظم	"	نظّم
مؤذن	"	أذّن

---

(١) لبن — يلبن (بكسر الباء وضمها) ، فهو من بابي : ضرب ونصر . مختار الصحاح : ٥١٣ (مادة : لبن) .

(٢) التمار : بالفتح والتشديد بائعه ، من تمر — يتمر ، وبابه : ضرب . مختار الصحاح : ١٤٠ (مادة : تمر) وقد أقر مجمع اللغة العربية قياسية (فعّال) للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء (مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما) : ٣/٣٦ .

موزع	وفعلـه	وزّع
مصمم	"	صمّم
مخطط	"	خطّط
مدرب	"	درّب
معوض	"	عوّض
مهندس	"	هندس
مدير	"	أدار (بمعنى : تصريف الأمر) .
مودع	"	أودع

وقد يأتى اسم المحترف على وزن (فعيل) من كل من الثلاثى والرباعـــى أيضا ، فمن الثلاثى مثل : طبيب وفعله طب (١)

	حكيـم	"	حكم
ومن الرباعى مثـل :	رقيـب	"	راقب
	سفيـر	"	سافـر

ولكن بملاحظة الأسماء التى تأتى على وزن (فعيل) ، نجد أنها تدل على الحرف الانسانية غالبا ، حيث الطبيب يعالج أمراض الناس الجسمية والنفسيـــة ، والحكيم يعالج مشكلات الناس ويمدهم بالحكم والنصائح التى تكفل لهم حلهـــا والقضاء عليها ، والرقيب يراقب أعمال أفراد المجتمع مما يبعث على مراقبة الضميـــر والتزام الخلق الحسن كما يعمل على تنقية المجتمع من اللصوص والخارجين على القانون ، كما يقوم السفير بالسفارة بين الدول ويعمل على تحسين العلاقات وتوطيدها بـــين المجتمعات وبعضها وكل ذلك مما يتصل اتصالا مباشرا بالنواحى الانسانية .

---

(١) طبب بالكسر (أى صار طبيبا) : تقول : طببت يا رجل أى صرت طبيبـا . مختار الصحاح : ٣٤ (مادة : طبب) .

كما قد يأتى اسم المحترف — على قلة — من الفعل السداسى على وزن مضارعه مع ابدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره ، بشرط أن يضاف الى ما يحدد نوع الحرفة أو المهنة تحديدا دقيقا مانعا ، حيث يكون شائعا غير مخصص صالحا لأن يراد به حرف كثيرة أخرى ، شأنه فى ذلك شأن الاسم المبهم فى شدة افتقاره الى التمييز بعده حتى يتخصص بعد شياعه ، ومثال ذلك :

مستخرج وفعله استخرج

اذ لابد أن تضاف لفظة (مستخرج) الى الشىء الذى يقوم ذلك الشخص باستخراجه كالبترول — مثلا — أو الفحم أو الحديد أو الذهب ... الى غير ذلك من الأشياء التى تستخرج من باطن الأرض أو من النبات كالزيوت النباتية وغيرها .

ضوابط اسم المحترف أو الصانع :

قد يعترض معترض على ما تقدم ، زاعما أن ذلك من قبيل تحصيل الحاصل حيث ربما يظن أن ما جاء من اسم المحترف على وزن (فاعِل) من الثلاثى ، وما جاء على وزن مضارعه من الرباعى انما هو اسم فاعل كما قد يتوهم أن ما جاء من الثلاثى على وزن (فَعَّال) انما هو صيغة مبالغة .

ولكنا نسوق هنا من الضوابط ما يضمن لهذا المشتق الجديد استقلاله عن كل من اسم الفاعل والمبالغة ، ويخرجه عن مفهوم أى منهما ، ويقصره على ذلك المدلول الذى أطلقناه عليه ، ولذا فقد قرر مجمع اللغة العربية قياسية صيغة (فَعَّال) للصانع (١) .

---

(١) مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما : ٣٦ .

١ـ قالوا عن اسم الفاعل : اسم صيغ للدلالة على ما وقع منه الفعل أو قام به على وجه التجدد والحدوث[١] . بمعنى أننا لو جئنا باسم فاعل مشتق (كاتب) لدل ذلك على الشخص الذى يفعل الكتابة ـ كثيرا أو قليلا ـ ولكنه لا يتخذها حرفة وصناعة يؤجر عليها ويتكسب بها ، أى أنه يزاول هذا العمل حينا ثم لا يستمر عليه وانما يتركه الى غيره ، فليس فيه ثبات ولا دوام . أما اذا جئنا باسم المحترف على هذه الصيغة مثل (كاتب) أيضا ، لدل ذلك على أن شخصا ما يحترف الكتابه ويتخذها مهنة له يؤجر عليها ويرتزق منها ، بمعنى أنه يقصر نشاطه عليها دون غيرها من الحرف .

ذلك لو جئنا باسم فاعل[٢] على وزن (فعّال) مثل (سقاء) لدل ذلك على أن شخصا ما يسقى الماء أو غيره ، وقد يقوم بهذا العمل الآن أو فى مناسبات معينة ، كسقاية الحجيج فى موسم الحج أو فى الاحتفالات الدينية دون باقى الأيام ، أى أنه لا يثبت على هذا العمل ولا يداوم عليه ، بل يتركه الى غيره بمجرد انقضاء الظرف أو المناسبة الداعية اليه ، أما اذا جئنا باسم المحترف على نفس الوزن وليكن (سقاء) أيضا ، لدل على أن شخصا يقوم بالسقى ـ أو السقيا ـ ويتخذها حرفة له يؤجر عليها ويتكسب منها رزقه ، فهو مداوم لها ثابت عليها ، لا يتركها الى غيرها من الحرف بل يزاولها فى كل الأوقات والظروف .

٣ـ قالوا عن الصفة المشبهة : هى ما اشتقت من الثلاثى اللازم للدلالة على اتصاف الذات بالحدث على وجه الثبوت والدوام[٣] . ونلاحظ أن الصفة

---

(١) تصريف الأسماء : ٨٤ ، أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٢٥٩ .

(٢) دراسات فى علم الصرف : ٥٢ ، تصريف الأسماء : ١٠٥ ، أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٢٧٥ .

(٣) مما يراد لمبالغة .

المشبهه قد تشارك اسم المحترف فى مجيئها على وزن (فاعِل) مثل : صاحب وطاهر (١) ، وعلى وزن (فعيل) مثل : كريم وبخيل (٢) ، ونقاط المخالفة بين الصفة المشبهة واسم المحترف أن الأولى لا تأتى الا من الفعل اللازم ، أما اسم المحترف فلا يصاغ الا من الفعل المتعدى دائما ، حيث من جهة المعنى يكون الشخص هو الفاعل والحرفة أو المهنة هى المفعول به ، ولذا جاء فى تعريف اسم المحترف (٣) أنه ما دل على ما وقع منه الفعل أو قام به ، بينما تعرّف الصفة المشبهة بأنها ما دل على اتصاف الذات بالحدث .

بعد هذا الذى سقناه ، يتضح أن هناك مشتقا جديدا يضفى دلالة خاصة على مسماه ، ويخرجه عن دائرة غيره من المشتقات . ونظرا لاتساع مجال الحرف والصناعات فى العالم الذى صاحب التطور العالمى والتقدم الدولى منذ ظهور الانقلاب الصناعى فى أوروبا .

وحيث أن اللغة العربية من أرقى اللغات فى العالم وأصلها ، وأكثرها غنى وثراء بوسائل اشتقاق ألفاظها وتوليد كلماتها فى دقة تعبير وحسن أداء ، لابد أن تأخذ بأسباب التقدم والتطور فى العالم حتى تصاير ركب الحضاره وتواكبه وتكون خير معين لأبنائها على مواصلة البحث والتقصى .

لذا نرى أن حاجة اللغة العربية أصبحت ماسة ، والظروف تحتم علينا أن نخصص مشتقا جديدا يطلق على الشخص الذى يزاول عملا ما ، ويتخذه حرفة

---

(١) دراسات فى علم الصرف : ٥٤ ، شذا العرف : ٧٨ .

(٢) المصدران السابقان .

(٣) هذا بناء على التعريف الذى نقترحه له فى الصفحة التالية .

ومهنة يرتزق منها مكسب عن طريقها قوته اليومى ، ولنطلق عليه (اسم المحترف أو الصانع) ولو أننا أكثر ميلا الى (المحترف) منه الى الصانع ، وليكن تعريفه كما يلى :

اسم المحترف : اسم يشتق من مصدر الفعل المتعدى للدلالة على من وقع منه الفعل فيما يدل على الحرفة أو الصنعة ، على وجه الثبوت والدوام .

صوغه :

أ) من الفعل الثلاثى :

١ـ على وزن فاعل : مثل كاتب ، وساحر .

٢ـ على وزن فَعَّال : مثل نجار ، وحداد ، وخباز ، وبواب ، وسقاء .

ب) من الفعل الرباعى :

على وزن مضارعه مع ابدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره ، مثل : معلم ، ومؤدب ، ومؤذن ، ومدير ، ومهندس .

ملاحظتان :

١ـ قد يأتى اسم المحترف على (فعيل) من الثلاثى مثل : طبيب ، وحكيم ، ومن الرباعى كذلك مثل : رقيب ، وسفير ، فيما يدل على الحرف الانسانية غالبا .

٢ـ قد يصاغ اسم المحترف من الفعل السداسى على قلة ، بشرط أن يضاف الى ما يحدد نوع الحرفة أو الصنعة حيث يه يتخصص بعد شياع مثل : مستخرج ، ومستفهم ، فيقال : مستخرج البترول أو الفحم أو الحديد أو الذهب ... الخ .

— ٦ —

الترخص في الصيغة الصرفية

اللغة منظمة عرفية يرمز بها الى نشاط المجتمع ، أى أن أفراد كل مجتمع من المجتمعات يتعارفون فيما بينهم على ألفاظ معينة ، يعبرون بها عما يعتمل فى نفوسهم وما تجود به خلجاتهم وقرائحهم ، ثم يضعون لهذه الألفاظ من الأسس والقواعد ما يضمن لها عدم اللبس عند التعبير عما لديهم من أفكار ومظان ، وحيث أن اللغات قد خُلِقَت أساسا للفهم والإفهام ، فإننا نجدها جميعا — ومن بينها اللغة العربية — تنظر الى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها ، لأن اللغة التى لا يتوفر لها أمن اللبس بأن تختلط فيها معانى المفردات ، أو تختلط مدلولات ألفاظها مما يسلب تراكيبها ميزة المعنى الدقيق ، أو يحوم تعبيراتها الغرض المسوقة من أجله هذه التعبيرات ، لا تصلح واسطة للفهم والافهام .

وقد سبق أن عرفنا أن المعنى النحوى لأى تركيب لغوى ، انما يبرز نتيجة تضافر قرائن التعليق التى تعتبر مسئولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى فى الجملة ومن ثم فقد يترتب على فكرة تضافر القرائن هذه ، أن تغنى بعض القرائن عن بعض عند تحقيق أمن اللبس ، فاذا كان من الممكن التوصل الى المعنى بلا لبس ، مع عدم توفر احدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى ، فان العرب كانت تترخص أحيانا فى هذه القرينة ، لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وعدمه (١) . ولقد زخر تراثنا العربى بالكثير من الشواهد والأمثلة الدالة على اطراد ظاهرة الترخص فى كل القرائن اللفظية . .

ولما كان بحثنا هذا معنيا — بالدرجة الأولى — بالصيغة الصرفية ، فسوف نول الترخص فيها قسطا من العناية ، ونفصل فيه القول ، حتى يخرج بحثا متكاملا

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٣٢ — ٢٣٣ .

يعالج قرينة الصيغة من كافة جوانبها ، وشتى تواجيها ، واذا تتبعنا مواطن ترخص النحاة فى الصيغة الصرفية ، وقفنا على أن جُلَّ هذه المواطن ان لم يكن كلها تندرج تحت ما أطلق عليه النحاة اسم (الضرورة) .

والضرورة هى ما وقع فى الشعر مما لا يقع فى النثر (١) ، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أولا (٢) — وهو مذهب الجمهور — ولكن سيبويه يرى أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة (٣) ، وقد تابعه على هذا الرأى ابن مالك ، ولكن الرأى الأول أصوب وهو ما يراه الجمهور ، وقد علق صاحب خزانة الأدب على الرأى الثانى — الذى قال به سيبويه وتابعه عليه ابن مالك — بقوله : " وهو فاسد " (٤) ، كما فنده الشاطبى فى كتابه (أصول العربية) ونقله عنه صاحب الخزانة (٥) .

ومثال ما ورد فى التراث العربى من الترخص فى الصيغة ما يلى :

١ — فك الادغام الواجب :

كأن يلجأ الشاعر الى فك ادغام ما يجب ادغامه لضرورة من ضرورات الشعر ، كقول أبى النجم العجلى (٦) :

الحمد لله العلى الأجلل الراهب الفضل الوهوب المجزل

---

(١) الكتاب ١ : ٢٦ .
(٢) خزانة الأدب ١ : ٣١ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) المصدر السابق .
(٥) خزانة الأدب ١ : ٣٣ — ٣٤ .
(٦) دراسة نظرية تطبيقية فى علمى العروض والقافية : ١٢٠ .

حيث الأصل (الأجلّ) ولكن الشاعر اضطر الى فك ادغامه من أجل تصريع البيت ومراعاة الوزن. وكقول قعنب بن أم صاحب (١) :

مَهْلاً أعَاذِلَ قد جَرَّبْتِ من خُلُقِي أنِّي أجُودُ لأقْوَامٍ وإن ضَنِنُوا

اذ الأصل (ضنّوا) ولكن الشاعر اضطر الى فك ادغامه مراعاة لاستقامة الوزن .

٢ــ حذف ما لا يحذف :

كأن يحذف من اللفظة حرف أو أكثر مما قد لا يعثر لعلى معناها المراد حين الحذف ــ الا بقرينة . وذلك مثل :

أ) قول العجاج (٢) :

(قَرَاطِلًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمَى)

وهو يريد (الحَمَام) ولكنه حذف الألف والميم وجر باقي الكلمة بالاضافة وألحقها الياء لوصل القافية . وقد استدل على أن مراده (الحَمَام) لسبقها بكلمة (ورق) مما يوصف به الحَمَام .

ب) قول النجاشي (٣) :

فَلَسْتُ بآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكَ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

حيث يريد الشاعر أن يقول (ولكن اسقني) . ولكنه لجأ الى حذف نون (لكن) لتنادي التقاء الساكنين . وقد استدل على ذلك بما في معنى (لكن) من الاستدراك .

---

(١) الكتاب ١/٢٩ . دراسة نظرية تطبيقية في علم العروض والقافية : ١٢٠ .

(٢) ديوان العجاج : ٥٦ . الكتاب ١ : ٢٦ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٧ . خزانة الأدب ٤ : ٣٦٧ .

ج) قول الأعشى (١) :

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينًا يُمَلِّلُنَا وَمَا نُمَلِّلُهُ

حيث أراد أن يقول (بينا هو) ، ولكنه لجأ الى حذف الواو من (هو) مراعاة لاستقامة وزن البيت .

د) قول الشاعر (٢) :

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تِبْرَاكَا دَارُ لِمَيٍّ إِذْ هِيَ مِنْ هَوَاكَا

وهو يريد أن يقول (اذ هي من هواكا) ولكنه سكّنَ الياء من (هي) للضرورة ثم حذفها ضرورة أخرى ، تشبيها لها بعد سكونها بالياء اللاحقة في ضمير الغائب اذا سُكّن ما قبله مثل : عليه ، لديه ، والواو اللاحقة أيضا في نحو : منه ، عنه .

هـ) وقد تحذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد (أما) ضرورة ، كقول الحارث بن خالد المخزومي (٣) :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

اذ الأصل (فأما القتال فلا قتال ...) لأن (القتال) مبتدأ ، وجملة (لا قتال) خبره ، والرابط العموم الذي في اسم لا .

و) وقد تحذف الفاء الداخلة على جواب الشرط ضرورة أيضا ، كقول حسان بن ثابت (٤) :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهُ وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

---

(١) الكتاب ١ : ٣١ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٧ ، خزانة الأدب ٢ : ٥ شاهد ٨٣ وهو من أبيات سيبويه الخمسين المجهولة القائل .

(٣) خزانة الأدب ١ : ٤٥٢ شاهد ٧٦ .

(٤) دراسة نظرية تطبيقية في طي العروض والقافية : ١١٥ .

فقد حذفت الفاء من جمله (الله يشكره) الواقعة جوابا للشرط ضـــرورة شعرية لمواءاة استقامة وزن البيت .

ز) وقد يُحْذَف حرف الجر أيضا ضرورة ، كقول الشاعر (١) :

(تَمُرُّون الدِّيارَ ولَمْ تَعُوجُـــوا)

اذ الأصل (تمرون على الديار) أو (تمرون بالديار) ولكن حذف حـــرف الجر ضرورة لاستقامة وزن البيت ، فنصب لفظ (الديار) على نزع الخافض .

ح) وقد تحذف (النون) من : اللذين واللتين والذين ضرورة ، فتصبح : الذى واللتى والذى ، كقول الأشهب بن رميلة النهشلى (٢) :

وإنَّ الذى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم هُمُ القَوْمُ كُلَّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

حيث الأصل (الذين حانت) ولكن الشاعر اضطر الى حذف نون (الذيـن) ضرورة لاستقامة وزن البيت .

٣ــ الزيادة فى بنية الصيغة :

كأن يزاد فى بنية الصيغة حرفا أو نحوه ضرورة أيضا لاستقامة وزن البيـت ، أو مواءاة للقافية ، أو تفاديا لالتقاء الساكنين وذلك فى مثل :

أ) قول الشاعر (٣) :

واتْبَعْ حَيْثُما يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي وَحَيْثُما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

والأصل (أنظر) ولكن الشاعر زاد فيها واوا مواءاة للقافية .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٣٧ .

(٢) دراسة نظرية تطبيقية فى علمى العروض والقافية : ١١٢ .

(٣) خزانة الأدب ١/٥٨ ، ١٢١ .

ب) قول امرىء القيس(١) :

كأنّ بِفَتْخَاءِ الجَناحَيْنِ لَقْوَةٍ صَيُودٌ مِنَ العِقبانِ طَأْطَأْتُ شِيمالي

حيث الأصل (شمالى) • ولكن الشاعر اضطر الى زيادة الياء فيهـــا ضرورة لمراعاة استقامة وزن البيت •

٤ــ قصر الممدود :

وقد أجمع النحاة والصرفيون على جواز ذلك • لأن فى الضرورة فيه رجوعـــا الى الأصل • اذ الأصل : القصر فى الأسماء • ذلك لأن ألف المقصور قد تكـون أصلية • أما الألف الممدودة فزائدة • والزيادة خلاف الأصل • ومن ذلك :

أ) قول الشاعر(٢) :

لَابُدَّ مِنْ صَنْعَا وإن طَالَ السَّفَر وإنْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبَـــر

اذ الأصل (صنعاء) عاصمة اليمن • ولكن الشاعر حذف منها الهمـــزة ضرورة شعرية •

ب) قول حسان بن ثابت(٣) :

بَكَتْ عَيْنِى وحَقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِى البُكَاءُ ولَا العَوِيلُ

حيث الأصل (بكاؤها) ولكن الشاعر حذف منها الهمزة أيضا ضـــرورة شعرية •

٥ــ مد المقصور :

وهذا محل نقاش بين النحاة والصرفيين • اذ منعه البصريون مطلقـــا • وأجازه الكوفيون مطلقا • بينما توسط فيه القرّاء • ومنه قول الشاعر(٤) :

---

(١) دراسة نظرية تطبيقية فى علمى العروض والقافية : ١٠٦ •
(٢) الضرائر : ٢١٣ •
(٣) ديوان حسان : ٢٢٤
(٤) الضرائر : ٢٢١ •

سقفتني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء

اذ الأصل (غنى) قصورا ، ولكن الشاعر اضطر الى مده ضرورة شعرية ، لمراعاة القافيـة .

٦ـ تخفيف المشدد من القوافي :

كأن يخفف الحرف المشدد آخر القافية للضرورة الشعرية أيضا ، وذلـك كقول امرىء القيس(١) :

فلا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أني أفـر

اذ الأصـل (أفر) بتشديد الراء ، ولكن الشاعر اضطر الى ترك التشديد فيها ضرورة شعرية .

٧ـ ترخيم غير المنادى :

معروف أن الترخيم من خصائص النداء ، لأنه تغيير ، والتغيير يأنـس بالتغيير ، وذلك له شروط معينة ، كأن يصلح الاسم للنداء ، وأن يكون زائـدا على ثلاثة أحرف ، وأن يكون مختتما بتاء التأنيث ، فمن الترخيم في غير النـداء ضرورة :

أ) قول عبيد بن الأبرص(٢) :

(لَيْسَ حَيٌّ عَلَى المَنُونِ بِخَـالِ)

أي (بخالد) ولكنه أتى به مرخما ضرورة شعرية لمراعاة القافيـة .

---

(١) دراسة نظرية تطبيقية في علمي العروض والقافية : ١٢١ .

(٢) الضرائر : ٢٢٤ .

ب) قول امرئ القيس(١) :

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَرِ

يقصد الشاعر (طريف بن مالك) ولكنه أتى بمالك موخما ضرورة شعرية أيضا لاستقامة وزن البيت .

٨ــ ابدال حركة من حركة :

حيث قد تبدل حركة من حركة أخرى لأسباب موسيقية جمالية خالصة لا صلة بينها وبين مطالب المعنى الوظيفى . كالمناسبة بين المتجاورين فى الحركة الاعرابية كقول العرب (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فقد أبدلت الكسرة فى (خرب) من الضمة حيث أنها صفة لكلمة (جحر) وهى مرفوعة . وذلك لمناسبة المجاورة بين (ضب) المجرورة و (خرب) . مراعاة لعامل الموسيقى والجمال فى التركيب : ومنه أيضا قول الله تعالى : " عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ "(٢) ــ على قراءة ــ وهذا وشبيهه مما اصطلح النحاة على تسميته (المجاورة) ومنه كذلك (الإتباع) كما فى قول الله تعالى : " إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ "(٣) بجر (رسوله) ــ على قراءة ــ وهو إتباع فى الموسيقى اللفظية لا فى المعنى (٤) .

وقد تُبْدَلُ حركة من حركة أيضا اذا أراد المتحدث أن يساير لهجة قبيلة بعينها حتى يكون المعنى الذى يقصده أقرب الى فهمها . وذلك كما فى قول أبى النجم(٥) :

---

(١) دراسة نظرية تطبيقية فى علمى العروض والقافية : ١١٤ .

(٢) سورة الانسان : آية ٢١ م .

(٣) سورة براءة : آية ٣ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٣٤ ــ ٢٣٥ .

(٥) لهجات العرب : ٨٦ .

أَقبلتُ مِن هِندٍ زِيادٍ كالخَرِفْ تَخُطُّ رِجلَايَ بِخَطٍّ مُختَلِفْ
تِكتِبَانٍ فِي الطَّرِيقِ : لَامُ أَلِفْ

فقد أبدل كسرة تاء المطاوعة من الفتحة فى (تكتبان) ثم أتبعها كسر الكاف ، وهذه اللهجة تعرف باسم (التلتلة) وهى لغة بهراء (١) .

ومنه أيضا قراءة يحيى بن وثاب : " وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الذِينَ ظَلَمُوا فَتِمَسَّكُمُ النَّارُ " (٢) حيث أبدلت كسرة المضارعة فى (فَتِمَسَّكُم) من الفتحة ، ومثله أيضا قول الله تعالى على لسان اخوة يوسف : " مَالَكَ لَا تِئْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ " (٣) حيث أبدلت أيضا كسرة تاء المضارعة فى (تَأمَنَّا) من الفتحة كذلك .

٩ــ ابدال حرف من حرف :

وقد يُبْدَل حرف من حرف آخر كذلك ضرورة ، كما فى لهجات بعض القبائل ، فقد يضطر المتحدث الى قوم من قبيلة معينة أن يستعمل حرفا مكان حرف آخر فى الكلام ، بما يتفق ولهجة هذه القبيلة حتى يتفهموا قصده ويستوعبوا ما يرمى اليه ، كما فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ " (٤) أى : ليس من البر الصيام فى السفر ، فقد استخدم الرسول الكريم حرف (الميم) مكان لام التعريف حتى يساير هؤلاء القوم الذين يتحدث اليهم فى لهجتهم ، وهذه اللهجة تعرف باسم (الطمطمانية) أو (الطمطمة) وهى لهجة حِمْيَر (٥) .

---

(١) لهجات العرب : ٨٦ ــ ٨٧ .
(٢) سورة هود : آية ١١٣ ك .
(٣) سورة يوسف : آية ١١ ك .
(٤) صحيح البخارى : ٣١٧ .
(٥) لهجات العرب : ١٠٢ ــ ١٠٨ .

ومن ذلك (العجعجة) وهى لهجة قضاعة (١)، وفيها تبدل الجيم من الياء، كقول أبى زيد (٢):

يَارَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّجْ فَلَا يَزَالَنْ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجّ

وهو يريد أن يقول (حجتى، يأتيك بى) على التوالى، ولكنه أبدل حرف الياء التى هى ضمير المتكلم المفرد المجرور جيما.

ومنه كذلك (المنهنة) وهى لغة تميم وقيس وأسد ومن جاورهم (٣) وفيها تبدل العين من الهمزة، وذلك كقول جَوَّانِ العَوْدِ (٤):

فَمَا أُبْنَ حَتَّى قُلْنَ: يَا لَيْتَ عَنَّنَا تُرَابٌ، وَعَنَّ الأَرْضَ بِالنَّاسِ تُخْسَفُ

حيث أبدلت العين من الهمزة فى (عَنَّنَا، عَنَّ الأَرْضَ) والمراد: أننا، أن الأرض.

ومن هذه اللهجات أيضا (الكشكشة) وهى لهجة بنى سعد (٥) وقيل ربيعة (٦)، وفيها يبدل حرف الشين من كاف الخطاب المؤنث خاصة، وذلك كقول المجنون (٧):

فَمَيْنَاشِ عَيْنَاهَا وَجِيدِشِ جِيدُهَا وَلَكِنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيقُ

فأبدلت الشين من كاف الخطاب (فى (عيناش، جيدش، منش) والمراد: عيناك جيدك، منك على التوالى.

---

(١) لهجات العرب: ١٥.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق: ٣٩.
(٤) المصدر السابق: ٤٠.
(٥) المصدر السابق: ٦١.
(٦) سر صناعة الاعراب: ١٦٥.
(٧) لهجات العرب: ٦١.

ومنها أيضا (الكسكسة) وهى لغة تميم (١) ، وقيل بكر (٢) ، وفيهـــا يُبْدَل حوف السين من كاف المخاطب المؤنث خاصة ، وذلك كقولهم : (أَبَسُوسِ ، أَمَسُ) يريدون : أبوك ، أمك (٣) .

ومن لهجات القبائل أيضا (الوتـــم) وهى فى لغة اليمن (٤) ، وفيهـــا تبدل التاء من السين ، وذلك كقول علياء بن أرقم (٥) :

يَا قَبَحَ اللَّهُ بَنِي السَّمَـلَةِ عَمْرو بْنِ يَرْبُوعَ شِرَارَ النَّـاتِ
غَيْرَ أَعْفَـاءٍ وَلَا أَكْيَـاتِ

فقد أبدلت التاء من السين فى (التات ، أكيات) والمراد : الناس ، أكياس .

ومنها أيضا (الفحفحة) وهى لغة هذيل (٦) ، وفيها يبدل حوف العين من الحاء المهملة ، كقراءة ابن مسعود : " حَتَّى عِين " أى " حتى حين " (٧) .

هذا ، وغيره كثير من لهجات قبائل العرب التى تبدل فيها الحركـــات من الحركات ، والحوف من الحوف ، وقد أحصاها وبسط القول فيها العلامـــة المحقق المغفور له أحمد تيمور (باشا) ، فمن أراد الاستزادة وكثرة الافادة فعليـه بمراجعتها فى مصنفه (لهجات العرب) الصادر ضمن سلسلة " المكتبة الثقافيـــة " مسلسل ٢٩٠ .

---

(١) لهجات العرب : ٨٠ ــ ٨٥ .
(٢) الصاحبى لابن فارس : ٢٤ ، فقه اللغة للثعالبى : ١٠٧ .
(٣) لهجات العرب : ٨٠ ــ ٨٥ .
(٤) المصدر السابق : ١١٨ ، المزهر ١ : ١٠٩ .
(٥) لهجات العرب : ١٢١ .
(٦) المصدر السابق : ١٣٣ ــ ١٣٤ .
(٧) سورة (المؤمنون) : آية ٢٥ ك ، آية ٥٤ ك .

١٠ــ مجيء الخبر جامدا :

وقد يأتى خبر المبتدأ اسما جامدا على سبيل المبالغة ، مما يعده بعض النحاة من قبيل الضرورة ــ سيرا على المبدأ القائل : سواء كان للشاعر عنه مندوحة أولا ــ ولذا قد يلجأ بعض الشعراء للضرورة لأغراض بلاغية كما فى قول الخنساء ترثى أخاها صخرا (١) :

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا أَدَّكَرَتْ ... فَإِنَّمَا هِىَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

وهى هنا تصف الناقة ، وفى ذلك يقول سيبويه (٢) : " جعلتها الإقبال والإدبار مجازا على سعة الكلام " ، ويقول عبدالقاهر الجرجانى (٣) : " لم تُرِدْ بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز فى الكلمة ، وانما المجاز فى أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الاقبال والادبار " .

١١ــ مجيء الحال جامدا :

كما يأتى الحال أيضا اسما جامدا ضرورة كذلك ، على خلاف القاعدة النحوية التى تلزم أن يكون الحال اسما مشتقا ، وذلك كقول أبى الطيب المتنبى فى مدح بدر بن عمار بن اسماعيل الأسدى (٤) :

بَدَتْ قَمَراً ، وَلَاحَتْ خُوطَ بَانٍ ... وَفَاحَتْ عَنْبَراً ، وَرَنَتْ غَزَالَا

وقال الواحدى فى ذلك ــ فيما نقله عن صاحب الخزانة ــ : " هذه أسماء وضعت موضع الحال ، والمعنى : بدت مشبهة قمرا فى حسنها ، ومالت

---

(١) خزانة الأدب ١ : ٤٣١ شاهد ٧٠ .

(٢) الكتاب ١ : ١٦٩ .

(٣) دلائل الاعجاز : ٢١٢ .

(٤) ديوان المتنبى ٢ : ١٦٢ ، خزانة الأدب ٣ : ٢٢٢ شاهد ١٩٨ .

مشبهة غصن بان فى تثنيها ، وفاحت مشبهة عنبرا فى طيب رائحتها ، ورنت مشبهة غزالا فى سواد مقلتها » (١).

١٢ــ مجيء النعت جامدا :

وقد يأتى النعت أيضا جامدا على خلاف ما تقضى به القاعدة النحوية من وجوب أن يكون النعت مشتقا ، كما نص على ذلك ابن مالك بقوله (٢) :

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبْ

ومثال النعت الذى جاء جامدا وليس مشتقا ، قول مخضرم فى وصف الظلمة (٣) :

وَلَيْلٍ يَقُولُ النَّاسُ مِنْ ظُلُمَاتِهِ سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ الْعُيُونِ وَعُورُهَا
كَأَنَّ لَنَا مِنْهُ بُيُوتًا حَصِينَةً مُسَوَّحًا أَعَالِيهَا ، وَسَاجًا كُسُورُهَا

فقد جاءت الكلمتان (مسوحا وساجا) نعتين لكلمة بيوتا ، وان كان كل منهما اسما جامدا ، الا أن النحاة يؤولونهما بأن (مسوحا) تُؤَوَّلُ " بسودا " ، و (ساجا) تُؤَوَّلُ " بكثيفا " ، وهما تدلان على شدة الظلمة.

١٣ــ اضافة (كلا وكلتا) الى المتفرقين :

وقد تضاف (كلا وكلتا) الى المتفرقين ضرورة كما فى قول الشاعر (٤) :

كِلَا السَّيْفِ وَالسَّاقِ التى ضَرَبَتْ بِهِ عَلَى وَهَنٍ أَلْقَاهُ بِاثْنَيْنِ حَاجِبُهْ

وفى ذلك يقول ابن جنى فى اعراب الحماسة فيما نقله عنه صاحب خزانة الأدب (٥) :

(١) خزانة الأدب ٣ : ٢٢٢ .
(٢) ألفية ابن مالك : ٤٥ .
(٣) خزانة الأدب ٥ : ١٨ .
(٤) المصدر السابق ٥ : ١٧١ .
(٥) المصدر السابق ٥ : ١٧١ ــ ١٧٢ .

قد يضاف الى المفرد المعطوف عليه مثله بالواو في ضرورة الشعر ... وانما جاز ذلك من حيث كان ما عطف بالواو بمنزلة ما جمع في لفظة واحدة ، ألا تراك تقول : زيد وعمرو أخواك ، فاذا أخبرت عنهما جميعا قلت : اللذان هما أخواك زيد وعمرو ، فتأتي بضميرهما جزءا واحدا ، وكان أحدهما على صاحبه معطوفا ، وكذلك : زيد وعمرو مررت بهما ".

١٤ــ مجيء المفعول المطلق بغير صيغة المصدر :

وقد يأتي المفعول المطلق لفظة أخرى غير صيغة المصدر خلافا للقاعدة ، حيث تنوب عنه هذه اللفظة في النصب على المفعولية المطلقة ، وذلك كقول قيس ابن الملوح (١) :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللّٰهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا ... يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَلَّا تَلَاقِيَا

فقد نابت لفظة (كل) المضافة الى المصدر ــ وهي غير مصدر ــ عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة.

ومنه أيضا قول الله تعالى : " وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ... "(٢) ، فقد نابت لفظة (ثمانين) ــ وهي غير مصدر ــ عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة أيضا.

١٥ــ النيابة عن المفعول المطلق بمصدر فعل غير فعله :

وقد ينوب عن المفعول المطلق مصدر فعل غير فعله ولكن تجمع بينهما قرينة الترادف ، كما في قول رؤبة :(٣)

---

(١) تهذيب النحو ٢ : ٩٨.
(٢) سورة النور : آية ٤ م.
(٣) تهذيب النحو ٢ : ٩٩.

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالبَرُودُ وَالتَّمْرُ حَبًّا مَا لَهُ نَقِيدُ

فقد ناب المصدر (حبا) عن الفضول المطلق من الفعل (يعجبه) وهو ليس مصدرا له ، ولكن فى المحبة معنى الاعطاب .

هذا وغيره كثير مما يترخص فيه العرب من الصيغ ، وَيَصْدُقُ على أغلبه معنى الضرورة حيث لا يلجأون اليه الا وهم يقصدون به معنى معينا يدور فى أذهانهم ويحتمل فى نفوسهم ، حيث يقول سيبويه : " اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام ... وليس شىء يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها " (١).

---

(١) الكتاب ١ : ٢٦ ، ٣٢٥ .

الفصل الثانى

١ــ تقارن الصيغ الصرفية .
٢ــ صيغ لم يعدها الصرفيون قياسية رغم كثرة ترددها .

—١—
تقارض الصيغ الصرفية

عرفنا مما سبق أن الصرفيين قد حددوا لكل قسم من أقسام الكلم صيغا محددة ، يتمايز بها كل قسم عما عداه من الأقسام الأخرى ، فللأسماء صيغها ، وللأفعال صيغها ، وللصفات صيغها . والمشتقات من بين الصفات التى حددوا لها صيغا بعينها بل حددوا لكل نوع من أنواع المشتقات صيغا خاصة به ، تعين على التمييز بينه وبين غيره من الأنواع من حيث المعنى الذى يدل عليه كل نوع على حدة ، فللمصدر صيغ معينة باعتباره أصل المشتقات (١) ، ولاسم الفاعل صيغ أخرى ، ولاسم المفعول غيرها ، وهلم جرا .

ولكنا بالبحث والاستقراء ، نلاحظ أن بعض أنواع المشتقات تقترض من أخواتها صيغا أخرى غير صيغها الأصلية لتؤدى ما يراد بها من معنى ، فمثلا نجد اسم الفاعل يقترض صيغة خاصة باسم المفعول لتؤدى معنى اسم الفاعل ، ويسمى الصرفيون هذه الظاهرة " تقارض الصيغ " ، وسوف نتتبع ذلك فى كل نوع من أنواع المشتقات على حدة ، وهنا المصدر الذى يعتبره البصريون أصل المشتقات .

أ) فى المصدر

علمنا أن للمصدر صيغا محددة ، سواء أكان مصدرا لفعل ثلاثى أو غير ثلاثى ، وسواء أكانت هذه الصيغ قياسية أو سماعية ، ولكنا نجد أن المصدر قد يستعير صيغا أخرى من بعض أنواع أخرى من المشتقات لتدل على ما يدل عليه ، خلافا لصيغة المصروفة ، ومن هذه الصيغ المستعارة :

---

(١) على ما يقول به البصريون (المسألة ٢٨ من كتاب الانصاف فى مسائل الخلاف ١ : ١٤٤) .

فَاعِـل : وقد استعيرت هذه الصيغة من اسم الفاعل لتدل على ما يدل عليـــــه المصدر من معنى . نحو : الفاضلة ، العافية ، الآمة ، العاقبة ، الخاتمة ، القائلـة (١) . وشواهد ذلك من القرآن الكريم :

١ــ قول الله تعالى : " وَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ " (٢) . أي : بطغيانهم .
٢ــ قول الله تعالى : " لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً " (٣) . أي : لغوا .

وأما شواهده من الشعر العربي :

١ــ قال الفرزدق (٤) :

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ... وَلَا خَارِجًا مِنْ فِـيَّ زُورُ كَلَامِ

أي : ولا خروجا .

٢ــ قال بشر بن أبي خازم (٥) :

كَفَى بِالنَّوْمِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي ... وَلَيْسَ لِنَأْيِهَا إِذْ طَالَ شَافِي

أي : كفاية .

٣ــ وقال آخر (٦) :

قُمْ قَائِمًا ، قُمْ قَائِمَـــا ... إِنِّي عَسِيتُ صَائِمَـــا

أي : قم قياما .

---

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣٧ ، دراسة نظرية تطبيقية في علـــــم الصرف : ١٢١ .
(٢) سورة الحاقة : آية ٥ ك .
(٣) سورة الغاشية : آية ١١ ك .
(٤) دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ١٢١ . والأعلم : ١/ ٧٠
(٥) الكناية في النحو : ٢ : ١٣٦ (وهو من الوافر) .
(٦) المصدر السابق في (٤)

فعول : وقد استعيرت هذه الصيغة أيضا من اسم المفعول لتدل على ما يدل عليه المصدر من معنى ، نحو : المجلود ، المرفوع (١) . ويرى الأشموني أن مجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليل نحو : جلد — جلدا — مجلودا ، وفي غيره كثير نحو : المجرَّب بمعنى التجربة (٢) . أما سيبويه فقد اعتبر ما جاء على زنة اسم المفعول مصدرا سماعيا .

وشواهد استعارة المصدر لصيغة (فعول) للدلالة على ما يدل عليه نحو :

١— قول الله تعالى : "بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ" (٣) أي : الفتنة .

٢— قول الراعي النميري (٤) :

حَتَّى إِذَا لَمْ يَتْرُكُوا لِعِظَامِهِ ... لَحْمًا وَلَا لِفُؤَادِهِ مَعْقُولًا

أي : عقل .

٣— من كلام العرب (٥) :

دَعْ مَعْسُورَهُ إِلَى مَيْسُورِهِ ... أي : عسره الى يسره .

لَيْسَ لِفُلَانٍ مَعْقُولٌ وَلَا مَجْلُودٌ ... أي : عقل ولا جلد .

---

(١) المفصل : ٢٢٠ — ٢٢١ .

(٢) شرح الأشموني : ٢٨٩/٢ .

(٣) الكتاب ٢ : ٢٥٠ .

(٤) سورة القلم : آية ٦ ك .

(٥) دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ١٣٢ .

(٦) المصدر السابق .

ب) فى اسم الفاعل

وقد حدد الصرفيون أيضا لاسم الفاعل صيغا معينة يأتى عليها قياسا من الفعل الثلاثى وغير الثلاثى(١) ، الا أن هناك صيغا أخرى تستعار من بعض الأنواع الأخرى من المشتقات لتدل على ما يدل عليه اسم الفاعل ، نذكر منها :

فَعْل : وهى من الصيغ الموضوعة قياسا للمصدر ، ولكنا نجدها يطرد استعمالها لتدل على ما يدل عليه اسم الفاعل ، نحو : رجل عَدْل ، أى : عادل ، غلام نَوْم ، أى : نائم ، يوم غَمّ ، أى : غائم ، ومنه قول الله تعالى : " أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا " (٢) أى : غائرا .

فَعَل : وهذه الصيغة أيضا من الصيغ الموضوعة قياسا للمصدر ، ولكنها تستعار للدلالة على ما يدل عليه اسم الفاعل من معنى ، نحو : ماء صَرَى ، أى : صرٍ (٣) ، معشر كَرَم ، أى : كرماء .

فِعْل : وهى من صيغ المصدر القياسية كذلك ولكنها تستعار لتدل على المعنى الذى يدل عليه اسم الفاعل ، نحو : رجل صِدْق ، أى : صادق .

فَعَل : وهى أيضا صيغة قياسية للمصدر الا أنها تأتى لتدل على ما يدل عليه اسم الفاعل أيضا نحو : رجل رِضَا ، أى مَرْضِىّ (٤) .

---

(١) راجع : ص ٢٠ من هذا البحث وما بعدها بعنوان : الصيغة الصرفية .

(٢) سورة الملك : آية ٣٠ ك .

(٣) أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٢٦٤ .

(٤) المصدر السابق .

فَعِيل : وهذه من الصيغ الموضوعة قياسا لتدل على المبالغة ، ولكنها تستعار لتدل على ما يدل عليه اسم الفاعل من معنى كقولهم : قدير بمعنى قادر ، رحيم بمعنى راحم[1] ، من الفعلين : قدر ، رحم الثلاثيين .

وقد تأتى صيغة (فَعِيل) لتدل على ما يدل عليه اسم الفاعل من غير الثلاثى ، مثل (مُفَاعِل) ، وذلك كقول الشاعر[2]:

إِذَا مَا صَنَعْتَ الزَّادَ فَالْتَمِسْ لَهُ أَكِيلًا فَإِنِّى لَسْتُ آكِلَهُ وَحْدِى

أى : مُآكِل .

فَعُول : وهى الصيغة القياسية لاسم المفعول من الثلاثى المجرد ، ولكنها قد تستعار لتدل على ما يدل عليه اسم الفاعل من معنى ، نحو : قول الله تعالى : " حِجَابًا مَسْتُورًا " (٣) وقوله سبحانه أيضا : " إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا " (٤) . أى ساترا ، وآتيا .

فَعُول : وهذه أيضا من الصيغ الموضوعة قياسا للمبالغة ، ولكنها تأتى لتدل على المعنى الذى يدل عليه اسم الفاعل ، نحو : غفور بمعنى غافر ، ومنه أيضا قول الله تعالى على لسان بنى اسرائيل لمريم : " وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا " (٥) . أى: باغيا .

---

(١) دراسات فى علم الصرف : ٤٣ ، دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ١٣١ .

(٢) دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ١٣١ .

(٣) سورة الاسراء : آية ٤٥ ك .

(٤) سورة مريم : آية ٦١ ك .

(٥) سورة مريم : آية ٣٨ ك .

حـ) فى اسم المفعـــول

حدد الصرفيون كذلك لاسم المفعول صيغا قياسية معينة يأتى عليهـــا ، سواء أكان فعله ثلاثيا أو زائدا عن ثلاثة أحرف ، ولكنا نجد صيغا أخرى قـــد تستعار من بعض المشتقات الأخرى لتدل على ما يدل عليه اسم المفعول ، نذكر منهـــا :

فَعِل : وهذه من الصيغ الموضوعة قياسا للصدر ، ولكنها قد تستعـــار للدلالة على ما يدل عليه اسم المفعول من معنى ، وذلك نحو :

١ـ قول الله تعالى : " هَذَا خَلْقُ اللَّهِ " (١) أى : مخلوق .

٢ـ قول الله تعالى : " وَلاَ تَقْتُلُوا الصَّيْدَ " (٢) أى : المصيد .

٣ـ قول الله تعالى : " جَعَلَهُ دَكًّا " (٣) أى : مدكوكا .

٤ـ قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم : " مَنْ أَحْدَثَ فِى أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ " (٤) أى : مردودا .

فَعَل : وهذه أيضا من صيغ المصدر القياسية ، ولكنها تستعار لتـــدل على المعنى الذى يدل عليه اسم المفعول ، نحو : قول جعفر بن علبة الحارثى(٥) :

هَوَاىَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدٌ جَنِيبٌ وَجُثْمَانِى بِمَكَّةَ مُوثَقُ

أى : مَهْوِىّ . وكذا قول العجاج (٦) :

(١) سورة لقمان : آية ١١ ك .
(٢) سورة المائدة : آية ٩٥ م .
(٣) سورة الأعراف : آية ١٤٣ ك .
(٤) صحيح مسلم : ١٨٦/٦ .
(٥) دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ١٣٢ .
(٦) خزانة الأدب ٢ : ٥ شاهد ٨٣ والصدر الب

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تِبْرَاكَا دَارَ لِسُعْدَى إِذْ هِيَ مِنْ هَوَاكَا

أى : مهويك . ومنه أيضا قول الله تعالى : " سِنِينَ عَدَدًا " (١) . أى : معدودة .
وقوله تعالى أيضا : " وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ " (٢) . أى : مجنى .

فَاعِل : وهذه هى الصيغة الموضوعة قياسا لاسم الفاعل من الثلاثى المجرد . ولكنها قد تستعمل لتدل على ما يدل عليه اسم المفعول من معنى . وذلك نحو :

١ــ قول الله تعالى : " خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ " (٣) أى : مدفوق .
٢ــ قول الله تعالى : " فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ " (٤) أى : مرضية .
٣ــ قول الأعشى (٥) :

لَوْ أَسْنَدَتْ مَيْتًا إِلَى صَدْرِهَا عَاشَ وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَى قَابِرِ
حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ

أى : المنشور .
٤ــ قول الحطيئة (٦) :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

أى : المطعوم المكسو .
هــ من كلام العرب (٧) : أَسَمَتْ الإِبِلُ فَهِيَ سَائِمَةٌ . أى : مسامة .

---

(١) سورة الكهف : آية ١١ ك .
(٢) سورة الرحمن : آية ٥٤ م .
(٣) سورة الطارق : آية ٦ ك .
(٤) سورة الحاقة : آية ٢١ ك .
(٥) دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ١٢٠ .
(٦) المصدر السابق .
(٧) أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٢٨٣ . دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ١٢١ .

فَعِيل : وهذه من الصيغ الموضوعة قياسا للمبالغة ، ولكنها قد تستعمار أيضا لتدل على ما يفيده اسم الفاعل من معنى ، نحو : حبيب ، أسير ، ذبيح ، كحيل ، طريح ، صريع ، عقير ، قتيل ، جريح ، وهي بمعنى : محبوب ، مأسور ، مذبوح ، مكحول ، مطروح ، مصروع ، مقهور ، مقتول ، مجروح . وكلها تدل على ما يدل عليه اسم المفعول المصوغ من الفعل الثلاثي المجرد (١).

كما تستعار (فعيل) أيضا لتدل على ما تدل عليه صيغة (مُفْعَل) وهي الصيغة الموضوعة قياسا لاسم المفعول من غير الثلاثي . نحو : طليق ، بديل ، قعيد ، فريد ، عليل ، وهذه بمعنى : مطلق ، مبدل ، مقعد ، مفرد ، معتل (٢).

فَعُول : وهذه من صيغ المبالغة القياسية الا أنها قد تأتي لتدل على مايفيده اسم المفعول من معنى أيضا ، نحو : جزور ، ركوب (٣). بمعنى : مجزور ، مركوب .

فِعْل : وهذه من صيغ المصدر القياسية ، الا أنها قد تأتي أيضا لتدل على معنى اسم المفعول نحو : حِمْل ، حِبّ ، رِعْي ، قِطف ، ذِبْح ، نقد قال الله تعالى : " وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ "(٤). أي : مذبوح . وقد جاء

---

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٨٣ ، دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ١٢١ .

(٢) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٨١ ، دراسات في علم الصرف : ٥١.

(٣) دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ١٣٢ .

(٤) سورة الصافات : آية ١٠٧ ك .

فى المثل العربى : أسمع جعجعة ولا أرى طِحْناً (١). أى : ملحونا.
ويقال أيضا : هذا حِمْل بعير ، وفلان حِبْرٌ . أى : محمول ، معيين .

ومنه أيضا قول الله تعالى : " وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ " (١). أى : معلومـــه .

---

(١) دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ١٣١ — دراسات فى علـــــم الصرف : ٥١ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٥٥ م.

د — في الصفة المشبهة

وفي الصفة المشبهة أيضا قد تقترض بعض الصيغ من بعض المشتقات الأخرى لتدل على ما تدل عليه الصفة المشبهة من معان ، بخلاف ما وضعه لها الصرفيون من صيغ محددة . ومن هذه الصيغ المقترضة من مكانها الأصلي لتدل على معان غير المعاني التي وضعها الصرفيون لتدل عليها أصلا ما يلي :

أَفْعَل : وهذه قد وضعها الصرفيون لتدل على العيوب الظاهرة (١) ، الا أنها تستعار لتدل على العيوب الباطنة التي يدل عليها بصيغة (فَعِل) قياسا ، نحو : أحمق ، أوجر أي خائف .

فَعِل : وهذه أيضا قد خصصها الصرفيون لتدل على العيوب الباطنة (٢) ، الا أنها قد تستعار لتدل على العيوب الظاهرة التي يدل عليها بصيغة (أَفْعَل) قياسا . نحو : شمط ، حدب ، كدر ، قمص (٣) .

فَعْلان : وقد تستعار للدلالة على ما يُدَل عليه بصيغة (فَعِل) لما يلازمه من حرارة البدن نحو (غَضِب) ، فتأتي على فعلان نحو : غضبان (٤) . ظمآن ، وعطشان .

فعيل : وهذه قد تقترض أيضا لتدل على ما تدل عليه صيغة (فَعِل) من معنى نحو : سقيم ، مريض ، بخيل ، كريم .

---

(١) راجع ص ٢٠ من هذا البحث بعنوان : الصيغة الصرفية ، ومابحددها .
(٢) المرجع السابق .
(٣) دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ١٣١ .
(٤) دراسات في علم الصرف : ٥٤ ، المصدر السابق : ١٣٨ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٧٧ .

ويلاحظ أن (فعيل) في الضاعف والمنقوص اليائي أكثر ، نحو : الطبيب ، اللبيب ، التقي ، الشقي (١).

هـ) في اسم الآلة

حدد الصرفيون لاسم الآلة صيغا ثلاثة قياسية هي : مِفْعَل ، مِفْعَال ، مِفْعَلَة . ولكن مجمع اللغة العربية القاهري قد أضاف اليها صيغا أخرى ، وأوصى باتباع المسموع منها نظرا لكثرة استعماله ودورانه على الألسنة (٢) ، وبالنظر في هذه الصيغ الجديدة التي أقرها المجمع اللغوي لاسم الآلة ، نجد بعضها استعارا من أنواع أخرى من المشتقات للدلالة على ما يدل عليه اسم الآلة ، وذلك نحو :

فَاعِلَة : وهي من صيغ اسم الفاعل الثلاثي ، ولكنها تستعار للدلالة على اسم الآلة لكثرة استعمالها وورودها في كلام العلماء والأدباء فضلا عن العامة ، مما جعل المجمع اللغوي القاهري يرى التوصية باتباعها ، ومثال ذلك : الساقية (٣).

فاعول : وهذه أيضا من الصيغ التي روعي استخدامها للدلالة على المبالغة ، الا أنها لكثرة دورانها على الألسنة ، واطراد استعمالها للدلالة على اسم الآلة ، فقد رأى مجمع اللغة العربية الأخذ بالمسموع منها على وجه الاستعارة الى هذا المجال الجديد ، ومثال ذلك : الشاطور ، الناقور ، الماعون (٤).

(١) دراسات في علم الصرف : ٥٤ ، دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ١٣٨ ، ١٣٩ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٧٧ .
(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ١ : ٣٥ ، ٢١٧ — ٢٢١ .
(٣) دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ١٤٦ .
(٤) المصدر السابق ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٩٠ .

فَعَّالَة : وهى أيضا من الصيغ التى حددها الصرفيون للدلالة على المبالغة ، الا أنها قد تستعار للدلالة بها على اسم الآله ، وذلك نظرا لكثرة استعمالها أيضا ، نحو : ثلاجة ، غسالة ، سماعة (١) ، وقد رأى المجمع اللغوى الأخذ بالمسموع منها أيضا .

مما تقدم نرى أن الصيغ الصرفية قد يستعار بعضها من بابها الأصلى الذى وضعت له ابتداء ، لكى تدل على ما يدل عليه باب آخر من معان ، وذلك لأغراض معنوية تتصل بالمعنى المراد من التركيب الذى تنقل اليه الصيغة ، كالمبالغة ، أو التكثير ، أو التقليل ، الى غير ذلك من المعانى التى تؤدى لصيغ بعينها ، وبصيغ واستعارة صيغة من مكانها لتؤدى معنى فى مكان آخر ، هو ما أطلق عليه الصرفيون اسم " تخارض الصيغ " ، وهم حين يأتون هذا العمل لا يأتونه اعتباطا ودون هدف ، وانما يلجأون اليه وهم يريدون به وجها يتعلق بالمعنى الذى يهدفون اليه على وجه من الدقة فى التعبير ، ويُسْر فى التفهيم والانتهام .

---

(١) كتاب مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما : ٣٥ .

—٢—

صيغ لم يعدها الصرفيون قياسية رغم كثرة ترددها

عرفنا — فيما تقدم — أن الصيغ الصرفية ان هى الا قوالب قد صاغها الصرفيون ليصبوا فيها مادتهم اللغوية ، لكى تكون وسيلة يسهل بواسطتها التمييز بين الألفاظ من حيث نوعها واشتقاقها وردها الى أصولها ، علاوة على كون هذه الصيغ قرينة على الأبواب النحوية من حيث الدلالة على معنى التركيب اللغوى وبيان العلاقة بين مكوناته (١) . فقد جعلوا للأسماء صيغا ، وللصفات أخرى ، وللأفعال صيغا غير التى للأسماء والصفات (٢) . وكان هدفهم من ذلك أن تكون هذه الصيغ ضوابط تعصمهم من الخطأ حين التقعيد للغة ، وتحفظهم من الخلط بين هذه الأجناس الثلاثة التى جعلوها الأساس لما يتألف منه الكلام العربى الفصيح (٣) .

ولكن الصرفيين عندما جاءوا الى مرحلة التطبيق بين هذه الصيغ الصرفية وبين ما هو ماثل بين أيديهم من التراث اللغوى الفصيح : وجدوا أن ما وضعوه من ضوابط لا يشمل كل ما هو مسموع ، ولا يحيط بكل ماهو مستخدم فعلا من اللفظ العربى الأصيل ، ومن ثم أطلقوا على ما يندرج تحت هذه الضوابط لفظ (القياس) ، وما نبا عنها أطلقوا عليه لفظ (المسموع) رغم أنه يبدو — فى بعض الأحيان — كثيرا مطردا ، ولا يجد الباحث تبريرا لعدم اعتبارهم هذا الكثير المطرد قياسيا ،

---

(١) راجع ص١٢٩ من هذا البحث بعنوان : الصيغة قرينة لفظية على أبواب النحو .

(٢) راجع ص ٢٠٠ من هذا البحث بعنوان : الصيغة الصرفية .

(٣) هذه الثلاثة علاوة على الأقسام الأربعة الأخرى وهى : الضمير ، الخالفة ، الظرف ، الأداة .

الا أن يكون تحكم القواعد ، التى خلقها الصرفيون بأيديهم ، ثم أصبحت قيـــودا عليهم لا يجدون منها فكاكا ولا يستطيعون منها مهربا .

وتبيانا لهذا الذى نحن بصدده ، سوف نتتبع هذه الصيغ التى يطـــرد استخدامها ويكثر جريانها على ألسنة العرب الفصحاء دون أن يحدها الصرفيـــون قياسية ، وذلك فى مظانها من أبواب الصرف حتى نستبين من ذلك مدى ما وسع فيه الصرفيون من جراء نتيجة خضوعهم لتلك القواعد التى أصبحت سيوفا مسلطة على رقابهم بعد أن كانت روابط لحفظ اللغة وصيانتها .

أ) مصـــادر الفعـــل الثلاثـــى

لا جدال بين الصرفيين فى كثرة الصيغ الواردة من مصدر الفعل الثلاثـــى ، كثرة تعاصت عن الضبط والتحديد ، حيث لم تجر مصادر الثلاثى على صيغ معينـــة شأنها فى ذلك شأن أفعالها — الماضى منها والمضارع — التى مدار النطق فيهـــا على ما يسمع من حَمَلَةِ اللغة وينقل عن معاجمها ، وما ضوابط الصرفيين التـــى دونوها منها الا للتقريب والرجوع اليها عند الحاجة ، بخلاف الأفعال الزائـــدة على ثلاثة ، فانها تسير على نظام معين مستقر لا يتغير ولا يتبدل فى كل مـــن الماضى والمضارع ، ومن ثم كانت مصادرها جارية على قاعدة ثابتة مثلها ، ولـــذا كانت مصادر الثلاثى على أوزان شتى من التفاوت بينها فى الكثرة والقلة والنـــدرة والشذوذ ، مما أدى الى اختلاف الصرفيين فى القياسية منها والسماعية (١) .

فقد ذكر ابن الحاجب فى الكافية أن المصدر من الثلاثى المجرد سماعى (٢) . وذكر أبو زيد أحمد بن سهل أن مصادر الفعل الثلاثى لا تُدْرَك الا بالسماع لكثـــرة ما يقع فيه من الاختلاف ، ولأنها لم تجىء على جهة يمكن فيها القياس ، فقالـــوا : ذهب — ذهابا ، وقطع — قطعا ، ودخل — دخولا ، ونظر — نظرا ، فجعلـــوا

(١) تصريف الأسماء : ٤٩ .
(٢) الكافية : ٩٢ .

المصدر على (فَعْل) ، و (فِعَال) و (فُعُول) و (فَعَل) ، فاختلافها لايمكن حملها على القياس ، وانما المرجع فيها الى السماع (١).

واذا رجعنا الى كتاب سيبويه نجده عندما يذكر المصادر يشير — ولو في غير وضوح صريح — الى وجود صيغ قياسية وأخرى سماعية من الأفعال الثلاثية المجردة ، حيث يقول : " ... فانما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ، ولايقاس عليها ، ولكن الأكثر قياس عليه " (٢). ثم يأتي الأشموني فيشرح رأي سيبويه قائلا في وضوح وصراحة تامة : " والمراد بالقياس هنا أنه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره ، فانك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيس مع وجود السماع " (٣).

وكذلك ابن مالك عند بحثه لمصادر هذا النوع من الأفعال ، يقسمها الى مصادر قياسية وأخرى سماعية (٤).

---

(١) التذييل والتكميل : ٧/٥ .

(٢) الكتاب : ٨/٤ (باب بناء الأفعال التي هي أعمال ... الخ).

(٣) شرح الأشموني : ٥٦٦/١ .

(٤) حيث يقول في ألفيته :

فَعْلَ قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ رَدَّ رَدَّا
وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ ... كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَفَلَلْ
وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا ... لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَقَعَدَا
مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالَا ... أَوْ فَعَلَانًا قَادِرٌ أَوْ فَعَالَا
فَأَوَّلٌ كَذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى ... وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا
لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ ... سَيْرًا وَصَوْتًا الفَعِيلُ كَصَهَلْ
فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعَلَا ... كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزَلَا
وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى ... فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَا

واذا نظرنا فى شرح شافية ابن الحاجب ، نجد الرضى الاسترابادى يبين المصدر الغالب فى كل باب من أبواب هذا النوع من الأفعال (١) ، ومن كلامه هذا يفهم أن ما يقصده بالمصدر الغالب إنْ هو الا المصدر القياس ، أى أن من بين مصادر الثلاثى ماهو قياسى ، وما هو سماعى .

مما تقدم ، يتضح لنا أن مصادر الأفعال الثلاثية المجردة لها صيغ معينة ، وضعها الصرفيون لتكون ضوابط لهذه المصادر ، فما وافقها من الملفوظ العربى الفصيح ، كان قياسيا ، وما خالفها وخرج عليها كان سماعيا ، أى يحفظ ولا يقاس عليه . وما علينا الآن الا أن نبدأ بذكر الصيغ القياسية لمصادر الفعل الثلاثى ، ثم نتبعها بالصيغ التى لم يعدها الصرفيون قياسية رغم كثرة ترددها على ألسنة العرب الفصحاء .

نعلم أن للفعل الماضى الثلاثى أوزان ثلاثة :

١ــ (فَعَل) بفتح العين . ويكون متعديا كضربه ، ولازما كقعد .
٢ــ (فَعِل) بكسر العين . ويكون متعديا كفهم الدرس ، ولازما كرضى .
٣ــ (فَعُل) بضم العين . ولا يكون الا لازما كشرف ، كرم .

فأما (فَعَل) بالفتح ، و (فَعِل) بالكسر المتعديان ، فقياس مصدرهما (فَعْل) كضرب ــ ضربا ، رد ــ ردا ، فهم ــ فهما ، أمن ــ أمنا ، الا اذا دل الأول على حرفة فقياسه (فِعَالَة) كخاط ــ خياطة ، حاك ــ حياكة (٢) .

وأما (فَعِل) بالكسر اللازم ، فمصدره القياسى (فَعَل) كفرح ــ فرحا ، جوى ــ جوى ، شل ــ شللا ، الا إنْ دل على حرفة أو ولاية فمصدره القياس على (فِعَالة) كوَلِيَ عليهم ــ ولاية ، وان دل على لون فمصدره القياس على (فُعْلَة)

---

(١) شرح الشافية : ١/ ١٥٣ ــ ١٦٣ .
(٢) هذا العرف فى فن الصرف : ٦٩ .

كحَوِيَ — حُوَّة ، حَوِرَ — حُوَرَة ، أو كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره (الفُعُول) كأزف الوقت — أزفا ، قدم من السفر — قدوما ، صعد في السلم — صعودا (١).

وأما (فَعَل) بالفتح اللازم ، فقياس مصدره (فُعُول) كقعد — قعودا ، جلس — جلوسا ، نهض — نهوضا ، ما لم تعتل عينه ، وإلا كان على (فَعْل) كسير ، أو (فِعَال) كقيام ، أو (فِعَالَة) كنياحة ، وما لم يدل على امتناع والا فقياس مصدره (فِعَال) كأبى — اباء ، نفر — نفارا ، جمح — جماحا ، أبق — إباقا ، أو على تقلب فقياس مصدره (فَعَلَان) كجال — جولانا ، وغلى — غليانا ، أو على داء فقياس مصدره (فُعَال) كمشى بدابته — مشاء ، أو على سير فقياس مصدره (فَعِيل) كرحل — رحيلا أو على صوت فقياس مصدره (الفُعَال) و (الفَعِيل) كصرخ — صراخا ، عوى الكلب — عواء ، صهل الفرس صهيلا ، نهق الحمار — نهيقا ، زأر الأسد — زئيرا ، أو على حوفة أو ولاية فقياس مصدره (فِعَالَة) كتجر — تجارة ، عرف على القدم — عرافة ، اذا تعلم عليهم ، وسفر بينهم — سفارة ، اذا أصلح .

وأما (فَعُل) بضم العين فقياس مصدره (فُعُولَة) كصعب الشيء — صعوبة وعذب الماء — عذوبة ، و (فَعَالَة) بالفتح كبلغ — بلاغة ، فصح — فصاحة ، صرح — صراحة (٢).

هذا ما كان من أمر الصيغ القياسية التي صاغها الصرفيون لمصادر الفعل الثلاثي المجرد ، ولكن بقي الكثير من الصيغ الكثيرة الدوران على ألسنة العرب الفصحاء ، وورد السماع بها كثيرا ، واطرد استخدامها فيما وصلنا

---

(١) شذا العرف في فن الصرف: ٦٩ — ٧٠ .

(٢) شذا العرف في فن الصرف : ٧٠ .

من تراث الأقدمين ، ولكن الصرفيين لم يدخلوها ضمن قياسهم واعتبروها مما يحفظ ولا يقاس عليه ، وأطلقوا عليها لفظ (المسموع) ، ومن هذه الصيغ السماعية :

فَعْل : وقد مر بنا أن صيغة (فَعْل) هي قياس مصدر الفعل الثلاثي المتعدي سواء كان مفتوح العين أو مكسورها ، ولكنا نلاحظ اطراد وروده وكثرة استخدامه مصدرا للأفعال اللازمة منها ، علاوة على المضموم العين أيضا . فمن مفتوح العين مثل : سعى ـ سعيا ، ضن ـ ضنا ، فاز ـ فوزا ، عدا ـ عدوا ، حج ـ حجا .

ومن مكسور العين مثل : يئس ـ يأسا ، وجِد ـ وجدا .
ومن مضموم العين مثل : ضعف ـ ضعفا ، ظرف ـ ظرفا ، سرد ـ سردا (١) .

فَعَل : وقد جاءت مصادر لأفعال ثلاثية على صيغة (فَعَل) خالفت بها صيغة (فَعْل) القياسية على النحو التالي :

من مفتوح العين مثل : طلب ـ طلبا .
من مكسور العين مثل : عمل ـ عملا ، هوِيَ ـ هوًى ، صَدِيَ ـ صدأً .
من مضموم العين مثل : شرف ـ شرفا ، كرم ـ كرما .

فَعِل : وقد جاءت مصادر لأفعال ثلاثية على صيغة (فَعِل) خالفت بها القاعدة مثل : من مفتوح العين نحو : كذب ـ كذبا .

من مكسور العين نحو : لعب ـ لعبا ، ضحك ـ ضحكا (٢) .

---

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٦ .
(٢) الكتاب ٢ : ٢١٥ ـ ٢١٦ .

فُعُل : كما جاءت أيضا مصادر للثلاثي على هذه الصيغة :

من مفتوح العين نحو : كفر — كفرا ، جاع — جوعا ، ساء — سوءا ، ذل — ذلا ، شغل — شغلا .

من مكسور العين نحو : حزن — حزنا ، سكر — سكرا ، رشد — رشدا ، بخل — بخلا ، شرب — شربا ، سخط — سخطا ، ود — ودا .

من مضموم العين نحو : حسن — حسنا ، قبح — قبحا ، طهر — طهرا ، حمق — حمقا ، زهد — زهدا .

فُعَل : وجاءت أيضا مصادر للثلاثي على صيغة (فُعَل) :

من مفتوح العين نحو : سرى — سُرًى ، هدى — هُدًى (١) .
من مكسور العين نحو : تَقِيَ — تُقًى (٢) .

فِعْل : كما جاءت مصادر للثلاثي على صيغة (فِعْل) كما يلي :

من مفتوح العين نحو : فعل — فعلا ، سحر — سحرا ، فسق — فسقا ، قال — قيلا ، حج — حجا ، كذب — كذبا .

---

(١) ويرى ابن يعيش في شرحه للمفصل ، وكذا الرضي في شرحه للشافية أن المصدرين (هُدًى وسُرًى) لا ثالث لهما على زنتهما حيث يقول ابن يعيش : " ليس في المصادر ما هو " على " فُعَل " الا الهدى والسرى " تصريف الأسماء : ٥٦ .

(٢) ورد كلام كثير عن أبي العباس المبرد وسيبويه والزجاج حول صحة المصدر (تُقًى) فوقفنا عنه صفحا خشية الاستطراد والاسهاب ، في موضوع تناولته أمهات الكتب الصرفية والنحوية ، فمن شاء الاحاطة به فعليه الرجوع اليه في مظانه كالمخصص ١٤ : ١٦٠ — ١٦١ ، شرح الشافية ١ : ١٥٧ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٢٨ — ٢٢٩ .

من مكسور العين نحو : فقه ـ فقها ، حذق ـ حذقا ، روى ـ ريا .
من مضموم العين نحو : حلم ـ حلما .

فَعَل : وقد جاءت مصادر للثلاثي أيضا على صيغة (فِعَل) على النحو التالي :
من مكسور العين نحو : شبع ـ شبعا ، غنى ـ غنى ، رضى ـ رضى .
من مضموم العين نحو : عظم ـ عظما ، غلظ ـ غلظا (١) .

فَعْلَة : وجاءت أيضا مصادر للثلاثي على صيغة (فَعْلَة) كما يلي :
من مكسور العين نحو : رحم ـ رحمة ، خشى ـ خشية .
من مضموم العين نحو : كثر ـ كثرة .

فَعَلَة : وكذلك جاءت عليها مصادر للثلاثي أيضا :
من مفتوح العين نحو : جلب ـ جلبة ، غلب ـ غلبة .

فَعِلَة : وجاءت عليها أيضا مصادر للفعل الثلاثي :
من مفتوح العين نحو : سرق ـ سرقة .

فُعْلَة : ومثال ما جاء على صيغة (فُعْلَة) من مصادر الثلاثي :
من مفتوح العين نحو : جرؤ ـ جرأة .
من مكسور العين نحو : قوى ـ قوة .

فِعْلَة : وجاءت أيضا مصادر للثلاثي على صيغة (فِعْلَة) :
من مفتوح العين نحو : قل ـ قِلَّة ، عف ـ عِفَّة ، ذل ـ ذِلَّة .

فُعُول : وجاءت مصادر للثلاثي على صيغة (فُعُول) في غير الحالات التي تكون قياسية فيها ، كأن تكون مصدرا لـ(فَعَل) اللازم مما لا يدل على امتناع أو صوت أو سير أو داء أو مهنة أو حركة أو اضطراب . حيث جاءت :

---

(١) هذا الصرف في فن الصرف : ٧١ .
(٢) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣٣ .

من مفتوح العين نحو : نفر ــ نفورا ، جحد ــ جحودا ، وثب ــ وثوبا .
من مضموم العين نحو : مكث ــ مكوثا .

فِعَال : وجاءت أيضا مصادر للثلاثي على صيغة (فِعَال) في غير الحالات التي تكون قياسية فيها ، وهي عندما تكون مصدرا لـ (فَعَل) اللازم فيما دل على اباء أو نفور أو انتهاء زمان الفعل ، فقد سمعت في الآتي :

من مفتوح العين نحو : كتب ــ كتابا ، قام ــ قياما ، صام ــ صياما ، آب ــ ايابا .
من مكسور العين نحو : لقي ــ لقاء (١) .

فِعَالَة : كما جاءت أيضا مصادر للفعل الثلاثي على صيغة (فِعَالَة) في غير الحالات التي تكون قياسية فيها ، وهي حينما تكون مصدرا لما دل على مهنة أو صنعة من الأفعال ، فقد جاءت من مفتوح العين نحو : زاد ــ زيادة ، حمى ــ حماية ، زار ــ زيارة ، عاد ــ عيادة ، ناح ــ نياحة .

فَعَال : وجاءت عليها مصادر للثلاثي على النحو التالي :
من مفتوح العين نحو : حصد ــ حصادا ، زال ــ زوالا ، دام ــ دواما ، قضى ــ قضاء .

من مكسور العين : نحو : نشط ــ نشاطا ، سمح ــ سماحا ، رشد ــ رشادا ، شقي ــ شقاء .
من مضموم العين نحو : جمل ــ جمالا ، وسم ــ وسامة (٢) .

---

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣٣ .
(٢) المصدر السابق .

فَعَالَة : وقد جاءت مصدرا فى غير (فَعُل) حيث تكون مصدرا مقيسا لها على النحو التالى :

من مفتوح العين نحو : نبه — نباهة ، فهر — فهارة .

من مكسور العين نحو : جهل — جهالة ، شقى — شقاوة (١) .

فَعْلان : وجاءت مصادر للثلاثى على صيغة (فَعْلان) على النحو التالى :

من مفتوح العين نحو : حرم — حرمانا ، عرف — عرفانا ، وجد — وجدانا .

من مكسور العين نحو : رضى — رضوانا ، غشى — غشيانا .

فُعْلان : كما جاءت مصادر للثلاثى على صيغة (فعلان) كما يلى :

من مفتوح العين نحو : شكر — شكرانا ، كفر — كفرانا ، رجح — رجحانا ، غفر — غفرانا (٢) .

هذا ما كان من أمر الصيغ الصرفية التى يكثر ترددها ، ويشيع دورانها على ألسنة علماء اللغة والنحو والأدب وغيرهم من الفصحاء ، ولكن الصرفيين لم يعدوها قياسية فى مصادر الأفعال الثلاثية ، وجدير بالذكر أن هناك صيغا أخرى غيرها ضربنا عنها صفحا لعدم شهرتها ، وندرة استخدامها حيث تعتبر من المهمل ، وانما المعول على الشائع المطرد دون اعتبار قياسيته .

وأما الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف ، فانها تسير على نظام معين مستقر لا يكاد يتغير ولا يتبدل فى كل من الماضى والمضارع ، ومن ثم كانت مصادرها جارية على قاعدة ثابتة مثلها ، أى أن لها أقيسة ثابتة لا يختلف عليها الصرفيون ، وأن معنى القياس فيها الاطراد الدائم ، ومن المعلوم أن الأفعال التى تتجاوز

---

(١) أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٢٣٤ .

(٢) شذا العرف فى فن الصرف : ٧١ .

الحروف الثلاثة بالنظر الى المنطوق بها ، وعدم ملاحظة التجرد فيها والزيادة ، تكون رباعية وخماسية وسداسية ، ولكل منها مصادر قياسية خاصة بها (١).

وقد سمعت بعض صيغ لمصادر الزائد على ثلاثة مما لا يجوز على الأقيسة التي حددها الصرفيون ، ولكن لندرة دورانها وقلة جريانها على الألسنة ، ضربنا عنها صفحا ، حيث ينصرف اهتمامنا في بحثنا هذا الى التعرف على الصيغ الشائعة الكثيرة التردد على ألسنة الفصحاء من الصرفيين والنحاة والأدباء .

---

(١) وعن مصادر غير الثلاثي يقول ابن مالك في الألفية :

وَغَيْرُ ذِي ثَلاثَةٍ مَقِيسُ ... مَصْدَرُهُ كَقَدَّسَ التَّقْدِيسُ
وَاسْتَصْحِذْ اسْتِصَاذَةً ثُمَّ أَقِمْ ... إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا التَّالِي زَمْ
وَزَكِّ تَزْكِيَةً وَأَجْمِلاَ ... إِجْمَالَ مَنْ تَجَمَّلاً تَجَمُّلاَ
وَمَا يَلِي الآخِرَ وَافْتَحَا ... مَعَ كَسْرِ تَلْوِ الثَّانِي مِمَّا افْتُتِحَا
بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا ... يُرْبَعَ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَسْلَمَا
فِعْلاَلٍ أَوْ فَعْلَلَةً لِفُعْلُلاَ ... وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لاَ أَوَّلاَ
لِفَاعِلٍ فُعَالُ وَالْفَاعَلَةْ ... وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

(الألفية : ٤٠ — ٤١) .

ب) الصـــدر الميمـــى

اختص هذا الصدر بوصف (الميمى) لأنه تميز بميم زائدة فى أولـــه ، وان شارك الصدر العام فى مجرد الدلالة على الحدث ، فيقال فى تعريفه " هـــو ما دل على الحدث ، وبدىء بميم زائدة على غير بناء (فاعلة) (١) ، وقياسه :

فَعَل : من الفعل الثلاثى المجرد متى كان فعله غير المثال الواوى الصحيـــح اللام ، سواء أكان الفعل بعد ذلك صحيح اللام أم معتلها ، وســـواء أكانت عين مضارعه مفتوحة أم لا ، وذلك نحو : طلع ـ مطلع ، تاب ـ متاب نام ـ منام ، ساق ـ مساق ، حيا ـ محيا ، مات ـ ممات ، وشواهـــده من القرآن الكريم : " حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ " (٢) ، " يَتُوبُ إِلَى اللـــهِ مَتَابًا " (٣) ، " وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ " (٤) ، " إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِـــذٍ الْمَسَاقُ " (٥) ، " سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ " (٦) .

فَعِل : من الفعل الثلاثى المجرد المثال الواوى صحيح اللام ، ويرى سيبويـــه أن يكون عائدة على ما تقدم مكسور العين فى المضارع (٧) ، وتابعـــه

(١) أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٢٢١ ، تصريف الأسماء : ٧٢ ، دراسات فى علم الصرف : ٥٥ .
(٢) سورة القدر : آية ٥ ك .
(٣) سورة الفرقان : آية ٧١ ك .
(٤) سورة الروم : آية ٢٣ ك .
(٥) سورة القيامة : آية ٣٠ ك .
(٦) سورة الجاثية : آية ٢١ ك .
(٧) الكتاب ٢ : ٢٤٦ ـ ٢٤٧ .

على ذلك الرضى الاستراباذى (١) ، خلافا لابن الحاجب الذى يرى ما يراه الطائفون من أن المصدر الميمى فى الثلاثى المجرد يكون على (مَفْعَل) قياسا مطردا (٢). وذلك على نحو : وضع — موضعا ، وعد — موعدا ، وقف — موقفا ، ومن شواهده فى القرآن الكريم: " إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ " (٣).

أما من غير الثلاثى فيأتى المصدر الميمى على زنة مضارعة مع ابدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، ومثال ذلك قول الله تعالى فى كتابه الكريم : " وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ " (٤) ، " إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ " (٥) ، " وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ " (٦) ، " وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ " (٧) ، " وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى " (٨) ، " وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ " (٩) ، ومنه أيضا قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: "... مَا بَعْدَ الْمَوْتِ مِنْ مُسْتَعْتَبٍ" (١٠).

(١) شرح الشافية ١ : ١٦٨ — ١٧١ .
(٢) أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٢٢٢ ، تصريف الأسماء : ٧٤ .
(٣) سورة هود : آية ٨١ ك .
(٤) سورة الاسراء : آية ٨٠ م .
(٥) سورة القيامة : آية ١٢ ك
(٦) سورة الشعراء : آية ٢٢٧ م .
(٧) سورة سبأ : آية ١٩ ك .
(٨) سورة النجم : ٤٢ ك .
(٩) سورة القمر : ٤ ك .
(١٠) صحيح البخارى : ٦٧/٥ .

هذا ما كان من أمر الصيغ القياسية التي يأتي عليها المصدر الميمي ، ولكن هناك صيغا أخرى تأتي على غير القياس ، فيحفظها الصرفيون الى السماع ، ورغم كثرة ترددها واطراد استخدامها على ألسنة فصحاء العرب ، ومن هذه الصيغ السماعية التي لم يعدها الصرفيون قياسية :

مَفْعِل : وقد جاءت من الفعل الصحيح الفاء الذي قياسه (مَفْعَل) نحو : رجع — مرجعا ، فقد قال الله تعالى : " إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَّرْجِعُكُمْ " (١) ، وحاضت — محيضا ، فقد قال الله تعالى أيضا : " وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى " (٢) ، وعجز — معجزا ، وكبر — مكبرا (٣) .

مَفْعِلة : وقد جاءت من الفعل الصحيح الفاء على غير القياس أيضا ، نحو : عاش — معيشة ، عصى — معصية ، عرف — معرفة .

---

(١) سورة الأنعام : آية ١٦٤ ، وسورة الزمر : آية ٧ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٢٢ .

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٤٢ ، دراسات في علم الصرف : ٥٥ .

ح) اسم الفاعل

هو اسم مصوغ من المصدر للدلالة على ما وقع منه الفعل أو قام به ، على وجه الحدوث (١).

ويصاغ قياسا من الفعل الثلاثي المجرد على صيغة (فَاعِل) غالبا نحو : ناصر ، ضارب ، قاتل ، بائع (٢). أما من غير الثلاثي فيصاغ على زنة مضارعه مع ابدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر — ان كان مفتوحا — نحو : مدحرج ، منطلق ، مستخرج (٣).

هذه هي الصيغ القياسية التي حددها الصرفيون لاسم الفاعل بقطع النظر عن التفصيل الذي ذكره ابن مالك في ألفيته (٤) ، وعنيت به مصنفات الصرف ومطولاته ، ولكن ثمة صيغا أخرى يكثر ترددها على ألسنة العلماء ، ويطرد استخدامها في أقوال الفصحاء ، دون أن يحددها الصرفيون قياسية بل يعزونها الى السماع ، نذكر منها :

فَاعِل: وتجيء من غير الثلاثي الذي قياسه (مُفَعِّل) نحو : أعجب المكان فهو عاشب ، وأيفع الغلام فهو يافع ، ابقلت الأرض فهي باقل (٥).

---

(١) هذا الصرف : ٧٥ ، دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ١١٤ .
(٢) هذا الصرف : ٧٥ ، دراسات في علم الصرف : ٤٠ .
(٣) المصدران السابقان .
(٤) ألفية ابن مالك : ٤١ .
(٥) هذا الصرف : ٧٥ ، دراسات في علم الصرف : ٤٣ .

مُفَعَّل : وتأتي من غير الثلاثي كذلك الذي قياسه (مُفَعِّل) نحو : أحصن فهو مُحْصَن (١) ، وألقح فهو ملقح بمعنى أقلح ، أسهب فهو مسهب (٢).

فعيل : وتأتي من الثلاثي المجرد الذي قياسه (فَاعِل) ، ويكثر أن يكون فعيل بمعنى فاعِل نحو : حليف ، رفيق ، جليس ، حسيب ، ومنه قول الله تعالى : "وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا" (٣).

---

(١) الظاهر أن هذا أتى من جهة المعنى ، والمراد أن الرجل أحصن نفسه ، أو أحصنته زوجته .

(٢) هذا الصرف : ٧٥ ، دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ١٢٠ .

(٣) دراسات في علم الصرف : ٤٣ .

د) صيغ المبالغة

اذا أريد الدلالة على الكثرة والمبالغة فى اتصاف الذات بالحدث ، حُوِّلَت صيغة اسم الفاعل الى صيغ أخرى تسمى (صيغ المبالغة) ، ويرى بعض الصرفيين أنها لا تجيء الا من الثلاثى المتعدى ، وأن ما جاء على أوزانها من اللازم انما هو صفة مشبهة (١) ، الا أن سيبويه يأتى بها فى كتابه من اللازم والمتعدى ، وكذلك ابن خالويه فى شرح الفصيح (٢) ، وتابعهما على ذلك الرضى الاستراباذى فى شرحه للشافية (٣) ، وقد حدد الصرفيون للمبالغة صيغا خمسة هى :

فَعَّال: نحو : عالم ، نصار ، شراب ، وقد قال الله تعالى : " فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ " (٤) ، وقال القائل (٥) :

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا لَهَا جِلْدَهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَالُ

مِفْعَال: نحو : مقدام ، منحار ، مقوال ، مهذار ، مضحاك .

فعول : نحو : غفور ، شكور ، قؤول ، فخور ، رسول . وفى هذا يقول أبوذئب الهذلى (٦) :

---

(١) دراسات فى علم الصرف : ٤٤ .

(٢) المزهر ٢ : ٢٤٣ .

(٣) شرح الشافية : ٢ / ١٣٦ وما بعدها .

(٤) سورة هود : آية ١٠٧ ك .

(٥) دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ١٢٢ .

(٦) أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٢٧١ .

قَلَّ مِنْهُ مَا هْتَاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

فَعِيل : نحو : عليم ، سميع ، بصير ، رحيم ، قدير ، خبير .

فَعِل : نحو : حذر ، هذر ، ورع ، عجل ، وفى هذا يقول الشاعر (١) :

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ

هذه هى الصيغ الخمسة القياسية التى حددها الصرفيون للمبالغة ، ولكن هناك أيضا صيغا أخرى يكثر جريانها على ألسنة الفصحاء ، ويطرد ترددها ، دون أن يعدها الصرفيون قياسية وانما يعدونها للسماع ، ومنها :

فاعول : نحو : فاروق ، وهو ما لُقِّبَ به أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وهو أبلغ من (فَعُّول) لأن زيادة المبنى تدل على زيادة فى المعنى (٢) .

فُعَّيل : نحو : صديق ، قديس ، سكير .

فُعَلَة : نحو : همزة ، لمزة ، فقد قال الله تعالى : " وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ " (٣) .

فَعَالَة : نحو : علامة ، فهامة ، نسابة .

فُعَال : نحو : كبار ، عجاب ، فقد قال الله تعالى : " وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا " (٤) . وقرأها ابن محيصن المكى (كُبَارًا) بالتخفيف (٥) ، وقال تعالى أيضا : " إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ " (٦) .

فَاعِلَة : نحو : راوية ، داهية ، خائنة .

---

(١) أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٢٧١ . دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ١٢٣ .

(٢) دراسات فى الصرف : ٤٥ ، دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ١٢٣ .

(٣) سورة الهمزة : آية ١ ك .

(٤) سورة نوح : آية ٢٢ ك .

(٥) القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب : ٩١ .

(٦) سورة ص : آية ٥ ك .

هـ) اسم المفعول

هو ما اشتق من الفعل المبنى للمجهول للدلالة على صفة من وقع عليه الفعل ، وهو يصاغ من الثلاثى المجرد على زنة (مفعول) نحو : مضروب ، موجود ، مقول ، مبيع ، مرمىّ ، موقىّ ، مطويّ — مع ملاحظة ما فى الأربعة الأخيرة من الاعلال (١).

ويصاغ اسم المفعول من غير الثلاثى على زنة مضارعه ، مع ابدال حرف المضارعة ميما مضمومة ، وفتح ما قبل الآخر ، وان شئت قلت : بلفظ اسم فاعله مع فتح ما قبل الآخر نحو : مكرم ، معظم ، مستعان به (٢). وفى هذا يقول سيبويه : " وليسويين الفاعل والمفعول فى جميع الأفعال التى لحقتها الزوائد الا الكسرة التى قبل آخر حرف والفتحة ، وليس اسم منها الا و (الميم) لاحقته أولا مضمومة " (٣).

ويصاغ أيضا من الفعل المتعدى كما يصاغ من اللازم مع المصدر ، بشرط الاختصاص والتصرف ، ومع الجار والمجرور بشرط ألا يلزم الجار له طريقة واحدة (٤).

ويأتى اسم المفعول من جميع أبواب الفعل الصحيح والمعتل ، الا أن (واو) مفعول تحذف من الأجوف عند الخليل بن أحمد ، وتحذف عين الفعل وتقلب (واو) البناء ياء فى الأجوف اليائى عند الأخفش (٥).

---

(١) شذا العرف فى فن الصرف : ٧٦ ، دراسات فى علم الصرف : ٤٥ وما بعدها .

(٢) المصدران السابقان ، دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ١٣٥ .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٣٢ .

(٤) دراسات فى علم الصرف : ٤٥ ، دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ١٢٥ .

(٥) الكتاب ٢ : ٣٦٣ ، دراسات فى علم الصرف : ٤٦ — ٤٧ ، أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٢٨٠ .

ورغم أن صيغة (مفعول) هى القياس فى اسم المفعول فى الفعل الثلاثى المجرد ، الا أنه يجىء كثيرا من غير الثلاثى على (مفعول) أيضا ، ويطرد استعماله على ألسنة الصرفيين والنحاة والأدباء نحو : أسعده الله فهو مسعود ، أجنه الله فهو مجنون ، وأزكمه فهو مزكوم ، أحزنه فهو محزون ، أحبه فهو محبوب ، وهذا يجرى على غير القياس كما هو واضح . الا أن أستاذنا الدكتور محمد بسيوني المختون يرى أن هذا جاء على القياس ولا شذوذ فيه ، حيث جاء على الثلاثى وهو : سعد ، جن ، زكم ، مما هو — كما قيل — ملازم للبناء للمجهول ، وقد جاء (محزون) على حزن ، فقد قال الله تعالى فى كتابه الكريم : " إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ " (١) ، كما جاء (محبوب) على حَبَّ ، فقد قرأ أبو رجاء قول الله تعالى : " فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ " (٢) قائلا : فَاتَّبِعُونِي يَحِبُّكُمُ اللَّهُ .

---

(١) سورة يوسف : آية ١٣ ك .

(٢) سورة آل عمران : آية ٣١ م .

و) الصفة المشبهة

هي ما أشتق من مصدر فعل لازم ، للدلالة على اتصاف الذات بالحدث على وجه الثبوت والدوام (١) .

وقد أطلق الصرفيون على هذا النوع من المشتقات اسم (الصفة المشبهة باسم الفاعل) ، وذلك لما يوجد بينهما من تشابه في المعنى واللفظ .

فمن حيث المعنى ، نجد أن كليهما يشتمل على الذات والحدث معا ، كما أن اسم الفاعل على وجه الحدوث وقتا ، والصفة المشبهة على وجه الثبوت والدوام ، [illegible]

أما من حيث اللفظ ، فان الصفة المشبهة اسم يثنى ويجمع ، ويذكر ويؤنث ، فتلحقها العلامة الفرعية ، فيقال : فرحة وفرحان وفرحون ، كما يقال في اسم الفاعل : كاتبة وكاتبان وكاتبون ، ولذا عملت الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل أيضا (٢) .

وقد ذهب السكاكي الى أن الصفة المشبهة لا تأتي الا من الثلاثي المجرد ، وهذا ليس صوابا ، لأنه اطرد مجيئها من غير الثلاثي أيضا ، فقد أورد سيبويه في كتابه قول الشاعر (٣) :

أَهْوَى لَهَا أَسْفَعَ الخَدَّيْنِ مُطْرِقُ ... رَيْشَ القَوَادِمِ لَمْ يَنْصَبْ لَهُ الشَّبَكُ

وهكذا قد جاءت لفظة (مطرق) صفة مشبهة من غير الثلاثي .

وذكر ابن مالك وابن عقيل أن الصفة المشبهة ان كانت من غير الثلاثي ، فقد وجب موازنتها للمضارع نحو : منطلق اللسان (٤) ، ويرى الشيخ محمد الطنطاوي

---

(١) دراسات في علم الصرف : ٥٣ ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٧٥ .

(٢) دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ١٣٢ — ١٣٣ .

(٣) الكتاب ١ : ١٠٠ .

(٤) التسهيل : ١٠٠ ، شرح ابن عقيل ٢ : ١١٢ .

أن الصفة المشبهة تنقاس من غير الثلاثى على زنة اسم الفاعل ، لكن بشرط أن يكون المعنى على جهة الدوام للفرق بينها وبين اسم الفاعل ، نحو : معتدل القامة ، مستقيم الرأى (١) .

وقد سبق أن عرفنا أن للصفة المشبهة اثنى عشر وزنا قياسيا ، مما يجعل اعادة ذكرها من قبيل التكرار والاستطراد فى القول ، فمن أراد الاستزادة فليرجع اليها فى مكانها من هذا البحث (٢) . الا أن هناك من الصيغ ما يأتى صفة مشبهة على غير القياس ، ويطرد استخدامه ويجرى على ألسنة الفصحاء ، فلا يعدها الصرفيون قياسية بل يردونها الى السماع ، ومثال ذلك :

أَفْعَل : نحو : أحمق ، رغم أنه من العيوب الباطنة التى قياسها (فَعِل) .
فَعِل : نحو : شمط ، حدب ، كدر ، وهذه أيضا من العيوب الظاهرة التى قياسها (أفعل) .

أول وشل هذه الصيغ التى تستعمل احداهما مكان الأخرى سوف يأتى لها تفصيل فى الفصل الثانى بعنوان (تقارض الصيغ) .

---

(١) تصريف الأسماء : ١٠٤ ، دراسات فى علم الصرف : ٥٤ — ٥٥ ، أبنية الصرف فى كتاب سيبويه : ٢٧٥ .

(٢) راجع ص ٣٠ من هذا البحث بعنوان (الصيغة الصرفية) وما بعدها .

ز) اسما الزمان والمكان

هما اسمان يبدوان بميم زائدة ، يصاغان للدلالة على زمان وقوع الفعل أو مكانه نحو : يوم الجمعة مسعى العبادة ، منى مرمى الجمرات .

ويصاغ اسما الزمان والمكان من الفعل الثلاثي على زنة (مَفْعَل) نحو: مذهب ، منصر ، مرمى ، مرقى ، مسعى ، مقام ، مخاف ، موضع ، منأى . ومنه قول الشنفرى(١) :

وفي الأرض منأى للكريم عن الأذى وفيها لمن خاف القلى متحول

ومنه أيضا قول الله تعالى : " وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا " (٢) ، " فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ " (٣) ، " فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ " (٤) .

كما يصاغان كذلك من الفعل الثلاثي على زنة (مَفْعِل) ، وذلك حين تكون عين المضارع مكسورة ، أو كان الفعل مثالا مطلقا — أي واويا أو يائيا — بشرط صحة لامه نحو : مجلس ، مبيع ، موعد ، ميسر .

أما من غير الثلاثي فإن اسمي الزمان والمكان يصاغان على زنة اسم المفعول ، نحو : مكرم ، مستخرج ، مستعان به ، والتمييز حينئذ بين اسمي الزمان والمكان يتم بالقرائن وسياق الكلام ، وعند عدم امكان التمييز بينهما بوضوح ، فان الصيغة تصلح لكل منهما (٥) .

---

(١) دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ١٣٩ .

(٢) سورة الكهف : آية ١٥٩ ك .

(٣) سورة النازعات : آية ٤١ ك .

(٤) سورة الزمر : آية ٧٢ ك .

(٥) دراسات في علم الصرف : ٥٦ ، دراسة نظرية تطبيقية في علم الصرف : ١٤٠ .

الا أن هناك صيغا أخرى يأتى علمها اسما الزمان والمكان ، ويكثر استعمالها على ألسنة الفصحاء ، ويطرد ترداد ها بين العلماء رغم جريانها على غير القياس ، مما جعل الصرفيين يردونها الى السماع ، وعدم اعتبارها قياسية ، ومثال ذلك :

مَفْعِل : وقد جاءت من الفعل الذى قياس اسمى الزمان والمكان منه على صيغة (مَفْعَل) لصحة كسر عين مضارعه وعدم اعتلال فائه ، نحو : مغسل ، مطلع ، مشرق ، مغرب ، منزل ، مبيت ، مسجد .

مَفْعَل : وقد جاءت هذه الصيغة أيضا من الفعل الذى يأتى منه اسما الزمان والمكان قياسيا على صيغة (مَفْعِل) لكسر عين مضارعه ، نحو : مطار ، الا أن استاذنا محمد بدوى المختون يرى أن ذلك جار على القياس أيضا لأنه من الفعل (طار — يطور) (١) .

مَفْعَلَة : وذلك بالحاق اسمى الزمان والمكان التاء ، نحو : مقبرة ، مدرسة ، مجزرة (٢) .

ونظرا لكثرة ورود هذه الصيغة واطراد استخدامها ، فقد رأى مجمع اللغة العربية القاهرى قياسيتها بقراره الذى ينص على أن " تصاغ (مَفْعَلَة) قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثر فيه هذه الأعيان سواء كانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد " (٣) .

---

(١) دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ١٤١ (هامش) .

(٢) دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف : ١٤٢ ، تصريف الأسماء : ١٢٤ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ٢ : ٣٥ ، ٥٠ — ٥٣ .

تعقيـــــب

مما تقدم يستبين لنا أن المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان تتفق ثلاثتهـــا في الصيغة التي يأتي عليها كل منها من الفعل الثلاثي المجرد ، عدا نوعا واحـــدا من هذا الثلاثي ، وهو ما كان المضارع فيه سالما مكسور العين ، فان المصدر منـــه يأتي مفتوح العين ، أما اسما الزمان والمكان فيأتيان مكسوريها ، كما في قول اللـــه تعالى : " يَقُولُ الإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ المَفَرّ " (١) . فكلمة (المفر) بفتح الفاء مصـــدر ميمي ، وكسرها اسم مكان ، وقوله تعالى أيضا : " وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا " (٢) ، فكلمة (مهلك) بفتح اللام مصدر ميمي ، وكسرها اسم زمان ، على القراءتين في كـــلا الآيتـــين (٣) .

أما اذا كانت عين الكلمة حرف علة ، فيصدق عليها مع مراعاة ما يلحقها مـــن اعلال بالنقل أو القلب ، حيث في اسمي الزمان والمكان تنقل كسرتها الى ما قبلهـــا وتبقى (٤) ، مثل : مصيف ، مسير ، مصيب ، مبيع له ، وفي المصدر تنقل فتحتهـــا الى ما قبلها ، وتقلب عين الكلمة (حرف العلة) ألفا (٥) حتى تجانس الفتحة قبلهـــا ، مثل : مصاف ، مسار ، مصاب ، مباع له .

وتبعا لهذه القاعدة تكون الأمثلة الأربعة الأولى أسماء للزمان أو المكان وتكـــون الأربعة الأخرى مصادر ميمية .

---

(١) سورة القيامة : آية ١٠ ك .

(٢) سورة الكهف : آية ٥٩ ك .

(٣) القراءة بالكسر للحسن البصري (أبوسعيد الحسن بن يسار البصري ، ولد سنـــة احدى وعشرين ، وتوفي سنة عشرومائة هجرية ، أما القراء بالفتح فهي ما عليـــه جمهور القراء (القراءات الشاذة : ١٣ — ١٤ ، ٩٢) .

(٤) وذلك سيرا على قاعدة الاعلال بالنقل التي تقول : "تنقل حركة المعتل الى الساكن الصحيح قبله ، مع بقاء المعتل اذا جانس الحركة (شذا العرف : ١٥٩ ، دراسات في علم الصرف : ١٠٢ — ١٠٣) .

(٥) وذلك سيرا على قاعدة الاعلال بالنقل والقلب التي تزيد على القاعدة السابقـــة (... والا قلب حرف يجانسها) المصدران السابقان .

ج) اسم الآلـــة

هو اسم مبدوء بميم زائدة ، للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته ، وهـــو يصاغ من الفعل الثلاثي المتعدي المبني للمعلوم (١) . ويأتي على أوزان ثلاثـــة قياسيـــة :

مِفْعَل : نحو : مبرد ، مخرز ، مثقب ، مقود .

مِفْعَال : نحو : مصباح ، مقراض ، محراث ، منشار ، مختار ، مسمار .

مِفْعَلَة : نحو : مسطرة ، مكنسة ، مقرعة ، مبراة ، مسحاة ، مصفاة ، مرآة .

الا أن هناك صيغا أخرى لاسم الآلة يكثر استخدامها ويطرد دورانها علـــى ألسنة العلماء والفصحاء دون أن يحددها الصرفيون قياسية ، بل يعزونها الى السماع ، مثل :

فِعَال : نحو : السنان (الرمح) ، النظام (العقـد) ، الخياط (الابرة) ، فقد قال الله تعالى : " ... حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ " (٢) ، اللحـاف ، الرباط ، الحزام ، السقاء ، السراج .

فَعَّالَة : نحو : غسالة ، ثلاجة ، سماعة ، خرامة ، دراجة .

فَاعِلَة : نحو : الساقية .

فَعُول : نحو : الشاطور ، الناقور ، الماعون . فقد قال الله تعالى : " ... وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ " (٣) .

---

(١) دراسات في علم الصوف : ٥٨ ، دراسة نظرية تطبيقية في علم الصـــرف : ١٤٣ ــ ١٤٤ .

(٢) سورة الاعراف : آية ٤٠ ن .

(٣) سورة الماعون : آية ٧ م .

ونظرا لكثرة ورود هذه الصيغ التى لم تندرج تحت ما ينقاس من اسم الآلـــة ، فقد رأى مجمع اللغة العربية القاهرى جواز اتباع صيغ المسموع منها الى جانب الصيغ القياسية بقراره الذى ينص على أن " يصاغ قياسا من الفعل الثلاثى على وزن (مِفْعَل) و (مِفْعال) و (مِفْعَلة) للدلالة على الآلة التى يعالج بها الشيء ، ويوصى المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات ، فان لم يسمع وزن منها لفعل ، جاز أن يصاغ من أى وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة" (١) .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ١ : ٣٥ ، ٢١٧ ـ ٢٢١ .

الفصل الثالث

التوسع فى الصيغ الاشتقاقية مما أغفله الصرفيون

١ — الاشتقاق من الاسم الجامد العربى والمُعرَّب .

٢ — قياسية بعض الصيغ الشائعة فى الاستعمال .

٣ — قياسية تعدية الثلاثى اللازم وأثرها فى صياغة المشتقات .

التوسع فى الصيغ الصرفية القياسية مما أغفله الصرفيون

وضع الصرفيون لكل من الأسماء والصفات والأفعال صيغا صرفية محددة ، وكان يُظن أن هذه الصيغ التى حددها الصرفيون جامعة مانعة ، قد استوفت كل الأقسام الثلاثة وشملتها بحيث لا يتطرق اليها الشك فى نقص أو قصور .

ولكن مع مواصلة البحث والدرس والتقصى ، ومع تقدم العلوم والفنون وتطور العالم من حولنا ، مما يتحتم معه ضرورة اثراء اللغة العربية ، وامدادها بالجديد من الألفاظ والصيغ التى تكفل لها مسايرة التقدم المطرد فى العلوم والفنون ، ومواكبة تيار الحضارة المتدفق ، ونظرا لأنه قد سمعت ألفاظ وصيغ وجرى بها الاستعمال على ألسنة العلماء والأدباء على النحو الذى أثبتناه فى الفصل السابق ، فقد اتخذ مجمع اللغة العربية عدة قرارات تقضى بالتوسع فى الصيغ القياسية مما أغفله الصرفيون بهدف اثراء اللغة العربية وتطورها ، واليك بعضا من هذه القرارات :

—١—
الاشتقاق من الاسم الجامد العربي والمعرب

الأصل في الاشتقاق أن يكون من أسماء المعاني ، ولكن لكثرة ما ورد عن العرب وما حوته مؤلفات الصرف ومصنفاته من المشتقات التي أخذت من أسماء الأعيان فقد اتخذ مجمع اللغة العربية قراره الصادر في الجلسة الرابعة والعشرين — دور الانعقاد الأول — باجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم ما نصه " اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان. والمجمع يجيز هذا الاشتقاق — للضرورة — في لغة العلوم " (١).

وقد حدد المجمع ما يراعى عند الاشتقاق من أسماء الأعيان بقراره الصادر في الجلسة الثانية — دور الانعقاد الحادي والعشرين — الذي يقضي بأن " يراعى عند الاشتقاق من أسماء الأعيان القواعد التي سار عليها العرب " (٢).

وتبيانا لهذه القواعد التي سار عليها العرب ، تقدم الأستاذ علي الجارم باقتراح ضمنه أن الاشتقاق من الجامد الثلاثي يستدعي ايجاد فعل ثلاثي ، ولابد أن يكون من باب من أبوابه الستة ، وباب (نصر) أكثر الأبواب جريا على الألسنة ، حتى قال بعض العلماء : " اذا جهلت باب فعل ثلاثي فاجعله من باب (نصر) " ، ومثال ذلك قولنا : قَطَفَتِ الأَرْضُ تَقْطُنُ : كثر قطنها ، وقطنتها : زرعتها قطنا .

واذا كانت عين الفعل أو لامه حرفا حلقيا ، جعلناه من باب (فتح) مثل : قمح الأرض يقمحها ، وقمحتها : زرعتها قمحا ، وفعه بلح أيضا .

---

(١) كتاب (مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما) : ٧/٣ .
(٢) المصدر السابق : ٨/٣ .

واذا دل الفعل على امتلاء أو خلو أو لون أو عيب أو حلية أو طرء ، يكون من باب (فرح) لازما مثل : كَبِدَ فلان : طرء بكبده .

أما اذا دل على صفة دائمة أولها ضَمٌّ ، يكون من باب (كرم) مثل : كرُمَ فلان اذا كان ذا كرم كبيرة وهكذا .

واذا كان الاسم رباعي الأصول ، أو رباعيا مزيدا فيه مثل (درهم) و (كبريت) ، اشتق منه على وزن (فَعْلَلَ) فنقول : دَرْهَمَ وكَبْرَتَ ، بعد حذف الزائد من المزيد فيه .

واذا كان خماسيا مثل (سفرجل) ، اشتق منه على وزن (فَعْلَلَ) بعد حذف خامسه ، فنقول : سَفْرَجَ .

وتلحق الأفعال المشتقة من الجوامد حروف الزيادة للمعاني التي تقصد من زيادتها في الأفعال المشتقة من المصدر .

ويرى الدكتور ابراهيم أنيس(١) بالنسبة لقواعد الاشتقاق من الاسم الجامد المُعَرَّب ، أنه يمكن بسهولة الاشتقاق من الاسم المعرب الجامد على نسق الصيغ القياسية الموجودة في كتب اللغة ، ومعظمها تلك الصيغ التي جعلها المجمع قياسية مثل : استفعل ، فعّل ، فعال وغيرها .

أما الإشكال الحقيقي فيكاد ينحصر في الكلمات المُعَرَّبة والاشتقاق منها ، فالكلمة المعربة تحتاج أولا الى صقل في أصواتها وقواطعها لتصبح على النسج العربي بقدر الامكان ، ولذا يرى أن الاشتقاق من مثل هذه الكلمات المعربة يجب

---

(١) مذكرة للدكتور ابراهيم أنيس بعنوان (الاشتقاق من أسماء الأعيان) .

أن يقتصر على صيغ معينة للأفعال هي : (فَعَّلَ) ، (فَعْلَلَ) ومطاوعهمـــا ، ثم (استفعل) ، وتختار الصيغتان الأوليان حيث تكون الكلمة كثيرة الحـــروف فيقتطع منها حروف لا تغير من معالم الكلمة ، ولاسيما تلك التي تشبه حـــروف الزوائد (سألتمونيها) لتصبح الكلمة ملحقة بالرباعي ، ومن اليسير بعد ذلـــك اجراء الاشتقاق أو الصياغة ، أما (استفعل) فتخصص للكلمات القصيرة البنيـــة . ومتى اهتدينا الى الفعل من هذه الكلمات المعربة سهل بعد ذلك صياغـــة أنواع المشتقات الأخرى من مثل هذه الكلمة .

وتأسيسا على ما اقترحه الأستاذ على الجارم ، وما ارتآه الدكتور ابراهـــيم أنيس ، فقد أصدر المجمع قراره الصادر في الاجتماع الثامن — دور الانعقـــاد التاسع والعشرين — ما نصه (١) :

" أقر المؤتمر جواز الاشتقاق من الاسم الجامد العربي والاسم الجامـــد المُعَرَّب بحسب القواعد التي وضعتها اللجنة .

أولا — في الاسم الجامد العربي :

١— اذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي لازم من الاسم العربي الجامد الثلاثي مجرده ومزيده ، فالباب فيه (نصر) ، ومُعَدًّى اذا أريد تعديته باحدى وسائل التعدية كالهمزة والتضعيف .

٢— أما اذا أريد اشتقاق فعل ثلاثي متعدٍ فالباب فيه (ضرب) .

٣— وفي كلتا الحالين يستأنس بما ورد في المعجمات من مشتقات للأسمـــاء العربية الجامدة لتحديد صيغة الفعل تبعا لما ورد من هذه المشتقات .

---

(١) راجع : كتاب في أصول اللغة : ٦٢/١ — ٦٨ .

٤— ويشتق الفعل من الاسم الجامد غير الثلاثي على وزن (فَعْلَلَ) متعديا ، وعلى وزن (تفعلل) لازما .

٥— وتؤخذ المشتقات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصرفي .

ثانيا — في الاسم الجامد المُعَرَّب :

٦— ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب الثلاثي على وزن (فَعَّل) بالتشديد متعديا ، ولازمه (تفعلل) .

٧— ويشتق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثي على وزن (فعلـــل) متعديا ، ولازمه (تفعلل) .

٨— وفي جميع هذه المشتقات يقتصر على الحاجة العلمية .

ولكن نظرا لأن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير ، وأن ما ورد من أمثلته مما وقع تحت نظر المجامع يربى على المائتين ، فقد أصدر قراره الصادر في الاجتماع الثامن — دور الانعقاد الرابع والثلاثين — سنة ١٩٦٨ بإجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان من غير تقييد بالضرورة ، وهذا نص القرار :

" قرر المجمع من قبل اجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم ، كما أقر قواعد الاشتقاق من الجوامد " .

واللجنة تأسيسا على أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثرة ظاهرة ، وأن ما ورد من أمثلته في البحث الذي احتج به المجمع لاجازة الاشتقاق يربى على المائتين ، ترى التوسع في هذه الاجازة بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزا من غير تقييد بالضرورة " .

وصدور قرار مجمع اللغة العربية الذي يبيح الاشتقاق من الاسم الجامد العربي والمعرب ، فقد فُتح الباب أمام اشتقاق صيغ صرفية جديدة مما أغفلـــه

الصرفيون بهدف اثراء اللغة العربية والتوسع فيها ، حيث أتيحه المجمع بعـــدة قرارات في هذا الصدد نظرا لشيوع هذه الصيغ وكثرة جريانها على ألسنة العلمـــاء والأدباء . نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر :

أ) اشتقاق الفعل على وزن عربي صحيح من الأسماء الأجنبية والمعربة

نظرا لشيوع بعض الأفعال في الاستعمال ، ولمجيء اشتقاقه على وزن عربي صحيح ، ولكونه سائغا في الذوق ، فقد أصدر المجمع قراره الصادر في الاجتمـــاع العاشر — دور الانعقاد الثاني والثلاثين — سنة ١٩٦٦ بالقاهرة الذي يقضـــي باقرار هذه الأفعال ، وهذا نصه (١) :

" توافق اللجنة على أن يقر المجمع ما جرى به الاستعمال من تلك الأفعـــال لمجيء اشتقاقه على وزن عربي صحيح ، ولكونه سائغا في الذوق ، وهي الأفعـــال الآتيـــة :

١ــ بَسْتَرَ . وهو مأخوذ من بستر صاحب الطريقة المتبعة في التعقيم .
٢ــ بَلْوَرَ . وهو مأخوذ من البلور . وهو معرب قديما .
٣ــ بَلْشَفَ . وهو مأخوذ من البلشفية .
٤ــ تَلْفَنَ . وهو مأخوذ من التليفون .
٥ــ فَبْرَكَ . وهو مأخوذ من الفابريكه ، والمراد بالفعل صنع الشيء بالآلة .
٦ــ جَبَّسَ . وهو مأخوذ من الجبس ، من مواد البناء ، وهو معرب قديما .
٧ــ كَهْرَبَ . وهو مأخوذ من الكهربا ، وقد أقر المجمع تعريب الاسم .

---

(١) كتاب في أصول اللغة : ٢٥٢/١ .

ب) قياسية (مَفْعَلَة) للمكان الذى يكثر فيه الشىء

وتأسيسا على القرار نفسه القاضى باجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان ، فقد قدم الشيخ حسين والى بحثا للمجمع (١) ، يقترح فيه اعتبار صيغة (مَفْعَلَة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول قياسية للمكان الذى تكثر فيه هذه الأعيان .

ثم تولى الشيخ محمد الخضر حسين شرح هذا الاقتراح والاحتجاج له ، من أنه سُمع عن العرب كثيرا استعمال (مفعلة) مشتقة من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للدلالة على المكان الذى تكثر فيه هذه الأعيان ، مثل قولهم : مأسدة ومسبعة ومذأبة من الأسد والسبع والذئب ، وقولهم كذلك : مبطخة وقثاة من البطيخ والقثاء (٢).

وبناء على ذلك ، اتخذ المجمع قراره (٣) الذى يقضى بأن " تصاغ (مفعلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثر فيه هذه الأعيان ، سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد " (٤).

ولما كانت القاعدة فى صوغ (مفعلة) مما وسطه حرف علة هى الاعلال ، فيقال : فى مد : تموت وخوخ وتين : مدّة ، ومخاخة ومقانة ، ولكن لورود ألفاظ

---

(١) قدم البحث فى الاجتماع الحادى والعشرين — دور الانعقاد الثانى —.
(٢) مجلة مجمع اللغة العربية : ٢/٥٠ — ٥٣ .
(٣) صدر القرار فى الاجتماع الثالث والعشرين — دور الانعقاد الثانى .
(٤) كتاب (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما) : ٣/٣١ .

كثيرة فى اللغة بالتصحيح لا الاعلال مثل : بقية ، مثورة ، هيدة ، قعودة ، مبولة . فقد أصدر المجمع قرارا يقضى بأن (١) : " تصاغ (فعلة) مما وسطه حرف علة من أسماء الأعيان باجازة التصحيح كما فى : نترته ومخوخة من التوت والخوخ " (٢).

---

(١) صدر القرار فى الاجتماع الثانى والعاشر — دور الاجتماع السادس والعشرين .

(٢) كتاب (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما) : ٣٢/٣ .

—٢—

قياسية بعض الصيغ الشائعة فى الاستعمال

نظرا لشيوع بعض الصيغ فى الاستعمال ، وكثرة ترددها على ألسنة العلماء والكتاب والشعراء ، مما أعله الصرفيون حين تحديدهم لصيغ الأسماء والصفات والأفعال ، إما نتيجة الغفلة والسهو ، وإما بهدف عدم التناقض مع ما سبق أن قرروه من قواعد صرفية ونحوية ، حتى تَخْلُص لهم هذه القواعد سليمة صحيحة ، فقد عمد مجمع اللغة العربية الى اصدار بعض القرارات التى تقضى بقياسية هذه الصيغ ، عملا على تطور اللغة العربية وإثرائها ، حتى تساير ركب الحضارة ، وتواكب تيار التقدم المتدفق فى لغة العلوم والفنون . ونسوق الآن جانبا مما أصدره المجمع فى هذا الصدد على سبيل التمثيل :

أ) قياسية صوغ (فَعَّال) للمبالغة من المتعدى واللازم

القواعد الصرفية المتبعة تقرر قياسية صوغ (فعال) للمبالغة من الفعل المتعدى دون اللازم ، استنادا على أن المبالغة لا تجىء الا من الأفعال المتعدية .

ولكن الشيخ حسين والى — عضو المجمع — ألقى كلمة أمام المجلس (١) ، احتج فيها لصوغ (فعال) للمبالغة من الفعل اللازم عائلة على صوغها من المتعدى ، بناء على أنه سُمِع كثيرا عن العرب صيغة (فعال) مشتقة من الفعل اللازم والمتعدى على حد سواء .

---

(١) ألقيت الكلمة فى الاجتماع الأول — دور الانعقاد الثالث .

ثم تقدم الشيخ محمد الخضر حسين الى اللجنة ببحث تناول فيه هـــذا الاقتراح بالشرح والاجتماع له (١).

وتأسيسا على اقتراح الشيخ حسين والى ، والبحث الذى تقدم به الشيـــخ محمد الخضر حسين ، فقد أصدر المجمع قراره التالى (٢) :

" يصاغ (فَعَّال) للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى ".

(١) مجلة مجمع اللغة العربية : ٢/٥٣ — ٦٢ .

(٢) كتاب (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما) : ٣/٢٧ .

ب) صوغ (فَعُول) من الفعل اللازم للصفة المشبهة، أو المبالغة

الأحكام النحوية المقررة لا ترى قياسية (فعول) من الفعل اللازم للمبالغة اعتمادا على أن المبالغة لا تجيء الا من الأفعال المتعدية ، كما لا تقر قياسيتها للصفة المشبهة استنادا على أن أفعالها اللازمة مكسورة العين أو مفتوحتها ، وصيغة (فعول) ليست قياسية للصفة المشبهة من هذين البابين.

ولكن الأستاذ محمد شوقي أمين — عضو المجمع — قدم مذكرة الى لجنة الأصول عرضت على المجلس(١) ، أوى فيها أن مسموع اللغة فيه أعداد وافرة من الكلمات على صيغة (فعول) مشتقة من مصادر الأفعال اللازمة مضمونة العين أو مكسورتها أو مفتوحتها ، وفيها ما يحتمل معنى المبالغة أو معنى الصفة المشبهة ، وقد ضمن مذكرته مائة وثلاث عشرة كلمة على صيغة (فعول) خلصت له من المراجعة والتتبع لما حوته المعجمات .

وجاء أيضا في مذكرته : " واذا كان المجمع قد أجاز قياسية كثير من الصيغ استئناسا بأمثلة تبلغ العشرات كما في قياسية صيغة (فعال) و (فعيل) ، أو بأمثلة قليلة أو محدودة كما في قياسية (فعلة) أو السين والتاء للجعل والاتخاذ ، فان مما تطمئن اليه النفس استئناسا بالعدد الجم من الكلمات المسموعة أن تجاز قياسية صيغة (فعول) للمبالغة أو الصفة المشبهة ، كما أجزنا (فعال) و(فعيل) و (فعلة).

ثم ينهي الأستاذ شوقي أمين مذكرته بقوله : " وأخذا من هذا كله ، ونظرا الى أن صيغ المبالغة والصفة المشبهة تتلاقى أو تتقارب في الدلالة لافادة

---

(١) عرضت المذكرة في الجلسة السابعة والعشرين من الدورة الحادية والأربعين بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٧٥ م .

معنى المبالغة والشدة ، أو معنى الثبوت والدوام والاستمرار ، يجوز أن يصاغ من كل فعل ثلاثي على الاطلاق كلمة على وزن (فعول) لتفيد كثرة الفعل أو المبالغة فيه ، أو ثبوت الصفة ودوامها واستمرارها ، بحسب ما يراد " (١).

وتأسيسا على ما ورد في مذكرة الأستاذ محمد شوقي أمين ، فقد أصدر المجمع قراره الآتي (٢) :

" الشائع في أقوال النحاة مع مجيء صيغة (فعول) من الفعل اللازم للمبالغة أو الصفة المشبهة ، بناء على أن أمثلة المبالغة انما تجيء من المتعدي ، وأن الصفة المشبهة ليست من القياس فيها صيغة (فعول) .

ونظرا لما استظهرته اللجنة من ورود أمثلة تزيد على المائة لصيغة (فعول) من الأفعال اللازمة .

ترى اللجنة قياسية صوغ (فعول) — عند الحاجة — للدلالة على الصفة المشبهة وقد تكون للمبالغة بحسب مقامات الكلام ، وتشير اللجنة في ذلك أيضا الى ما سبق للمجمع اقراره لقياسية صيغة (فعال) و (فعيل) و (فعلة) للكثرة والمبالغة من الأفعال اللازمة أو المتعدية على السواء ".

---

(١) كتاب في أصول اللغة : ٢/٤ — ٧ .

(٢) صدر بالجلسة التاسعة من الدورة الحادية والأربعين بتاريخ ٨ من طوبى سنة ١٩٧٥ (كتاب في أصول اللغة : ٢/٣).

حـ) جواز صوغ اسم الفاعل على وزن (فاعل) من الثلاثي اللازم مكسور العين أو مضمومها

تقضي القواعد الصرفية — عند ارادة التعبير عن الصفة وعلاقتها بصاحبها — بضرورة التفريق بين أمرين :

الأمر الأول :

اذا أريد بالصفة الثبوت والاستقرار والاستمرار ، فان قياس الوصف يكون من (فَعِل) اللازم المكسور العين ، و (فَعُل) المضموم العين — ولا يكون الا لازما — على غير زنة (فاعل) ، وانما تأتي على أوزان أخرى تختلف باختلاف الفعلين :

فللمكسور العين : (فَعِل) وهو خاص بالأعراض نحو : فرِحَ فهو فرِحٌ .
و (أفعل) وهو للألوان والعاهات نحو : أحمر ، أسود ، أعور ، أعرج .
و (فَعْلان) للدلالة على الامتلاء وضده نحو : شبعان ، ريان ، جوعان ، عطشان .

وللمضموم العين : (فعيل) نحو : جميل ، شريف .
(فَعْل) نحو : ضخم ، سبط (قصير) ، شهم .
وهذا ما أطلق عليه اسم (الصفة المشبهة) .

الأمر الثاني :

اذا أريد بالصفة الحدوث والتجدد ، يؤتى بالصفة جارية على الفعل ، أي على زنه (فاعل) ، فيقال : فارح وحاسن . وهذا ما أطلق عليه (اسم الفاعل) .

ولما كان استعمال الكتاب المحدثين يجرى بمثل قولهم : ثوب داكـــن ، تحية عاطرة ، فتثار الشبهة فى هذا الموضوع ، حيث يتصدى لهذا الاستعمـــال بعض النقاد بقولهم : ان الصواب (أدكن) وليس (داكن) ، وذلك لأن الفعـل (دَكِنَ) لازم مكسور العين ، فلا يجىء منه اسم فاعل على زنة (فاعل) ، ولكـــن تجىء الصفة منه على (أفعل) لا غير .

فقد تقدم الأستاذ عباس حسن — عضو مجمع اللغة العربية — بمذكرة الـــى لجنة الأصول احتج فيها لصحة هذا الصوغ بأن الصرفيين يجيزون أن يقال : فـــارح وحلسن ، اذا أريد عروض الصفة وحدوثها ، ومما احتج به لذلك :

١ــ ما جاء فى التصريح (١) : " يأتى وصف الفاعل من الفعل الثلاثى المجرد على وزن (فاعل) متعديا كضربه وقتله ، أولازما كذهب فهو ذاهـــب ، وغدا بمعنى سال فهو غادٍ (أى سائل) ، ويقال فى فَعِل بالكسر القاصر كسلم فهو سالم ، وفى فَعُل بالضم كَهَوُنَ بمعنى حذق فهو ذاره ... وانما قياس الوصف من فَعِل المكسور العين اللازم هو : فَعِل بفتح الفاء وكســـر العين فى الأعراض ، كفَرِحَ وأَشِرَ .

وأفعل فى الألوان والخلق ، فالأول كأخضر ، وأسود ، وأكحـــل ، وأبلق ، والخلقة نحو : أعور ، وأعمى ، وأجهر .

وفَعْلان فيما دل على الامتلاء وعوارة الباطن : الأول كشبعـــان وريان ، والثانى نحو : عطشان وصديان .

---

(١) التصريح : ٢/٧٨ (باب أسماء الفاعلين) .

وقياس الوصف من فَعُل بالضم هو فعيل كظريف وشريف ، ودونه فَعْل كشهم وضخم ، ودونها أفعل كأخطب اذا كان أحمر الى الكدرة ...

وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فَعَل بالفتح بغيرها من الصيغ، فيتركون القياس المطرد ، ويستعملون غيره ، كشيخ ، وأشيب ، وليب ، وخفيف ، ولم يقولوا شائخ أو شائب ، وطائب ، وخاف ، كما استغنوا بتَرَكَ ، وتارك عن : وذر ، وودع ، ووادع ، واليه أشار الناظم بقوله :

وصوغ الفاعل قد يغنى فَعَل ...

ومحل الاستغناء ما لم يستعمل له قياس ، أما ما استعمل له قياس ، وسمع غيره ، فليس موضع الاستغناء ، نحو : مالّ يميل فهو مائل وأميل ، قاله الشاطبى .

(تنبيه) جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت هى صفات مشبهة باسم الفاعل ، الا اذا قصد بها الحدوث ، فهى أسماء فاعلين ، الا فاعلا كضارب من التعدى ، وقائم من اللازم ، فانه فى الاصطلاح اسم فاعل .

٢ — قول السيوطى فى الهمع(١) : " يطرد فى اسم الفاعل زنة المضارع يابدال أوله ميما مضمومة وكسر ثانى الآخر ... ولكن صيغة فَعِل المكسور العين اللازم فى الأعراض هو فَعِل بالكسر نحو : فَرِحَ فهو فَرِحٌ ،

وفى الألوان والعاهات أفعل ، كأحمر ، وأسود ، وأعور ، وأجهر .

وفى الامتلاء وضده فَعْلان : كشبعان ، وريان ، وصديان ، وعطشان .

وصفة فَعُل المضموم — ولا يكون الا لازما — هو فَعْل كضخم ، وفَعيل كجميل .

---

(١) همع الهوامع : ٢/ ١٩٦ (بناء الصفات) .

هذه الأوزان هي الصفة المشبهة ، ولا تُبْنَى من متعدٍ ، بل من لازم ، وقل فيها وزن اسم الفاعل ، نحو : طاهر القلب ، ومنطلق اللسان ، ومنبسط الوجه ، خالفا لمن منع مجاراتها الضارع ، وهو الزمخشري وابن الحاجب . قال أبوحيان : ولا التفات اليه ، لاتفاقهم على أن ضامر الكشح ، وباسم الوجه ، وخامل الذكر ، وحائل اللون ، وظاهر الفاقة ، وطاهر الخرق ، ومطمئن القلب ، صفات مشبهة وهي مجارية له . قيل : ولقائل أن يقول : ان هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين ، قُصِد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة ، لا أنها صفات مشبهة ".

٣ـ قول الصبان (١) : بعد أن أورد الصيغ المعروفة كما في التصريح والهمع :
" ... وطي فعلان فيما دل على الامتلاء وعوارة الباطن نحو : صديان ، وريان ، وعطشان ... ".

ثم قال : " جميع هذه الصفات صفات مشبهة الا : فاعلا ، قال الصبان : قوله صفات مشبهة أي قصد بها الثبوت والدوام ، فان قصد بها الحدوث ، كانت أسماء فاعلين ، ونقل الاسقاطي وغيره أنها اذا قصد بها النص على الحدوث ، حولت الى فاعل . وفي التصريح ـ عن الشاطبي وغيره ـ أنه اذا أريد حدوث الحسن مثلا قيل : حاسن لا حسن .

كما تقدم الأستاذ محمد شوقي أمين ـ عضو لجنة الأصول ـ الى المجمع بمذكرة احتج فيها أيضا لجواز صوغ فاعل من الثلاثي اللازم مكسور العين أو مضمومها بأقوال النحاة جاء بها (٢) :

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢/٣١٣ .
(٢) كتاب في أصول اللغة : ٢/١٣ ـ ١٤ .

" وفي هذا يقول الرضي : ان قصد بالصفة المشبهة الحدوث رُدَّت الى صيغة اسم الفاعل ، فتقول في حسن : حاسن ، وهذا مطرد في كل صفة مشبهة .

ومثل النحاة لذلك يقول الله تعالى : " وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ " (١) ، فيقررون أنه قد جيء بالصفة على هذه الزنة للدلالة على عروض الضيق ، وهنا يقول ابن يعيش : عدل عن ضيّق الى ضائق ، ليدل على أن الضيق عَرَضٌ في الفعل غير ثابت ، وعلى هذا قوله تعالى : " إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِين " (٢) ، عدل عن عامين الى عمين لهذا المعنى .

ويستشهدون بقول الأشجع السلمي فيما اختاره له صاحب ديوان الحماسة (٣):

فَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ — وَإِنْ جَلَّ — جَازِعٌ وَلاَ بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ

وقد عرض لذلك الفيومي في خاتمة (المصباح) فأوضح ما بين النحاة من خلاف ، يذكر أن ابن الحاجب أطلق القول بمجيء اسم الفاعل على زنة فاعل .

ونسب الى أبي علي الفارسي أن اسم الفاعل يأتي من الثلاثي مجيئا واحدا ستموا ، الا من فَعِل بضم العين وكسرها ، وقد جاء من المكسور على فاعل نحو : حاذر وفارح .

كما نُسِبَ الى ابن عصفور أنه قيد مجيئه من الضموم والمكسور على فاعل بشرط أن يكون قد ذهب به مذهب الزمان .

---

(١) سورة هود : آية ١٢ م .
(٢) سورة الأعراف : آية ٦٤ ك .
(٣) ديوان الحماسة : ١/ ٣٥٥ .

وأخيرا يذكر قول الزمخشري : ان الصفة تدل على معنى ثابت ، فـــان قصدت الحدوث قلت : حاسن الآن وغدا ، وكارم ، وطاعل ، وكذلك يذكـــر السخاوي : انما عدلوا بالصفة عن البيان على الفعل ، لأنهم أرادوا أن يصفـوا بالمعنى الثابت ، فان أرادوا معنى الفعل ، أتوا بالصفة جارية عليه ، فقالـوا : طاعل غدا ، كما يقول : يطول غدا .

ثم ينتهي الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرته الى لجنة الأصول بقوله : " بالنظر في جملة هذه الأقوال ، يخلص لنا الاطمئنان الى القول بجواز صوغ فاعل مـــن الثلاثي اللازم مكسور العين أو مضمومها في مقام التعبير عن عروض الصفة أو حدوثها .

وتأسيسا على ما ورد في مذكرتي الأستاذ عباس حسن ، والأستاذ شوقـــي أمين من الاحتجاج لهذا التعبير الذي تجري به ألسنة الأدباء والعلماء المحدثين ، فقد أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراره التالي[1] :

" يُجَاز صوغ اسم الفاعل ، على وزن فاعل ، من كل فعل ثلاثي متصرف مـــن أبوابه عامة ، بقصد الحدوث ، فيقال مثلا : تحية طائرة . وان لم يقصد الحـــدوث فلا يجوز ، مثل : ثوب داكن .

---

(١) صدر القرار بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين ، والجلســـة الثلاثين من جلسات المجلس في الدورة نفسها . (كتاب في أصول اللغـــة : ٢ / ١٠) .

د) اطراد صوغ (فُعَلَة) بضم الفاء وفتح العين للدلالة على الكثرة والمبالغة

حدد الصرفيون للمبالغة صيغا خمسة هي : فَعَّال ، مِفْعَال ، فَعُول ، فَعِيل ، فَعِل (١) ، وتناولوا الحكم عليها بالسماع والقياس . فقد صرح بعضهم كشمس الدين أحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا بأنها كلها سماعية (٢) . وآخرون كالشيخ يس في حاشيته على التصريح ، عاقوا القياس فيها على شرط صوغها من الثلاثي المتعدي (٣) . أما ابن خالويه فقد عدّها في شرح الفصيح اثنتي عشرة بناء (٤) .

وقد تقدم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي — عضو لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية — الى مؤتمر المجمع في دورته الرابعة والثلاثين ببحث جاء فيه أن بناء (فُعَلَة) أحد أبنية المبالغة الاثنى عشر التي ذكرها ابن خالويه ، وقد ورد منه عدد يفوق حد القياس .

وقد ضمن الشيخ الصوالحي بحثه سردا للنصوص التي جاءت على صيغة (فُعَلَة) في كل من الإصلاح لابن السكيت ، والتهذيب للتبريزي ، والتعريب للصغاني ، والأبنية لأبي حيدة ، وما جاء في ديوان الأدب ، والصحاح ، والجمهرة ، والمجمل ، والقاموس وشرحه ، واللسان ، مما يبلغ عددها زهاء السبعين نصا تفيد معنى الكثرة والمبالغة .

---

(١) هذا بخلاف ما أجاز مجمع اللغة العربية قياسيته من صوغ للمبالغة مثل : فُعَال وفِعِّيل وفُعْلَة .

(٢) شرح المراح : ٦٨ .

(٣) حاشية الشيخ يس على التصريح : ٢ / ٦٥ .

(٤) المزهر : ٢ / ٢٤٣ .

كما قدم للجنة الأصول تكملة لبحثه بعنوان (فى صوغ "فُعَلَة" للمبالغة من المعتل اللام) ضمنها ما قاله ابن يعيش فى ابدال الألف من الواو والياء ، من أن هذا القلب والاعلال له قيود منها : أن تكون حركة الواو والياء لازمة غير عارضة ، لأن العارض كالمعدوم لا اعتداد به ، ومنها : ألا يلزم من القلب والاعلال لبس . . . (١) .

ويخلص الشيخ الصوالحى من ذلك الى اطراد التصحيح فى (فُعَلَة) الدالة على الكثرة المصوغة من الثلاثى المعتل اللام نحو (دُعَوَة) خوف الالتباس اذا أعلت (بِدُعَاة جمع داعٍ (٢) .

وتأسيسا على ما قدمه الشيخ عطيه الصوالحى للمؤتمر ، وما تقدم به الى لجنة الأصول فقد أصدر المجتمع قراره التالى (٣) :

"يجوز أن يصاغ من الفعل الثلاثى القابل للمبالغة صيغة على وزن (فُعَلَة) — بضم الفاء وفتح العين — كضُحَكَة وصفا للمذكر والمؤنث ، للدلالة على التكثير والمبالغة .

واذا أدى الصوغ من المعتل اللام الى لبس ، وجب التصحيح ، فيقال : (سُعَيَة) من سَعَى ، و (دُعَوَة) من دَعَا ".

---

(١) شرح المفصل : ١٠/١٧

(٢) كتاب فى أصول اللغة : ٢/٢٢

(٣) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الخامسة والثلاثين (كتاب فى أصول اللغة : ٢/١٥) .

هـ) جواز صوغ المصدر
على (فِعَالَة) و (فَعَالَة) و (فُعُولَة)

أغفل الصرفيون فيما أغفلوه حين تحديدهم للصيغ التي تأتي عليها المصادر قياسا صيغا ثلاثة هي : فِعَالَة وفَعَالَة وفُعُولَة .

وقد عرض الأستاذ محمد شوقي أمين — خبير لجنة الأصول — على اللجنة مذكرة(١) جاء بها أن ثمة كلمات محدثة شاعت في الاستعمال على وزن (الفِعَالَة) بفتح الفاء وكسرها وعلى وزن (الفُعُولَة) : وهذه الكلمات ليست من مسموع اللغة ، ولذلك ينكرها النقاد ، بناء على أن صوغ هذه الأبنية غير قياسي في بعض أبواب الفعل أو معانيه ، وهذه الكلمات هي :

على وزن (فِعَالَة) — بكسر الفاء — : القوامة — الهداية — البداية — اللياقة — الصلاحة — العمادة — النباقة .

على وزن (فَعَالَة) — بفتح الفاء — : الزلالة — القداسة — القرافة — الفداحة — التفاهة — السماكة .

على وزن (فُعُولَة) — بضم الفاء — : السيولة — الليونة — الصولة — الميوعة — الخصوبة — الخطوبة — الخطورة .

وقد قدم الأستاذ عبد الرحمن حسن مذكرة(٢) للجنة ضمنها :

— أن كثيرا من كلمات اللغة التي ترد على وزن الفِعَالة — بالكسر — يرد فيها الفتح أيضا ، كالولاية ، والوكالة ، والوصاية ، والوزارة .

---

(١) عرضت المذكرة على اللجنة بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين .
(٢) عرضت المذكرة على مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين .

— أن وزن الفعالة للحرفة أو شبهها يمكن التوسع في دلالته ، فيطلق لمعنى المصاحبة أو الملازمة .

— أن النحاة أجازوا تحويل كل فعل ثلاثي متصرف مثبت قابل للتفاضل الى باب فَعُل — بضم العين — ليلتحق بالغرائز أو الدلالة على أن مفاده كالغريزة ، وعلى ذلك يكون قاصرا .

وتأسيسا على مذكرة كل من الأستاذ محمد شرقي أمين والأستاذ عباس حسن فقد أصدر مجمع اللغة العربية قرارة التالي (١) :

"يجاز ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن الفِعَالة — بكسر الفاء — اذا احتملت دلالتها معنى الحرفة أو شبهها من المصاحبة والملازمة ، وعلى هذا لا مانع من قبول الكلمات الشائعة التالية :

القوامة — الهداية — اللياقة — العمالة — العمادة — النيابة — البداية .

وكذلك يجاز ما يستحدث من الكلمات المصدرية على وزن الفَعَالة — بالفتح — والفُعُولة — بالضم — من كل فعل ثلاثي بتحويله الى باب فَعُل — بضم العين — اذا احتمل دلالة الثبوت والاستمرار ، أو المدح والذم ، أو التعجب .

وعلى هذا لا مانع من قبول الكلمات الشائعة التالية على وزن الفَعَالة — بالفتح — : الزمالة — القداسة — الفداحة — النفاهة — الحرافة — السماكة .

والكلمات الشائعة التالية على وزن الفُعُولة — بالضم — :

السهولة — الليونة — الميوعة — الخصوبة — الخطوبة — الخطورة — الحمولة" .

---

(١) صدر بالجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة الأربعين ، والجلسة الثلاثين من جلسات المجلس في الدورة نفسها (كتاب في أصول اللغة : ٢ / ٨) .

و) جواز صوغ (مَفْعُلَة) بضم العين للمصدر الميمي

تقضي القواعد الصرفية العامة بقياسية صوغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي المجرد على صيغة (مَفْعِل) متى كان فعله مثالا واويا صحيح اللام ، وعلى صيغة (مَفْعَل) فيما عدا ذلك ، ويصاغ من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول (١) .

ولكنه لما سمحت في اللغة مصادر ميمية تخرج على هذه القواعد ولا تخضع لها ، ذهب الصرفيون الى الحكم عليها بالشذوذ ، أو مع التبسط في النقول يحوونها الى السماع مما لا يقاس عليه ، وذلك حتى لا يتناقضون مع ما سبق أن قرروه من قواعد ، وحتى تخلص لهم قواعدهم صحيحة سليمة .

فقد سُمع مخالفا لقاعدة مجيء المصدر الميمي قياسا على صيغة (مَفْعَل) :

بالكسر : مكبر — مبسر — محيض — مقيل — مرجع — مجيء — مبيت — مشيب — مصير — مسير — مصرفة — مغفرة — محصية — محيشة (٢) .

بالفتح والكسر : محمدة — مذمة — معجزة — مظلمة — معتبة — محسبة — مصنّفة (٣) .

بالفتح والضم : مأربة — مأدبة — محرمة — مشرفة — ميسرة — مزرعة — مفخرة — مقبرة — معركة — مأكلة (٤) .

بالتثليث : مشرقة — مقدرة — مهلكة (٥) .

---

(١) دراسات في علم الصرف : ٥٥ .
(٢) شذا العرف : ٧٤ ، والمصدر السابق .
(٣) تهذيب اصلاح المنطق : ١٩٦ .
(٤) أدب الكاتب : ١٩٨ .
(٥) تهذيب اصلاح المنطق : ١٩٥ .

واستقرت القواعد الصرفيه على ذلك ، وكأنما أصبح المسموع من كلام العرب ، مما ورد بالكسر وحده ، أو بالفتح والكسر ، أو بالفتح والضم ، أو بالتثليث من الجائز المحمول به للدلالة على المصدر الميمى : وأما بالنسبة للمضموم العين وحده وهو صيغة (مَفْعُلَة) ، فقد ثارت الشكوك والشُّبَهُ حول صحة استعماله كمصدر ميمى ، حتى أننا نجد عالما لغويا كابن السكيت يذكر فى كتابه (تهذيب اصلاح المنطق) أنه لم يرد من المضموم العين الا لفظتين هما : مكرمة ، ومعونة ، حيث يقول بعد أن أورد عدة أمثلة لما سمع بالفتح والضم : " ... وعلى هذا المثال يحملون ما كان من هذا الباب نحو : مزوعة ، ومقبرة ، غير أنهم قالوا مكرمة ليس غيرها ، ويقال : ما عندك معونة ولا مصانة ولا عون "(١) .

كما نجد عالما لغويا آخر كابن قتيبة يذكر فى كتابة (أدب الكاتب) مثل ما ذكره ابن السكيت ، ولا يختلف عنه من حيث المعنى (٢) .

ويذهب الرضى الاستراباذى فى شرحه لشافية ابن الحاجب الى أنه لم يُسْمَع من صيغة (مَفْعُلَة) الا لفظتى مكرمة ومعونة ، حيث يقول : " ويجىء المصدر الميمى من الثلاثى المجرد أيضا على (مَفْعَل) قياسا مطردا كمقتل ومضرب ، وأما مكرم ومعون — ولا غيرهما — فنادران ، حتى جعلهما الفراء جمعا لمكرمة ومعونة ، وهو مذهب الكوفيين "(٣) .

ولكنا اذا رجعنا الى المسموع من أقوال العرب الفصحاء ، نجدهم يستخدمون هذه الصيغة فى شعرهم ونثرهم بأطراد دون ما حرج ، فقد استشهد سيبويه بقول الشاعر :

---

(١) تهذيب اصلاح المنطق : ١٩٥ .
(٢) أدب الكاتب : ١٩٨ — ١٩٩ .
(٣) شرح الشافية : ١٦٨/١ .

بُثَيْنُ : الزَّمِي (لا) إنَّ (لا) إنّ لَزِمَّتِهِ عَلَى كَثْرَةِ الوَاشِينَ أَيَّ مَصُونِ

واستشهد كذلك بقول الشاعر :

(لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْلُ فِصَالِ مَكْرُمِ)

وقد قال السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه عن لفظة (مصون) التي وردت في الشاهد الأول : "أصله مصونة ، فحذفت التاء ضرورة" . وقال مثل ذلك بالنسبة للفظة (مكرم) التي وردت في الشاهد الثاني (١) .

واذا رجعنا الى معاجم اللغة ، أمكننا — على وجه من السهولة واليسر — أن نعثر على عشرات من الألفاظ التي جاءت على صيغة (مَفْعُلَة) بضم العين ، واستعملت مصادر ميمية ، ونسوق منها بعض الأمثلة ، وكلها مستخرجة من معاجم اللغة :

مأدبة	مأربة	محرمة (٢)	مشرفة	مزرعة
مفخرة	مقبرة	مشرقة	مقدرة	مخروة (٣)
مملكة (٤)	مصونة	مقربة	مكرمة	~~حرمة~~ مفعلة (٦)
معركة	مأكلة	مهلة	مهلكة	مشيمة
مقولة	مرومة	معيبة (٥)	مشورة	ميسرة

(١) شرح الشافية : ١٦٩/١ .

(٢) وجمعها مَحْرَمات ، ومنها القول (إنَّ مَحْرَمات فلا تهتكها) — تهذيب اصلاح المنطق : ١٩٥ .

(٣) ومنها القول (كفاك مخراة ومخروة) — المصدر السابق ، والخرء بالضم : العذرة (القاموس المحيط : ١٣/١) .

(٤) يقال : عبد مَمْلَكَة : أي مُلك ولم يُملَّك أبواه (تهذيب اصلاح المنطق : ١٩٦) .

(٥) معيبة : لغة في المعيبة (مختار الصحاح : ٣٣ مادة : عيب) .

(٦) مفعلة : الدنية التي تؤدي الى العقوق (معجم مقاييس اللغة : ١٠٢/١)

وخير ما نختم به جولتنا بين معاجم اللغة ومصنفات النحاة ، أن نقف على كتاب العربية الأول — القرآن الكريم — حيث نجد لفظة (مثوبة) وهم على صيغة (مَفْعُلَة) بضم العين ، قد وردت في غير آية من آيات التنزيل الحكيم ، وهو قول الله تعالى : "وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ"(١) ، وقوله عز من قائل : "قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ"(٢) .

وبعد ما تحقق لدينا من اطراد استخدام العرب الفصحاء لصيغة (مَفْعُلَة) بضم العين للدلالة على المصدر الميمي ، وما ثبت لنا من كثرة ورودها في معاجم اللغة كثرة ظاهرة ، كذلك ما ورد منها في القرآن الكريم ، مما يجعلنا نطمئن الى صحة التعبير بهذه الصيغة .

نرى جواز صوغ (مَفْعُلَة) بضم العين للدلالة على المصدر الميمي .

---

(١) سورة البقرة : آية ١٠٣ م .

(٢) سورة المائدة : آية ٦٠ م .

ز) لحوق التاء بالمصدر الميمى

ناقشت لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية فى لحوق التاء بالمصدر الميمى ، ورأت جمعت جملة صالحة من الكلمات الواردة على هذا النحو فى معاجم اللغة ، ولما رأت كثرة هذه الكلمات كثرة ظاهرة ، علاوة على اطراد ورودها على ألسنة العلماء والأدباء . أصدرت القرار التالى (١) :

" سُمع من المصدر الميمى من الثلاثى ألفاظ كثيرة مختومة بالتاء مثل : محمدة ، ومذمة ، ومبخلة ، مجبنة ، ومحمدة ، ومودة ، وغيرها كثير . ولهذه الكثرة ترى اللجنة جواز القياس عليها ".

وهذه قائمة بمجموعة من المصادر الميمية لحقت بها التاء ، وهى مستخرجة من معاجم اللغة (٢) :

مهلكة	مشارّة	مسرة	موعظة	مخافة
مشقة	مغفرة	محبة	محرفة	مرمّة
مسألة	مغضبة	مهانة	مساءة	مهابة
موجدة	معاذة	معتبة	مخبثة	مبعثة
مقالة	مفصبة	متعبة	مفخرة	مصونة
مرادة	محمدة	مكرمة	مهمة	مخالة
مزلة	مرغمة	معذرة	محرفة	مفسدة
موعدة	مخصبة	ميسرة		

---

(١) صدر بالجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين ، وبالجلسة الثالثة والعشرين من جلسات المجلس فى الدورة نفسها (كتاب فى أصول اللغة : ٢ / ٢٣) .

(٢) كتاب فى أصول اللغة : ٢ / ٢٣ .

٣) تعدية الفعل الثلاثي اللازم وأثرها في صياغة المشتقات القياسية

لعل من أهم الموضوعات التي أهمت الصرفيين ، وعني بها المشتغلون بتصنيف القواعد الصرفية والنحوية ، موضوع تعدية الفعل الثلاثي اللازم ، وذلك لأن غالبية أفعال اللغة العربية ثلاثية ، ومن طريق الفعل الثلاثي ، ومصدره ، ومشتقاته ، يُؤَدَّى كثير من الأغراض التي يحتاجها العلماء والأدباء في شتى مجالات العلوم والمعارف .

وكان المفروض أنه عندما يراد تعدية الفعل اللازم ، أن يلجأ العالم أو الأديب الى الاتيان بصيغة جديدة مغايرة تماما لصيغة الفعل اللازم ، لتؤدي المعنى المراد من هذه التعدية ، ولكنا علمنا منذ قليل أن اللغة العربية بأسرها تأبى خلق صيغ جديدة تضاف الى الصيغ الموجودة ، نظرا لأن هذه الصيغ المعروفة أصبحت من الكثرة بحيث لا تقبل جديدا ، ولا ترتضي مزيدا ، لما في ذلك من عنت للناطقين بالعربية ، وثقل تنوء به كواهل الباحثين والدارسين لها ولعلومها .

ولذا فقد اختار علماء العربية طريقا سهلة ميسورة لتعدية الفعل اللازم ، هي طريقة الالحاق ، على طريقة الحاق حروف المعاني بالصيغة ، فتنشأ عن ذلك صيغة جديدة مشتقة من الصيغة الأصلية ، دون اللجوء الى البحث عن صيغ جديدة تضاف الى الحجم الغفير من الصيغ الموجود فعلا في اللغة العربية ، ومما اختاره الصرفيون لتعدية الفعل اللازم على طريقة الالحاق : الهمز ، والتضعيف والتعدية بالباء ، وفي هذا يقول الجوهري في الصحاح : "وكل فعل

لا يتعدى فلك أن تعديه بالياء والهمزة والتضعيف ، تقول : طَارَبِهِ ، وأطـــاره ، وطيَّـره "(١) .

ولكن علماء العربية قد اختلفت آراؤهم حول طرق التعدية الثلاثـــــة من حيث كونها قياسية أو سماعية .

فصاحب مختار الصحاح يرى قياسيتها حين الكلام عن اختصاراته فيما اختاره من الصحاح بقوله : "وكذا أيضا لم نذكر الفعل المتعدى بالهمزة والتضعيف بعد ذكر لازمه ، لأن لازمه متى عُرِف ، فقد عُرِف تعديه بالهمزة والتضعيف مـــن قاعدة العربيـــة "(٢) .

والآن نسوق تفصيلا لكل من التعدية بالهمزة ، والتعدية بالتضعيف حيث انتهى مجمع اللغة العربية الى اصدار قرارين يقضيان بقياسية كل منهما .

---

(١) مختار الصحاح : ١١٦ ـ باب الألف اللينـــة ـ مادة (با) .
(٢) مختار الصحاح (المقدمة) : ٥ .

أ — التعدية بالهمزة

تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة ، من أقيس وأخصر الطرق لذلك ، حيث ان التعدية بالتضعيف سماعية على أرجح الأقوال ، كما أن التعدية بالياء ونحوها فيها طول ما ، للزوم المجرور لها في الذكر ، وقلة الاستغناء عن الجار والمجرور في بقية التصاريف .

وقد تقدم الشيخ أحمد الاسكندري بمحث الى مجمع اللغة العربية يبين فيه الغرض من تعدية الفعل الثلاثي بالهمزة ، جاء به (١) : " للهمزة المزيدة على الفعل الثلاثي في أوله عدة معان بحسب معنى الفعل ، وما يراد منه . ومن أهم معانيها تعدية الفعل اللازم ، أي أنها تُصَيِّر فاعله مفعولا ، مع بقاء أصل الحدث مسندا له ، فمثل ذهب محمد ، تجعل محمدا المنسوب اليه إحداث الذهاب بنفسه بلا واسطة مفعولا ، أي أن الذهاب الواقع منه أوجبته غيره عليه إيجابا .

ولما كان الفعل الثلاثي هو معظم أفعال اللغة العربية ، وهو ، ومصدره ، ومشتقاته تؤدي أكثر أغراض الناطقين بالضاد ، وخاصة أهل العلوم والصناعات ، وكان اختلاف معانيه من حيث اللزوم والتعدي من أهم العوارض التي تعرض له ، وكان مما يهم المجمع الاعتماد على صيغة مختصرة تكفل تعديه ، فلم يجد أقيس ولا أخصر من التعدية بالهمزة ، فان التعدية بالتضعيف سماعية على أرجح الأقوال ، والتعدية بالياء فيها طول ما ، للزوم المجرور لها في الذكر ، وقلة الاستغناء عن الجار والمجرور في بقية التصاريف ، ولا يخفى الواضح لمصطلحات العلوم أكثر من التعدية لمفعول واحد ، لا لاثنين ولا لثلاثة ".

---

(١) قدم البحث في الجلسة الخامسة والعشرين — دور الانعقاد الأول .

وقد احتج الشيخ أحمد الاسكندري لقياسية التعدية بالهمزة بقول ابن هشام في المغني : "وقيل النقل بالهمزة كله سماعي ، وقيل قياسي في القاصر والمتعدى الى واحد ، والحق أنه قياسي في القاصر سماعي في غيره ، وهو ظاهر مذهب سيبويه "(١) .

كما احتج لذلك أيضا يقول السيوطي في الهمع(٢) : "ثم اختُلِفَ في المتعدى بالهمزة على أقوال :

أحدها — أنه سماع في اللازم والمتعدى — وعليه المبرد .
ثانيها — قياس فيهما ، وعليه الأخفش والفارسي .
ثالثها — قال سيبويه : قياس في اللازم ، وسماع في المتعدى .
رابعها — قياس مطلقا في غير باب (علم) ، وعليه أبو عمرو .
خامسها — قياس فيما يحدث الفعلية ، أي يكسب صاحبة صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل ، نحو : قام وقعد ، فيقال : أقمته وأقعدته ، أي جعلته على هذه الصفة .

ثم يقول الشيخ الاسكندري تعليقا على ما أورده صاحب الهمع : "وهذه الأقوال ما عدا الأول منها ، تجعل التعدية بالهمزة قياسية ، وان كان المشتغلون بوضع الاصطلاحات لا يهمهم الا قياسية التعدية الى واحد "(٣) .

وتأسيسا على ما جاء ببحث الشيخ أحمد الاسكندري ، فقد أصدر مجمع اللغة العربية قراره التالي (٤) :

"يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية ".

---

(١) مغني اللبيب بحاشية الأمير : ٢/ ١١٧ .
(٢) مجلة مجمع اللغة العربية : ١/ ٢٣١ .
(٣) المصدر السابق ١/ ٢٣٠ — ٢٣١ .
(٤) صدر في الجلسة الخامسة والعشرين — دور الانعقاد الأول — (مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما : ٥٦) .

ب — التعدية بالتضعيف

تعدية الفعل الثلاثي اللازم بتضعيف عينه من أوجز الطرق وأقصرها لنقله من حالة اللزوم الى حالة التعدي ، ولذا فقد عدها العلماء ثانية الطرق المختارة لتعديته على طريقة الالحاق التي ارتضوها لذلك .

وأما من حيث رأي العلماء في قياسية التضعيف أو سماعه ، فان الجمهور يرى قياسيته ، ويتضح ذلك بجلاء من قول صاحب مختار الصحاح السابق ذكره ، من أنه لم يذكر التعدي بالهمزة والتضعيف بعد ذكر لازمه ، لأن لازمه متى عرف ، فقد عرف تعديته بالهمزة والتضعيف من قاعدة العربية (١) .

وأيضا من قول ابن هشام في المغني : "والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر والمتعدي لواحد ... وظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقا ، وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد" (٢) .

وقد تقدم الأستاذ أحمد أمين ببحث الى مجمع اللغة العربية بعنوان (اقتراح ببعض الاصلاح في متن اللغة) تناول فيه صيغ الزوائد كأفعل وفعّل وفاعَل وانفعل وافتعل واستفعل ، وذكر ما قاله النحاة في معانيها ، ثم ختم الحديث عنها بقوله : "ووجه العيب أنهم قصروا ذلك على ما سُمع ، ولم يبيحوا لعلماء اللغة أن يتوسعوا في هذا الاستعمال متى احتيج اليه" . ثم اقترح على المجمع أن يقرر قياسية ذلك (٣) .

---

(١) مختار الصحاح (المقدمة) : ٥ .

(٢) مغني اللبيب بحاشية الأمير : ٢ / ١١٧ — ١١٨ .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية : ٦ / ٩٠ .

ثم تقدم الشيخ محمد الخضر حسين ببحث الى المجمع ردّ فيه على البحث المقدم من الأستاذ أحمد أمين جاء به : "قد قرر المجمع قياسية أفعل وفعل مستأنسا بنصوص بعض أئمة اللغة على قياسيتهما . ونعلم أن بعض أئمة العربية قرر قياسية انفعل مطاوعا لفعّل أو أفعل ، أما المطاوع لفعل ، فقد قال علماء الصرف : اذا أردت أن تجعل المتعدى لازما ، فالطريقة فيه أن ترده الى باب (انفعل) ، وأما المطاوع لأفعل فقد صحح قياسيته ابن عصفور ، وأما (استفعل) بمعنى طلب الفعل فقد ذهب بعض الأئمة الى أنه سماعى ، وظاهر كلام أبى سعيد السيرافى أنه قياسى إذ قال : أصل استفعلت الشىء فى معنى طلبته واستدعيته وهو الأكثر ، وما خرج عن هذا فهو يحفظ وليس بالباب ، وقد وجدت فى بعض مذكراتى عبارة يغلب على ظنى أنى نقلتها من شرح المكمل على المفصل لمظهر الدين محمد ، ونصها : "فالباب فى استفعلت الشىء أن يكون للطلب أو الاصابة ، وما عدا ذلك فانه يحفظ حفظا "(١) .

وتأسيسا على ما جاء بالبحث المقدم من الأستاذ أحمد أمين ورد الشيخ محمد الخضر حسين عليه ، فقد : وافق مؤتمر المجمع بالجلستين الثالثة والرابعة من الدورة الحادية عشرة على ما يأتى : (لما كان نقل المجرد الثلاثى الى صيغة (فَعَّل) يفيد معنى التعدية أو التكثير أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الاسم ، يرى المجمع أنه يجوز استعمال هذه الصيغة ليؤدى الفعل أحد هذه المعانى عندما تدعوا الحاجة الى تأديته وان لم ينص على هذه الصيغة ، على ألا يقر المجمع نهائيا مثل هذه الكلمات الا بعد تمحيصها) ووافق

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية : ٦/٩٧ .

المؤتمر تطبيقا لهذا القرار على صحة الألفاظ المستعملة الآتية : "خدّر ، حضّر ، وَرّد ، شخّص ، جسّم ، حلّل ، شرّع"(١) .

وبناء على ذلك فقد أصدر مجمع اللغة العربية قرارة التالى (٢) :

"فعّل المضعف مقيس للتكثير والمبالغة ".

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية : ٦/١٧٢ .

(٢) صدر القرار فى الجلسة السابعة من دورة المؤتمر العاشرة (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما : ٥٥) .

جـ — جواز همز الفعل المتعدى وتضعيفه

تعدية الفعل الثلاثى لا تعنى نقله من حالة اللزوم الى حالة التعدية فحسب ، ولكن قد يكون الفعل متعديا بنفسه ثم تلحقه همزة التعدية أو التضعيف ، وقد يكون مُعَدًّى بحرف الجر ثم تلحقه الهمزة أو التضعيف أيضا ، وربما كان متعديا بنفسه أو بحرف الجر الى مفعول واحد ثم يهمز أو يضعف ليتعدى لمفعولين أو لثلاثة كما ذهب الى ذلك الحريرى (١) .

وعند مناقشة أعضاء مجمع اللغة العربية لموضوع تضعيف الفعل الثلاثى للتكثير والمبالغة (٢) ، جاء بها أنه لا يجوز أن يُعَدَّى فعل واحد بالهمزة والتضعيف معا ، ما لم يكن مصروفا عن العرب ، فلا يجوز لأنه ورد متعديا بنفسه بغير واسطة ، وأما قتلته وقتّلته فلا غبار عليه ما دام الوارد يؤيده ، ومؤدّى هذا أن الفعل اذا كان مُعَدًّى بنفسه ، أو بالهمزة ، امتنعت تعديته بالتضعيف الا اذا سمع عن العرب ، أى أن تعديته بالتضعيف لا تقاس .

وقد تقدم الأستاذ محمد شوقى أمين — عضو المجمع وأمين لجنة الأصول — الى المجلس بمذكرة (٣) ، احتج فيها لتضعيف الفعل المتعدى بنفسه ، وقد بنى احتجاجه على ما جاء على لسان علماء اللغة منها :

ما أورده ابن هشام فى المغنى بقوله : "والنقل بالتضعيف سماعى فى القاصر وفى المتعدى لواحد ، ولم يسمع فى المتعدى لاثنين ، وزعم الحريرى أنه يجوز فى (علم) المتعدية لاثنين أن تنقل بالتضعيف الى ثلاثة ، ولا يشهد

---

(١) مغنى اللبيب بحاشية الأمير : ٢/١١٧ .

(٢) المناقشة التى دارت بالجلسة الثالثة من الدورة الثانية والأربعين .

(٣) محاضر جلسات المجلس فى الدورة الثانية والأربعين : ٤٣٥ — ٤٣٦ .

له سماع ولا قياس ، وظاهر قول سيبويه أنه سماع مطلقا ، وقيل قياسي في القاصر والمتعدي لواحد (١) .

وما قاله الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك (٢) : "يعبر الشلوبين بتعديا بهمزة النقل وبتضعيف عينه ، وقد اجتمعا في قوله تعالى (نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ) " (٣) .

وما ذكره الصبان في حاشيته على الأشموني : "قال الزمخشري والسهيلي وغيرهما : التضعيف يقتضي التمهل والتكرار بخلاف الهمزة ، وقيل لا يقتضي ذلك ، بل هو كالهمزة بدليل قوله تعالى (لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً) (٤) وفي الكشاف : نزل هنا بمعنى أنزل لا غير ، كغير بمعنى أخير ، والا كان تدافعا ".

وما جاء في كتاب (تصريف الأفعال) من أن فَعَّل المجرد قد يجيء مثل فعَّل المضعف في المعنى ، وهذا قليل ، ومن أمثلة ذلك : هَمَّرَ ذيله وشمَّره ، وصَفَقَ يكفيه وصفَّق ، وخَمَنَ الشيء وخمَّنه ، قدَّره ، وقَطَبَ وجهه وقطَّبه ، وفتَّشَ المتاع وفتَّشه (٥) . وما أورده أيضا صاحب تصريف الأفعال من أن من معاني فعَّل المضعف التحدية نحو : جلَّسته ، وخرَّجته ، وعرَّفته الحق ، ولقَّنته الصواب (٦) .

---

(١) مغني اللبيب بحاشية الأمير : ٢/ ١١٧ .
(٢) شرح الأشموني : ١/ ٣٤٩ .
(٣) سورة آل عمران : آية ٣ م .
(٤) سورة الفرقان : آية ٣٢ ك .
(٥) تصريف الأفعال : ١٠٥ .
(٦) المصدر السابق : ١٠٤ .

ثم ينهي الأستاذ شوقي أمين احتجاجه لجواز تضعيف الفعل الثلاثي المتعدي بكثرة ما ورد في اللغة من الأفعال المتعدية في أصلها ورغم ذلك لحقها التضعيف ، ثم يسوق ستين مثالا مما أثبتته المعاجم بخلاف الستين التي قدّمت للمجلس عند مناقشة قرار تضعيف الفعل الثلاثي للتكثير والمبالغة ، ثم يقول : "وما أحسب أن هذا القدر من الأمثلة لا يغني في القول بكثرة ما ورد عن العرب مضعفا مع كونه في أصله الثلاثي متعديا ، والقول بالكثرة الزائدة في حدتها على المائة كفيل بأن يطمئن به الباحث الى القول بقياسية تضعيف الفعل الثلاثي وان كان متعديا في أصله"(١) .

وأما بالنسبة لجواز همز الفعل المتعدي ، فيحتج له الأستاذ شوقي أمين بما ورد عن علماء العربية أيضا من مثل :

قول ابن هشام في المغني : "أن النقل بالهمزة كله سماعي ، وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد ، والحق أنه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه"(٢) .

وما أورده السيوطي في الهمع من أن المبرد يذهب الى أنه سماع في اللازم والمتعدي ، والأخفش والفارسي يذهبان الى أنه قياسي فيهما ، وسيبويه يذهب الى أنه قياسي في اللازم سماع في المتعدي(٣) .

وقول الصبان في حاشيته على الأشموني : "الحق أن دخول همزة النقل قياسي في اللازم دون المتعدي ، وقيل قياسي فيه وفي المتعدي الى واحد ، وقيل النقل بالهمزة كله سماعي" .

---

(١) محاضر جلسات الدورة الثانية والأربعين : ٤٣٦ .
(٢) مغني اللبيب بحاشية الأمير : ٢/ ١١٧ .
(٣) مجلة مجمع اللغة العربية : ١/ ٣٢١ .

وقول ابن الحاجب فى شافيته : "وأفعل للتعدية غالبا ، ومعنى نَحَّلَ ، نحو : قَلَّله وأقلَّله".

وتعليق الرضى الاستراباذى على قول ابن الحاجب بقوله : "وقد ذكرنا أنه لابد للزيادة من معنى ، وان لم يكن الا التأكيد".

ثم ينهى الأستاذ شوقى أمين احتجاجه بكثرة ما ورد فى مسموع اللغة كثرة ظاهرة كعادته داوما ، اذ يسوق سبعين مثالا مما أثبته معجمات اللغة الصحاح من أفعال ثلاثية متعدية بنفسها أو بحرف الجر ، ورغم ذلك جاءت مسبوقة بالهمزة ، وهذه السبعين من الأمثلة أربعة أخماسها من المتعدى بنفسه مثل : بَرَّ الله قسمه أى أجابه وأبَرَّ قسمه ، وجَبَره على الأمر وأجْبَره ، والخمس الخامس من المتعدى بحرف الجر مثل : سَمَحَ له بحاجة وأسْمَح له ، ومَسَك بالشىء وأمْسَك به .

ثم يؤيد الباحث الأمر ايضاحا ، فيسوق سؤالا ، ثم يتولى الاجابة عليه وهو : اذن ما الحاجة الداعية الى المجىء بهذه الهمزة فى الاستعمال ما دام الفعل متعدى بنفسه ؟

فيقول مجيبا على تساؤله : "أما وجه الحاجة الى المجىء بهذه الهمزة فى الاستعمال فهو أن مصادر الثلاثى المجرد سماعية فى غير مواضع محددة ، وأنها مشتركة فى كثير من صورها بين اللازم والمتعدى ، وقد يستضرب اللغة فى التصاريف منها كاسم الفاعل واسم المفعول ، وقد رأينا كيف يستضيق الكُتَّاب كلمة (الإيقاف) وربما آثروها على كلمة (الوقف) ، ورأينا كيف يقولون (عَمَلُ مُوَكِّلِك) ولا يقولون (عَمَلُ رَابِكِ) وان قالوا فى الفعل : رَبَكَهُ العَمَلُ "(١) .

---

(١) محاضر جلسات الدورة الثانية والأربعين : ٤٤٣ .

ثم ينتهى الأستاذ شوقى أمين مذكرته الى المجمع بقوله : "ولعلنا بعد هذا كله فى سعة من القول بجواز همز الفعل سواء كان متعديا أم لازما ، أخذا برأى الأخفش والفارسى ، وبالتضعيف ذهابا مع ما نقله ابن هشام من قول بالقياس"(١) .

أثر تعدية الفعل فى خلق مشتقات جديدة

ان دواعى الاستعمال العصرى ، أو ضرورة الاصطلاح العلمى ، تتطلب صيغا مقيسة واضحة ، لا تتوقف على السماع ، ولا يُضعف من دلالتها الاشتراك ، ولا تعروها غرابة الصوغ فى بعض التصاريف ، ولا تقف دونها قيود حين يراد التعبير ، وذلك يتحقق ميسورا فى الأفعال المعدة ، وصيغها فيها وضوح ، ومصادرها جارية على قياس ، والتوسع فى الأقيسة الميسرة هدف من أجل أهداف الحُرَصاء على تنمية اللغة ، وفسح المجال للوفاء بحاجات الاستعمال ، ومراعاة التذوق للبيان العصرى ، ما دامت سنة الفصحى لا تتأبى .

ولقد كان للقرار الذى اتخذه مجمع اللغة العربية بقياسية (فَعَّل) المضعف للتكثير والمبالغة أثره الطيب فى فتح المجال أمام العلماء لاشتقاق صيغ جديدة من الصيغ الأصلية الموجودة فعلا فى اللغة ، مما يسهم بنصيب وافر فى اثراء اللغة العربية وتنميتها ، وجعلها تفى بما تحتاجات التطور المستمر فى لغة العلوم والفنون والآداب ، دون أن تُلقى بأعباء جديدة تثقل كواهل الناطقين بها والباحثين فيها والدارسين لها ، نظرا لكثرة الصيغ المعروفة كثرة باتت لا تقبل جديدا ولا ترتضى مزيدا .

فقد جاء بقرار المجمع سالف الذكر أنه "لما كان نقل الفعل المجرد الثلاثى الى صيغة (فَعَّل) يفيد معنى التعدية أو التكثير أو النسبة أو السلب أو اتخاذ

---

(١) محاضر جلسات الدورة الثانية والأربعين : ٤٤٣ .

الفعل من الاسم ، يرى المجمع أنه يجوز استعمال هذه الصيغة ليؤدى الفعل أحد هذه المعانى عندما تدعو الحاجة الى تأديته "(١) .

وقد جاء بكتاب (تصريف الأفعال) أن من معانى (فعّل) المضعف : التكثير ، وهو اما أن يكون تكثيرا فى الفعل نحو : جَرَّحْتَ الجلد وقَطَّعْتُ الثوب أى أكثرت جراحاته وقطعاته ، ونحو : طَوَّفْتُ وجَوَّلْتُ أى أكثرت الطواف والجولان ، واما تكثيرا فى المفعول نحو : ذبَّحْتُ الغنم ، وغلَّقْتُ الأبواب أى ذبحت غنما كثيرة ، وأغلقت أبوابا كثيرة "(٢) .

ومن معانيه أيضا : نسبة المفعول الى ما اشتق منه الفعل ، نحو : كفَّرَه ، وكذَّبَه ، وفجَّرَه نسبة الى الكفر والكذب والفجور "(٣) .

وبناء على ما تقدم فقد تُرِكَتْ الحرية للعلماء لكى يشتقوا ألفاظا جديدة من الصيغ الأصلية الموجودة فى اللغة ، ألفاظ تضاف الى اللغة العربية حتى لا تقف جامدة متحجرة أمام التقدم المطرد فى العلوم والفنون والآداب ، وما يستلزمه التعبير عنها من مصطلحات ومسميات .

فلو نظرنا الى الفعل المضعف (وَصَّفَ) وهو متعد بنفسه ، لرأينا أن التضعيف فيه ليس لمجرد التعدية ، وانما هو لتقوية الوصف ، كما يدل على التكثير والمبالغة على ما ذهب اليه الأستاذ محمد شوقى أمين عضو مجمع اللغة العربية فى مذكرته التى تقدم بها الى لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع بشأن صحة

---

(١) كتاب (مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما) : ٥٥ .
(٢) تصريف الأفعال : ١٠٤ .
(٣) المصدر السابق .

استخدام لفظة (التوصيف) في اللغة(١) ، ولكن اللجنة بعد مناقشة المذكرة ، رأت أن المبالغة ليست هي المقصودة بالتضعيف هنا ، وانما المقصود هو التفصيل .

وطبقا للقاعدة العامة لأبنية المصادر(٢) ، فقد اشتق من الفعل (وَصَّفَ) المضعف مصدرا على زنة (التفعيل) ، فكانت لفظة (التوصيف) . وبذا أضيفت الى ألفاظ اللغة العربية لفظة جديدة لم تكن فيها من قبل وهي (التوصيف) لتدل على الوصف المفصل الدقيق(٣) .

وكذلك اذا أخذنا الفعل المضعف (دَعَّمَ) وهو مصدر بنفسه أيضا ، وجدنا أن تضعيفه جاء لتقوية الفعل وللدلالة على الكثرة والمبالغة فيه ، وليس لمجرد التعدية ويصاغ المصدر منه على زنة (التفعيل) أيضا ، فيكون (التدعيم) .

وكذا الفعل المضعف (صَنَّعَ) المتعدى بنفسه أيضا ، وهو مأخوذ من الصناعة وهي اسم من أسماء المعاني ، نجد أن التضعيف لحقه لتقويته وتكثيره والمبالغة فيه ، ويأتي مصدره القياسي على زنة (التفعيل) فيكون (التصنيع) .

---

(١) محاضر جلسات مؤتمر الدورة الثانية والأربعين — الجلسة السابعة والعشرون — أعمال لجنة الألفاظ والأساليب — (تحت الطبع) .

(٢) ويحددها ابن مالك في ألفيته بقوله :

وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرُهُ ، كَقَدَّسَ التَّقْدِيسُ

ويشرحه الأشموني بقوله : " لابد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس ، فقياس (فعّل) بالتشديد اذا كان صحيح اللام التفعيل " شرح الأشموني : ١/ ٥٦٨ .

(٣) محاضر جلسات مؤتمر الدورة الثانية والأربعين سالفة الذكر .

وأما الفعل المضعف (أمَّمَ) وهو متعد بنفسه أيضا ، ومأخوذ من لفظ الأمة وهو اسم من أسماء المعانى أيضا ، وتضعيف الفعل هنا ليس لمجرد التعدية ، وانما ليدل على نسبة المفعول الى (الأمة) ذلك اللفظ الذى اشتق منه الفعل ، بمعنى نسبة بعض المنشآت للأمة وكانت لا تتبعها أصلا ، وجعلها تابعة لها فى ادارتها والاشراف عليها ، ويجىء مصدره أيضا على زنة (التفعيل) فيكون (التأميم) .

من هذا نخلص الى أنه بناء على ما أقره مجمع اللغة العربية من قياسية (فعّل) المضعف ، يمكن أن تثرى اللغة وتغنى عن طريق اعطاء الحرية للعلماء والأدباء للتوسع فى اشتقاق صيغ جديدة من الصيغ الأصلية الموجودة فعلا فى اللغة ، فقد رأينا كيف أضيفت ألفاظ جديدة مثل (التوصيف) و (التدهيم) و (التصنيع) و (التأهيم) وغيرها كثير مما لم يكن لها وجود فى اللغة من قبل ، وبذا يتسنى للغة ملاحقة التطور المطرد فى لغة العلوم والفنون دون اضافة أعباء جديدة تثقل كاهل الناطقين بالضاد عن طريق خلق صيغ جديدة تضاف الى الصيغ الكثيرة الموجودة بها فعلا .

خاتمـــــة

لما كانت الدراسة النحوية التقليدية تعتمد في تعقيد القواعد على فكـــرة العامل النحوي ، وما يجلبه في آخر اللفظ من أثر ظاهر أو مقدر ، هذا الجهـــد النحاة بعد ذلك ومرور الزمن الى ألوان من التأويل ، وضروب من التعليل ، وصـــور شتى من التخريج لما وقع تحت أيديهم من النصوص اللغوية الموثقة ، التي انتهـــت اليهم متواترة من عصور الاحتجاج والاستشهاد ، مما يتناقض مع ما سبق أن قعّـــدوه من قواعد ، وما أرسوه من أسس ، حتى ولو كان ذلك مما ورد به النص القرآنـــي الكريم ، حتى انتهى بهم الأمر الى اختراع المفعول الثاني والثالث ، ممـــا يثقل كاهل الدارسين للغة العربية ، وينوء به الباحثون في علومها المتنوعـــة ، فقد وجدنا من علماء العصر الحديث من خرج ينادي بالغاء العامل النحـــوي ، واستبعاد العلل الثواني والثوالث من الدراسة النحوية ، دون أن يأتـــي بالبديل المناسب لما يرى الغاءه ، ومما يطالب باستبعاده ، كابن مضـــاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) كما ألف الأستاذ ابراهيم مصطفى كتابه (احياء النحو) ينادي فيه بما نادى به ابن مضاء ، الا أنه أضاف الى ذلك مطلبا جديـــدا ، وهو دراسة العلامات الاعرابية على أساس ما تؤديه من معنى ، وما تخفيه مـــن دلالات .

ثم تبلورت هذه الفكرة ، وبرزت بوضوح في تلك الدراسة المتكاملة التي قدمهـــا الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) ، حيث دعا أيضـــا الى الغاء العامل النحوي ، واستبداله بقرائن التعليق ، نظرا لما يؤدي اليـــه استخدام العامل من تفتيت لمعنى التركيب اللغوي ، حيث يُقصِر العمل على العلامة الاعرابية وحدها في ابراز معنى اللفظ ، دون مراعاة لما يربط بين مكونـــات التركيب من علاقات ، بينما قرائن التعليق توزع العمل فيما بينها بالتســـاوي ،

وتعمل متضافرة على ابراز المعنى الجملى فى صورته النهائية الكاملة • ونعلم أن قرائن التعليق هذه تتحدد فى : العلامة الاعرابية ، والرتبة ، والصيغة ، والأداة ، والرابطة ، والتضام ، والنغمة •

ونظرا لما للصيغة الصرفية — كقرينة لفظية — من أثر بارز فى اظهار المعنى المراد من التركيب ، علاوة على ما تحققه من علاقات تربط بين مكوناته ، فقد اتخذت منها موضوعا لدراستى هذه ، ومحورا يدور حوله هذا البحث ، وقد وضعت له عنوانا يتناسب والموضوع الذى يعالجه وهو (الصيغة الصرفيه ودلالتها على المستويين الصرفى والنحوى) •

وقد وقع هذا البحث فى مقدمة ، وتمهيد ، وبابين ، يشتمل الباب الأول منهما على فصلين ، بينما ينقسم الباب الثانى الى فصول ثلاثة •

ففى المقدمة ، أوضحت الأسباب التى دفعت بى الى اختيار الصيغة الصرفية بالذات لتكون موضوعا لدراستى هذه ، وأذكر منها : احجام الدارسين والباحثين عن تناول علم الصرف وقواعده فيما يعدون من دراسات وأبحاث ، اذا ما قورنت بالدراسات والأبحاث التى تعد فى فروع اللغة العربية الأخرى ، حتى أننا لا نكاد نعثر — على مدى عدة سنوات مضت — على رسالة أو بحث قُدِّم فى الصرف خاصة ، الى جانب عشرات الرسائل والأبحاث التى أعدت فى غيره من الفروع ، كما أحببت أن أضم صوتى الى صوت ذلك النفر من نحاة العصر الحديث الذين تحملوا عبء الدعوة الى تجديد القواعد النحوية وتيسيرها ، والتطوير فيها ، ثم يأتى بعد ذلك السبب المباشر ، وهو ما لاحظته من أثر قوى وهام فى صقل الجملة العربية ، وتحملها النصيب الأوفى والأوفر لابراز المعنى المراد من التركيب اللغوى ، علاوة على تأكيد العلاقة بين مفردات الجملة ، حتى تنتج كل لفظة المعنى المنوط بها فى دقة تامه واحتراز دقيق ، مما يُسْلِم — فى النهاية — الى تحقيق المعنى الجملى فى وضوح وجلاء •

وفى التمهيد ، تناولت بالدراسة نقاطا ثلاث هى : بداية التقعيد النحـــوى وتطوره ، ثم أشرت الى قصور نظرية العامل النحوى عن الوفاء بتحقيق المعنى الجملى ، علاوة على ما جرّه على النحاة من اللجوء الى أساليب التأويل والتعليل والتخريـــج ، مما يُكِدّ أذهان الدارسين ، وشتت أفكار الباحثين ، وبعد ذلك أشرت الـــى الأساس الذى قامت عليه الدراسة النحوية الحديثة ، وهى (فكرة المعنى) التـــى تقوم على تضافر قرائن التعليق بديلا عن العامل النحوى .

ثم خصصت الباب الأول من هذا البحث ، لدراسة دلالة الصيغة الصرفيـــة على المستوى الصرفى خاصة ، فقسمت الباب الى فصلين ، تناولت فى الفصـــل الأول نقاطا ستـــة :

أولاهـــا : تعريف الصيغة الصرفية ، وما حدده الصرفيون من صيغ لكل مـــن الأسماء والصفات والأفعال .

ثانيتهـــا : التفريق بين الصيغة الصرفية والميزان الصرفى ، وإبرزت ما بينهما من نقاط التشابه والمخالفة ، مما قد يلتبس على كثير من العاملين فى حقل الدراســة النحوية ـــ تدريسا ودراسة ـــ ثم أتبعت ذلك بدراسة عن أول من ابتكر الميـــزان الصرفى ، توصلت فيها الى أنه الخليل بن أحمد الفراهيدى .

ثالثتهـــا : ايضاح مدى ارتباط الصيغة الصرفية بحقائق التحليل اللغـــوى ، وأثبت امكان التوصل الى تحليل أى لفظة ـــ لغويا ـــ عن طريق استخدام الصيغـــة دون الاضطرار الى استخدام الألفاظ ذاتها ، وما يحققه ذلك من سهولة ويسر نظـرا لأن الصيغ محددة العدد ، سهلة التناول ، أما الألفاظ فكثيرة العدد بل تكـــاد لا تُحْصَـــى .

رابعتهـــا : ابراز مدى صلاحية الصيغة الصرفية لتأدية معان متعددة ومحتملة ، طالما لم تتحدد بلفظ معين فى سياق لغوى بعينه ، فاذا وضعت فى سياق مـــا انصرفت الى المعنى المحدد الذى جيء بها للدلالة عليه وحده ، شأنها فى ذلـــك شأن كل أقسام الكلم ، وجميع قرائن التعليق .

خامستها : اثبات أن الصيغة الصرفية هي الوسيلة المثلى والوحيدة لتحديد الزمن الصرفي ، وقد أوضحت الفرق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي ، من حيث ان الأول وظيفة صيغة الفعل وحدها ، بينما الثاني وظيفة السياق يؤديها الفعل ، أو الصفة ، أو ما نُقِل الى الفعل من أقسام الكلم الأخرى كالمصادر والخوالف .

سادستها : تتبع الصيغ المتشابهة ، مما قد يؤدي الى التباس الفهم وغموض المعنى بين الألفاظ نتيجة هذا التشابه ، وقد أثبت الطريقة المثلى للتفريق بين هذه الصيغ المتشابهة .

وفي الفصل الثاني من الباب الأول ، أثبت أن الصيغة الصرفية هي وسيلة اثراء اللغة العربية وتطورها ، فتناولت بالدراسة كل من : الاشتقاق ، والنحت ، والترليد ، والارتجال ، والتعريب ، وأوضحت أن الصيغة هي الأساس الذي تتم عليه هذه العمليات الخمس ، بغرض خلق ألفاظ جديدة بها تثرى اللغة وتغنى ، مما يمكنها من مواكبة التقدم المطرد في لغة العلوم والفنون .

ثم خصصت الباب الثاني من البحث لدراسة دلالة الصيغة الصرفية على المستوى النحوي خاصة ، وجاء في فصول ثلاثة ، عالجت في الفصل الأول منها نقاطا ستة هي :

١ — الصيغة الصرفية قرينة على أبواب النحو .
٢ — الصيغة الصرفية مظهر التطابق في الجملة .
٣ — الصيغة الصرفية وارتباطها بالعلاقات السياقية .
٤ — الصيغة الصرفية أساس التقدير عند الاستتار .
٥ — الصيغة الصرفيه ودلالتها على المحترف أو الصانع .
٦ — الترخص في الصيغ الصرفية .

أما الفصل الثاني ، فقد قصرته على معالجة نقطتين جوهريتين هما :

الأول : التقارض بين الصيغ الصرفية ، وفيها تتبعت الصيغ التى تستعار من مكانها الأصلى لتؤدى معان فى مواضع أخرى ، وخاصة المشتقات .

الثانية : نبهت فيها الى الصيغ التى لم يعتبرها الصرفيون قياسية ، رغم كثرة ترددها وجريانها على ألسنة العلماء والأدباء وفصحاء العرب ، وسقت لذلك الكثير من الشواهد والأمثلة .

ثم وصلت الى الفصل الخاتم ، وهو الثالث من الباب الثانى ، فأثبت فيه بعد بحث ودراسة — ما اتخذه مجمع اللغة العربية القاهرى من قرارات بغرض التوسع فى الصيغ الصرفية القياسية التى أهملها الصرفيون ، وقد قسمت هذه القرارات — بحسب موضوعها — الى أقسام ثلاثة :

الأول : الاشتقاق من الاسم الجامد العربى والمعرَّب .

الثانى : قياسية الصيغ الشائعة فى الاستعمال .

الثالث : توسعة الصيغ القياسية متى وجد الأصل الذى تشتق منه .

وقد خرجت من دراستى هذه للصيغة الصرفية بعدة نتائج جديدة لم أُسبَق اليها ، ولم يحققها أحد من الباحثين قبلى أذكر منها :

١ — توصلت الى أن أول من ابتكر الميزان الصرفى هو الخليل بن أحمد الفراهيدى بالرغم من اغفال جمهرة الصرفيين والنحاة لذلك ، وعدم الاشارة اليه فى أى من مؤلفاتهم ومصنفاتهم على كثرتها وتنوعها ، وقد سقت لذلك أكثر من دليل على نحو ما هو مبسوط فى مكانه من البحث .

٢ — توصلت الى امكان تخصيص مشتق جديد يمكن تسميته " اسم المحترف " وقد تتبعت الصيغ التى يجىء عليها من الفعل الثلاثى وغير الثلاثى ، بخلاف صيغة (فعّال) التى قال بها مجمع اللغة العربية ، كما وضعت له عدة ضوابط تمنع التباسه بغيره من المشتقات كاسم الفاعل ، وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة .

٣ــ توصلت الى امكان صوغ (مَفْعُلَة) قياسيا للدلالة على المصدر الميمى نحـــو : مكرمة ، ومصونة ، ومشوة ، وقد جمعت لذلك عشرات الأمثلة بعد جولة فـــى كثير من أشهر معاجم اللغة ، مثل الصحاح للجوهرى ، وأساس البلاغة للزمخشرى والقاموس المحيط ، ومختار الصحاح ، والمصباح المنير ، ومعجم مقاييـــس اللغة ، وكذا تهذيب اصلاح المنطق لابن السكيت ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، مما يجعلنا نطمئن الى قياسية (مَفْعُلَة) للدلالة على المصدر الميمى ، وهـــى من الصيغ التى أهملها الصرفيون فلم يروا قياسيتها بل عَزَوْها الى السماع .

هذا بخلاف ما توصلت اليه من نتائج فى ثنايا البحث مما يمكن أن يضيف لبنـات جديدة الى صرح الدراسة الصرفية ، حتى تساير التقدم المطرد فى لغة العلـــوم والفنون ، وتواكب ركب الحضارة المتدفق فى عصرنا الحديث .

فهرس الآيات القرآنية

(مرتبة بحسب ترتيب السور فى المصحف)

الآيـــــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة فاتحة الكتاب (١)		
بسم الله الرحمن الرحيم	١ ك	١٠٣
سورة البقـرة (٢)		
ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير •	١٠٣م	٢٣٩
ماننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها •	١٠٦م	٥٧
ويسألونك عن المحيض قل هو أذى •	٢٢٢م	١٩٩
ولا يحيطون بشىء من علمه •	٢٥٥م	١٨٢
سورة آل عمران (٣)		
نزّل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل •	٣م	٢٤٩
فاتبعونى يحببكم اللـه •	٣١م	٢٠٥
وكأين من نبى قاتل معه ربيون كثير •	٤٦م	١٤٠
سورة النسـاء (٤)		
وكفى بالله حسيبا •	٦م	٥٦
ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها •	٧٥م	١٣٨
وكلم الله موسى تكليما •	١٦٤م	٢٣
سورة المائدة (٥)		
قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله •	٦٠م	٢٣٩
ولا تقتلوا الصيد •	٩٥م	١٧٩

الآيـــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الأنعام (٦)		
فلما جن عليه الليل ...	٧٦م	٨٤
الى ربكم مرجعكم •	١٦٤ك	١٩٩
سورة الأعراف (٧)		
حتى يلج الجمل فى سَمّ الخياط •	٤٠ ك	٢١١
انهم كانوا قوما عمين •	٦٤ ك	٢٣٠
واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم •	٨٦ ك	١٤٠
وان وجدنا أكثرهم لفاسقين •	١٠٢ ك	٥٨
جعله دكا •	١٤٣ ك	١٧٩
سورة الأنفال (٨)		
ان ينتهوا يُغْفَر لهم •	٣٨ م	٥٧
سورة التوبة (٩)		
ان الله برىء من المشركين ورسوله •	٣م	١٦٥
وضاقت عليكم الأرض بما رحبت •	٢٥ م	٥٧
سورة هود (١٠)		
وضائق به صدرك •	١٢م	٢٣٠
بسم الله مجراها ومرساها •	٤١ ك	٢٦
قالت ياويلتى أألد وأنا عجوز وهذا بعلى شيخا •	٧٢ ك	١٤١
ان موعدهم الصبح •	٨١ ك	١٩٨
فعال لما يريد •	١٠٧ ك	٢٠٢
ولاتركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار •	١١٣ ك	١٦٦

الآيـــــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة يوسف (١٢)		
مالك لا تأمنا على يوسف •	١١ك	١٦٦
وجاءوا على قميصه بدم كذب •	١٨ك	٥٤
انى ليحزننى أن تذهبوا به •	١٣ك	٢٠٥
ماهذا بشرا •	٣١ك	٥٧
سورة النحـل (١٦)		
ماعندكم ينفد وماعند الله باق •	٩٦ك	٥٧
سورة الاسـراء (١٧)		
حجابا مستورا •	٤٥ك	١٧٨
وقل رب ادخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق •	٨٠م	١٩٨
سورة الكهـف (١٨)		
ان يقولون الا كذبا •	٥ك	٥٧
••• سنين عددا	١١ك	١٨٠
بل لهم موعد لن يجدوا من دونه موئلا •	٥٨ك	٥٥
وجعلنا لمهلكهم موعدا •	٥٩ك	٢٠٨، ١١٠
سورة مريم (١٩)		
وماكانت أمك بغيا •	٢٨ك	١٧٨
انه كان وعده مأتيا •	٦١ك	١٧٨
سورة طـه (٢٠)		
وما تلك بيمينك ياموسى •	١٧ك	٥٧

الآيـــــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الحج (٢٢)		
يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت •	٢ م	١٤٢
سورة المؤمنون (٢٣)		
••• حتى حين •	٢٥ ك	١٦٨
سورة النـــور (٢٤)		
والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهـــــداء		
فاجلدوهم ثمانون جلدة •	٤ م	١٧١
سورة الفرقـــان (٢٥)		
يتوب الى الله متابا •	٧١ ك	١٩٧
لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة •	٣٢ ك	٢٤٩
سورة الشعـــراء (٢٦)		
فنجيناه وأهله أجمعين الا عجوزا فى الغابرين •	١٧١ ك	١٤١
وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون •	٢٢٧ م	١٩٨
سورة الـــروم (٣٠)		
ومن آياته منامكم بالليل •	٢٣ ك	١٩٧
سورة لقمـان (٣١)		
هذا خلق اللـه •	١١ ك	١٧٩
سورة سبـأ (٣٤)		
ومزقناهم كل مُمَزَّق •	١٩ ك	٢٦ ١٩٨٥
سورة يس (٣٦)		
إنْ كل لما جميع لدينا محضرون •	٣٢ ك	٥٨
وضرب لنا مثلا ونسى خلقه قال من يحيى العظام وهى رميم •	٧٨ ك	٢٤٠

الآيـــــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الصافات (٣٧)		
وفديناه بذبح عظيم •	١٠٧ك	١٨١
اذ نجيناه وأهله أجمعين الا عجوزا فى الغابرين •	١٣٥ ك	١٤١
سورة ص (٣٨)		
إنّ هذا لشىء عجاب •	٥ ك	٢٠٣
سورة الزمـــر (٣٩)		
فبئس مثوى المتكبرين •	٧٢ ك	٢٠٨
سورة الجاثية (٤٥)		
سواء محياهم ومماتهم •	٢١ ك	١٩٧
سورة الحجـرات (٤٩)		
انما المؤمنون إخوة •	١٠م	٥٧
سورة الذاريات (٥٠)		
فأقبلت امرأته فى صِرَّة فصكت وجهها وقالت عجوز عقيم •	٢٩ ك	١٤١
سورة النجـم (٥١)		
وان الى ربك المنتهى •	٤٢ ك	١٩٨
سورة القمر (٥٤)		
ولقد جاءهم من الأنباء مافيه مزدجر •	٤ ك	١٩٨
سيعلمون غدا من الكذاب الأشر •	٢٦ ك	٣٢
سورة الرحمن (٥٥)		
وجنى الجنتين دان •	٥٤ م	١٨٠
سورة التحريم (٦٦)		
والملائكـة بعد ذلك ظهير •	٤ م	١٤٠

الآيـــــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الملك (٦٧)		
إنْ الكافرون الا فى غرور •	٢٠ ك	٥٧
أرأيتم ان أصبح ماؤكم غورا •	٣٠ ك	١٧٦،٥٤
سورة القلم (٦٨)		
بأيكم المفتون •	٦ ك	١٧٦
سورة الحاقة (٦٩)		
وأما ثمود فأهلكوا بالطاغية •	٥ ك	١٧٥
فهو فى عيشة راضية •	٢١ ك	١٨٠
سورة نوح (٧١)		
فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا •	١٠ ك	١٤
ومكروا مكرا كبارا •	٢٢ك	٢٠٣،٣٠
سورة القيامة (٧٥)		
يقول الانسان يومئذ أين المفر •	١٠ ك	٢١٠
الى ربك يومئذ المستقر •	١٢ ك	١٩٨
الى ربك يومئذ المساق •	٣٠ ك	١٩٧
سورة الانسان (٧٦)		
عاليهم ثياب سندس خضر •	٢١ م	١٦٥
سورة النبأ (٧٨)		
وكذبوا بآياتنا كذابا •	٢٨ ك	٢٣
سورة النازعات (٧٩)		
فان الجنة هى المأوى •	٤١ ك	٢٠٨،٥٥
سورة الطارق (٨٦)		
خُلق من ماء دافق •	٦ ك	١٨٠

الآيـــــة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الغاشية (٨٨)		
لاتسمع فيها لاغية •	١١ ك	١٧٥
سورة القدر (٩٧)		
حتى مطلع الفجر •	٥ ك	١٩٧
سورة الهمزة (١٠٤)		
ويل لكل همزة لمزة •	١ ك	٣٠ ، ٢٠٣٦
سورة الماعون (١٠٧)		
••• ويمنعون الماعون •	٧ م	٢١١
سورة المسد (١١١)		
وامرأته حمالة الحطب •	٤ ك	١٣٨

فهرس الأحاديث النبويـــة
(مرتبـة بحسب ورودها فى البحـــث)

الحديـــث	رقم الصفحة
— بلال خير الناس وابن الأخيَر •	٣٢
— أحب الأعمال الى الله أدومها وان قلّ •	٣٢
— يقول الله : أنا الرحمن ، خلقت الرحم ، وشققت لها اسما من اسمى ، فمن وصلها وصلته ، ومـــن قطعها قطعتـه •	٨٤
— ليس من امبر ا مْصيام فى امْسَفر •	١٦٦
— مَنْ أحدث فى أمرنا هذا ماليس منه فهو رد •	١٧٩
— ••• مايحبه الموت من مستعتب •	١٩٨

فهرس الشواهد الشعرية

(مرتبة ترتيبا أبجديا بحسب الروى)

الشاهد		الصفحة
سيغنينى الذى أغناك عنى	فلا فقر يدوم ولا غناء	١٦٤
فأما القتال لا قتال لديكم	ولكن سيرا فى عراض المواكب	١٦١
هل ينجينى حلف سختيت	أوفضة أو ذهب كبريت	١١٩
فأقبح الله بنى السعلاة	عمرو بن يربوع شرار النات	
غير أكفاء ولا أكيات		١٦٨
قلى دينه واهتاج للشوق إنها	على الشوق اخوان المزاء هيوج	٢٠٣
يارب ان كنت قبلت حجتى	فلا يزال شاحج يأتيك بج	
أقمر نهاز يسنزى وفرتج		١٦٧
فما أنا من رزء وان جل جازع	ولا بسرور بعد موتك فارح	٢٣٠
يحجبه السخون والبرود	والشعر حبها ماله مزيد	١٧٢
وان الذى حانت بفلج دماؤهم	هم القوم كل القوم يا أم خالد	١٩٢
اذا ماصنعت الزاد فالتمس له	أكيلا ، فلست آكله وحدى	١٧٨
ترتع مارتعت حتى اذا ادكرت	فانما هى اقبال وادبار	١٦٩
وانى حيثما يثنى الهوى بصرى	وحيثما ذهبوا أنوفاً ثظور	١٦٢
فلا وأبيك ابنة العامرى	لايدعى القوم أنى أفر	١٦٤
لابد من صنعا وان طال السفر	وان تحنى كل عود وصبر	١٦٣
لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره	طريف بن مال ليلة الجوع والخصر	١٦٥
حذرا امورا لاتضير وآمن	ماليس منجيه من الأقدار	٢٠٣
لايبعدن قومى الذين همو	سم العداة وآفة الجزر	١٣٨
النازلون بكل معترك	والطيبون معاقد الأزر	

الشاهد		الصفحة
لو اسندت ميتا الى صدرها	عاش ولم ينقل الى قابر	١٨٠
حتى يقول الناس مما رأوا	يا عجبا للميت الناشر	
دع المكارم لاترحل لبغيتها	واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى	١٨٠
يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا	الى ربنا صوت الحمار اليجدع	١٣٥
فما أبن حتى قلن : يالبت عننا	ترابا ، وعن الأرض بالناس تخسف	١٦٢
كفى بالنوى من أسماء كافيا	وليس لنأيها ان طال شافيا	١٧٥
أقبلت من عند زياد كالخرف	تخط رجلاى بخط مختلف	
تكتبان فى الطريق لام ألف		١٦٦
هواى مع الركب اليمانين مصعد	جنوب ، وجثمانى بمكة موثق	١٧٩
فعيناش عيناها وجيدش جيدها	ولكن عظم الساق منش دقيق	١٦٧
أهوى لها أسفع الخدين مطرق	ريش القوادم لم ينصب له الشبك	٢٠٦
هل تعرف الدار على تبراكا	دار لسعدى اذ هى من هواكا	١٦١ ، ١٨٠
وفى الأرض منأى للكريم عن الأذى	وفيها لمن رام القلى متحول	٢٠٨
تعيرنا أنا قليل عديدنا	فقلت لها ان الكرام قليل	١١٠
بكت جزعا وقالت بكاهما	ومايغنى البكاء ولا العويل	١٦٣
حتى اذا لم يتركوا لعظامه	لحما ، ولا لفؤاده معقولا	١٧٦
بدت قبرا ، ولاحت خوط بان	وفاحت عبرا ، وولت غزالا	١٦٩
أخا الحرب لباسا اليها جلالها	وليس بولاج الخوالف أعقلا	٢٠٢
ترى بعر الآرام فى عرصاتها	وقيعانها كأنه حب فلفل	١١٦
اذا قامتا تضوع المسك منها	نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل	١١٦
مهفهفة بيضاء غير مفاضة	ترائبها مصقولة كالسجنجل	١١٦
لقد بسطت ليلى غداة لقيتها	فيا حبذا ذاك الحديث المسهل	١٠٠
وكأن الخمر العتيق من الإسـ	ـفنط ممزوجة بماء زلال	١١٦
الحمد لله العلى الأجلل	الواهب الفضل الوهوب المجزل	١٥٩

الشاهد		الصفحة
فلست بآتيه ولا أستطيعه	ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذافضل	١٦٠
كأنى بفتخاء الجناحين لقوة	صيود من العقبان طأطأت شيمالى	١٦٣
أخا الحرب لباسا اليها جلا لها	وليس بولاج الخوالف أغفلا	٢٠٢
عليه ديابوز تسربل تحته	أرندج اسكاف يخالط عظاما	١١٦
لنا جلسان حولها وبنفسج	وسنبر والمزرجوش منتما	١١٦
قم قائما ، قم قائما	انى عسيت اليوم صائما	١٧٥
على حلفة لا أشتم الدهر مسلما	ولا خارجا من فى زور كلام	١٧٥
فما ان طبنا جبن ولكن	منايانا ودولة آخرينا	٥٨
مهلا أعاذل قد جربت من خلقى	أنى أجود لأقوام وان ضننوا	١٦٠
بثين الزمى لا ان لا ان لزمته	على كثرة الواشين أى معون	٢٣٨
من يفعل الحسنات الله يشكره	والشر بالشر عند الله مثلان	١٦١
كلا السيف والساق التى ضربت به	على وهن ألقاه باثنين صاحبه	١٧٠
بيناه فى دار صدق قد أقام بها	حينا يحللنا ومانحلله	١٦٠
وهل يقول الناس من ظلماته	سواء صحيحات العيون وعورها مسوحا أعاليها وساجا كسورها	١٧٠
كأن لنا منه بيوتا حصينة	من السوءة الباقى عليهم وبالها	١٣٨
لحا الله وفدينا وما ارتحلا به	يظنان كل الظن ألا تلاقيا	١٧١
وقد يجمع الله الشتيتين بعدما	هم أهل الحكومة من قصى	١٣٥
بل القوم الرسول الله فيهم		

أنصاف الأبيات

— من صديق للسذى لم يشعب ٠	١٤٠
— ليس حسى على المتون بخال ٠	١٦٤
— قواطنا مكة من ورق الحمى ٠	١٦٠
— ليوم روع أول فصال مكرم ٠	١٣٨
— ما ان أتيت بشىء أنت تكرهه ٠	٥٨

فهرس الأعلام
(مرتب ترتيبا أبجديا)

ابراهيم أنيس (دكتور) : ٢ ، ٥ ، ٦٩ ، ٢١٦ ، ٢١٧
ابراهيم مصطفى : ٩
ابن الأنبارى (كمال الدين أبو البركات) : ٨٨ ، ٩١
ابن جنى (أبو الفتح عثمان) : ٤ ، ٧ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٧٠ .
ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان جمال الدين بن عمر) : ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٥١ .
ابن درستويه : ٨٤
ابن دريد : ٨٦
ابن السكيت : ١٠٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧
ابن سيده (أبو الحسن على بن اسماعيل) : ٨٦
ابن عصفور (على بن مؤمن) : ٢٣٠ ، ٢٤٦
ابن عقيل (بهاء الدين عبدالله) : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٩ ، ١٠٣ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ٢٠٦ .
ابن فارس (أبو الحسن أحمد) : ٨٤ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٧
ابن قتيبة (عبدالله بن مسلم) : ٢٣٧
ابن مالك : ٢١ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٤٩ ، ٧٤ ، ١١٣ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٥٩ ، ١٧٠ ، ١٨٨ ، ٢٠٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ .
ابن مضاء القرطبى : ٩
ابن هشام (جمال الدين) : ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ .

ابن يعيش (يعيش بن على) : ٦٦ ، ١١٣ ، ١٩٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٣ .
أبو الأسود الدؤلى : ٨
أبو حيان الأندلسى : ٦٧ ، ١١٨ ، ٢٢٩
أبو الطيب اللغوى : ٨ ، ٤٥
أبو عبيدة (معمر بن المثنى التيمى) : ١١ ، ١٢
أبو على الفارسى : ٨٦ ، ٩٢ ، ١٢٠ ، ٢٣٠ ، ٢٤٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢
أبو عمرو بن العلاء : ٤
الجوهرى : ١١٨ ، ٢٤١
أحمد أمين : ٢٤٥ ، ٢٤٦
الأخفش : ١٣٥ ، ١٤٢ ، ٢٠٤ ، ٢٤٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢
الأشمونى (على بن محمد) : ٢٦ ، ٤٣ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٧٦ ، ١٨٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ .
الأصمعى : ١١٢
تمام حسان (دكتور) : ١٢ ، ٥٢ ، ٧٧ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٣٥
جسبرسن (أوتو) : ١٦ ، ٦٥
الجويرى : ٦١ ، ٢٤٨
حسن عون (دكتور) : ٤٤
الحموى (ياقوت) : ١٠١
الخضرى (محمد حسين) : ٤٣ ، ١٠٣
الخفاجى (شهاب الدين) : ١٠٠ ، ١٠٤
الخليل بن أحمد الفراهيدى : ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٨٦ ، ٢٠٤ .
الرضى الاسترابادى : ١٢٤ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٥١ .
الزبيدى (أبوبكر محمد بن الحسن) : ٤٥ ، ٤٦

الزجاج (أبو اسحق ابراهيم) : ٩٣ ، ١١٣ ، ١٩٢
الزجاجى (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسماعيل) : ٦٦
الزمخشرى (جار الله أبوالقاسم محمود بن عمر) : ١٠٠ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٤٩ .
السكاكى (يوسف بن أبى بكر) : ٨٨ ، ٢٠٦
سيبويه (أبو بشر عثمان بن قنبر) : ٢٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٦٥ ، ٩٠ ،
١١٣ ، ١٥٩ ، ١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ،
٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ .
السيرافى (أبو سعيد) : ٤٦ ، ٦٥ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٦
السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن) : ٧ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ١٠٣ ،
١١٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨ ، ٢٥٠ .
الشاطبى : ١٥٩ ، ٢٢٩ .
الصبان (محمد بن على) : ١٢٤ ، ٢٢٩ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠
عباس حسن : ٩٩ ، ١٠١ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ،
٢٣٥ .
عبد القاهر الجرجانى : ١١ ، ١٢ ، ١٦٩
عبد الله أمين : ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٨
عبد الله درويش (دكتور) : ٤٣ ، ٤٦ ، ٩٣ ، ٩٤ .
على الجارم : ٢١٥ ، ٢١٧
الفراء (يحيى بن زياد) : ٢٣٧
الفيروزابادى (مجد الدين) : ٨٦
المبرد (محمد بن يزيد) : ١٩٢ ، ٤٤ ، ٢٥٠
محمد بدوى المختون (دكتور) : ٤٣ ، ٩٦ ، ٥٠٢
محمد الخضر حسين : ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٤٦ .

محمد شوقي أمين : ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ .
المطرزي (ناصر الدين) : ١٠٠
معاذ بن مسلم الهراء : ٤٢ ، ٤٤
يونس بن حبيب : ٤٥ ، ١١٢ .

مصادر البحث ومراجعه
مرتبة ترتيبا أبجديا بحسب أوائل أسمائها

أولا : المخطوطات

١ــ أسرار العربية ، لابن الأنبارى ، محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ٢٨٢ ٥ هـ .

٢ ــ اعراب القرآن ، لأبى جعفر النحاس ، محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ١٢٤٧ تفسير .

٣ــ التذييل والتكميل فى شرح التسهيل ، لأبى حيان الأندلسى ، محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ٦١ نحو .

٤ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ٢١ نحو حليم .

٥ــ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للبدر الدمامينى ، محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ١٠١٠ نحو .

٦ــ تمهيد القواعد لشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ٣٤٩ نحو .

٧ــ الحجة فى قراءات الأئمة السبعة ، لابن خالويه ، محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ٩١٣ تفسير .

٨ــ داعى الفلاح لمخبآت الاقتراح ، لابن علان ، محفوظ بمكتبة الأزهر برقم ٩٥ نحو .

٩ــ شرح التسهيل ، لابن مالك ، محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ١٠ نحو .

١٠ــ شرح شواهد شرح التحفة الوردية ، لعبد القادر البغدادى ، محفوظ بدار الكتب المصرية رقم ٢٧٣ نحو تيمور .

١١ — شرح شواهد شرح الشافية ، لعبد القادر البغدادى محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ٤ صرف ش .

١٢ — شرح شواهد المغنى ، لعبد القادر البغدادى ، محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ٢ نحو ش .

١٣ — فيض نشر الانشراح ، لأبى الطيب الفارسى ، محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ١١٠٩ نحو .

١٤ — اللباب فى علل البنا والاعراب ، للعكبرى ، محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ١٩١٩ نحو .

١٥ — المحصول فى شرح الفصول ، لفخر الدين الرازى ، محفوظ بدار الكتب المصرية برقم ١٩٠٨ نحو .

ثانيا : المطبوعـــات

— القرآن الكريم : كتاب العربية الأول .

— أبنية الصرف فى كتاب سيبويه ، دكتورة خديجة الحديثى ، نشر مكتبة النهضة ببغداد سنة ١٩٦٥ م .

— الاتقان فى علوم القرآن ، جلال الدين السيوطى ، مطبعة حجازى بالقاهرة سنة ١٣٦٨ هـ .

— الإحكام فى أصول الأحكام ، الآمدى ، مطبعة صبيح بالقاهرة سنة ١٩٦٨ م .

— احياء النحو ، ابراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر سنة ١٩٥١ م .

— أسرار العربية ، ابن الأنبارى ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، ط مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٩٥٧ م .

— الأشباه والنظائر ، جلال الدين السيوطى ، مطبعة الحلبى بالقاهرة ، دون تحديد .

— أصول التفكير النحوى ، دكتور على أبو المكارم ، طبعة دار العلم ببيروت سنة ١٩٧٣ م .

— الاعراب فى قواعد الاعراب ، ابن هشام الأنصارى ، مطبعة حجازى بالقاهرة دون تحديد .

— الأغانى ، أبوالفرج الأصفهانى ، طبعة دار التحرير للطبع والنشر سنة ١٩٦٥م .

— الاغراب فى جدل الاعراب ، ابن الأنبارى ، تحقيق سعيد الأفغانى ، طبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ م .

— الاقتراح فى أصول النحو ، جلال الدين السيوطى ، تحقيق دكتور أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٩٧٦ م .

— ألفية ابن مالك ، ابن مالك ، مطبعة صبيح بالقاهرة ، دون تحديد .

— الأمالى ، أبوعلى القالى ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٥ م .

— الامتاع والمؤانسة ، أبو حيان التوحيدى ، صححه وضبطه أحمد أمين ، أحمد زين ، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة سنة ١٩٣٩ م .

— إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطى ، تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم ، طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٩٥٠ م .

— الانصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ابن الأنبارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة صبيح بالقاهرة ، سنة ١٩٥٣ م .

— أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصارى ، مطبعة صبيح بالقاهرة سنة ١٩٦٨ م .

— الايضاح فى علل النحو ، الزجاجى ، تحقيق مازن المبارك ، مطبعة المدنى بالقاهرة سنة ١٩٥٩ م .

— الايضاح فى علوم البلاغة ، الخطيب القزوينى ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى ، مطبعة الحلبى بالقاهرة ، سنة ١٩٥٧ م .

— بغية الوعاة فى طبقات النحاة ، ط ١ ، جلال الدين السيوطى ، مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٦ هـ .

— البلاغة الواضحة ، على الجارم ، طبعة المعارف بالقاهرة سنة ١٩٣٩ م .

— البهجة المرضية ، جلال الدين السيوطى ، مطبعة الحلبى بالقاهرة ، دون تحديد .

— تاريخ النحو وأصوله ، دكتور عبد الحميد طلب ، مطبعة العلوم بالقاهرة سنة ١٩٧٦ م .

— تصريف الأسماء ، محمد الطنطاوى ، مطبعة وادى الملوك بالقاهرة ، سنة ١٩٥٥ م .

— تفسير الرازى (مفاتيح الغيب) ، فخر الدين الرازى ، المطبعة المصرية بالقاهرة ، سنة ١٣٥٢ هـ .

— التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه ، المكبرى ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ، سنة ١٩٧٥م .

— تهذيب النحو ، ج ١ ، دكتور عبد الحميد طلب ، نشر مكتبة الشباب بالقاهرة دون تحديد .

— تهذيب النحو ، ج ٢ ، دكتور عبد الله درويش ، مطبعة الرسالة بالقاهرة ، سنة ١٩٦٦م .

— حاشية الأمير على مغني اللبيب ، محمد الأمير ، مطبعة الحلبي بالقاهرة ، دون تحديد .

— حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، محمد حسين الخضري ، طبعة بولاق سنة ١٣٠٢ هـ .

— حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، الشيخ الدسوقي ، طبعة مصر ، سنة ١٢٨٦ هـ .

— حاشية الصبان على شرح الأشموني ، الصبان ، المطبعة التجارية بالقاهرة ، سنة ١١٩٣ هـ .

— الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، ط دار الشروق — بيروت سنة ١٩٧١ م .

— الحذف والتقدير في النحو العربي ، دكتور علي أبو المكارم ، مطبعة القاهرة الحديثة ، سنة ١٩٧٠ م .

— خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٦٧م .

— الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٢ م .

— دراسات في النحو ، دكتور طه عبد الحميد طه ، مطبعة الكيلاني بمصر سنة ١٩٧١ م .

— دراسات فى علم الصرف ، دكتور عبد الله درويش ط٢ ، مطبعة الرسالة بالقاهرة سنة ١٩٦٢ م .
— دراسات فى علم اللغة ، دكتور كمال بشر ح١ ، مطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٠ م .
— دراسات فى علم اللغة ، دكتور كمال بشر ح٢ ، مطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٠ م .
— دراسة نظرية تطبيقية فى علم الصرف ، دكتور محمد بدوى المختون ، مطبعة الرسالة بالقاهرة سنة ١٩٧١ م .
— دراسة نظرية تطبيقية فى العروض والقافية ، دكتور محمد بدوى المختون ، مطبعة سجل العرب بالقاهرة سنة ١٩٧٢ م .
— دلائل الاعجاز ، عبد القاهر الجرجانى ط ١ ، مطبعة المنار بالقاهرة سنة ١٣٣١ هـ .
— دلالة الألفاظ ، دكتور ابراهيم أنيس ، طبعة الأنجلو المصرية سنة ١٩٧٦ م .
— دور الكلمة فى اللغة ، ستيفن أولمان — ترجمة د . كمال بشر ط٢ ، مطابع الطنانى بالقاهرة سنة ١٩٦٩ م .
— ذيل الأمالى والنوادر ، أبو على القالى ، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ، سنة ١٩٧٥م .
— الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبى ، تحقيق دكتور شوقى ضيف ، طبعة دار الفكر العربى سنة ١٩٤٧ م .
— الرواية والاستشهاد باللغة ، دكتور محمد عيد ، طبعة دار نشر الثقافة بالقاهرة سنة ١٩٧٢ م .
— سر صناعة الاعراب ، ابن جنى ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط١ ، مطبعة الحلبى بالقاهرة سنة ١٩٥٤ م .
— سيبويه امام النحاة ، على النجدى ناصف ط١ ، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة دون تحديد .

— سيبويه حياته وكتابه ، دكتور أحمد أحمد بدوى ، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة ، دون تحديد .

— شرح ابن عقيل ، ابن عقيل ، مطبعة الحلبى بالقاهرة ، دون تحديد .

— شرح الأشمونى ، الأشمونى ، مطبعة الحلبى بالقاهرة ، دون تحديد .

— شرح الأجرومية ، الشيخ خالد الأزهرى ، مطبعة التقدم العلمية بالقاهرة سنة ١٣٢٥ هـ .

— شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهرى ، ط٢ ، المطبعة الأزهرية بالقاهرة سنة ١٣٢٥ هـ .

— شرح شذور الذهب ، ابن هشام الأنصارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط ٤ ، طبعة مصر سنة ١٩٤٨ م .

— شرح شواهد الشافية ،عبد القادر البغدادى ،مطبعة حجازى بالقاهرة ، سنة ١٣٥٩ هـ .

— شرح شواهد المغنى ، جلال الدين السيوطى ، المطبعة البهية بالقاهرة ، سنة ١٣٢٢ هـ .

— شرح القصائد السبع ، الزوزنى ، مطبعة صبيح بالقاهرة سنة ١٩٦٨ م .

— شرح القصائد العشر ، القاضى التبريزى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط ٢ ، مطبعة صبيح بالقاهرة سنة ١٩٦٤ م .

— شرح الكافية ، للرضى الاستراباذى ، طبعة مصر سنة ١٢٧٥ هـ .

— شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، أحمد العسكرى ،تحقيق عبد العزيز أحمد ، مطبعة الحلبى بالقاهرة سنة ١٩٦٣ م .

— شرح المفصل ، ابن يعيش ، المطبعة المنيرية بالقاهرة ، دون تحديد .

— شرح منهاج الوصول الى علم الأصول ، الأسنوى ، مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ٦٨٥ هـ .

— شذا العرف فى فن الصرف ، الشيخ أحمد الحملاوى ،ط ٢٠ ، مطبعة الحلبى بالقاهرة سنة ١٩٧٦ م .

— الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، تحقيق مصطفى السقا ، ط ٢ ، المطبعة التجارية بالقاهرة سنة ١٩٣٥ م .
— شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، الشهاب الخفاجي ، المطبعة الوهبية بالقاهرة سنة ١٢٨٢ هـ .
— الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس ، المطبعة الماقية بالقاهرة سنة ١٩١٠م .
— صحيح البخاري ، محمد بن اسماعيل بن المغيرة ، طبعة دار الشعب بالقاهرة ، دون تحديد .
— صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري ، طبعة دار التحرير للطبع والنشر بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ .
— ضحى الاسلام ، أحمد أمين ، ط ٦ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦ م .
— الضرائر فيما يسوغ للشاعر دون الناثر ، الألوسي ، شرح محمد بهجة الأثري ، المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤١ هـ .
— طبقات الشعراء ، ابن المعتز ، تحقيق عبد الستار فراج ، طبعة دار المعارف بالقاهرة ، دون تحديد .
— طبقات فحول الشعراء ، ابن سلام ، تحقيق محمود شاكر ، طبعة دار المعارف بالقاهرة ، دون تحديد .
— الطبقات الكبرى ، ابن سعد ، طبعة دار التحرير للطبع والنشر ، دون تحديد .
— طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي ، طبعة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٧٣ م .
— الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، دكتور علي أبو المكارم ، مطبعة القاهرة الحديثة بمصر سنة ١٩٦٨ م .
— العقد الفريد ، ابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين وآخرين ط ١ ، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، بدون تحديد .
— العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، ابن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المطبعة التجارية بالقاهرة سنة ١٩٥٥ م .

— عيون الأخبار ، ابن قتيبة ، طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، دون تحديد .

— فحولة الشعراء ، الأصمعى ، تحقيق طه الزينى ، محمد عبد المنعم خفاجى ، المطبعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٩٥٣ م .

— الفهرست ، ابن النديم ، المطبعة الرحمانية بالقاهرة سنة ١٣٤٨ هـ .

— فى اللغة والأدب ، دكتور ابراهيم بيومى مدكور ، طبعة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٧٠ م .

— القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ، عبد الفتاح القاضى ، مطبعة الحلبى بالقاهرة ، دون تحديد .

— القراءات واللهجات ، عبد الوهاب حمودة ، ط ١ ، مطبعة النهضة المصرية بالقاهرة سنة ١٩٤٨ م .

— القصائد المشر ، نشر ادارة ، المطبعة المنيرية بالقاهرة سنة ١٣٦٩ هـ .

— القياس فى اللغة العربية ، محمد الخضر حسين ، المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ .

— قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصارى ، شرح طه الزينى ، محمد عبد المنعم خفاجى ، طبعة دار الشعب بالقاهرة ، دون تحديد .

— الكامل فى اللغة والأدب ، المبرد ، المطبعة التجارية بالقاهرة ، سنة ١٣٦٥ هـ .

— الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبعة دار الكاتب العربى بالقاهرة سنة ١٨٦٨ م .

— الكفاية فى النحو ، حـ ٢ ، دكتور عبد الرحمن السحيد ، ط ١ ، مطبعة قاصد خير بالقاهرة ، سنة ١٩٦٨ م .

— الكشاف عن حقائق غوامض وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، الزمخشرى ، ط ١ ، المطبعة التجارية بالقاهرة سنة ١٣٥٤ هـ .

التنزيل

— اللغة ، ج . فندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، طبعة لجنة البيان العربي بالقاهرة سنة ١٩٥٠ م .
— اللغة بين المعيارية والوصفية ، دكتور تمام حسان ، ط ١ ، طبعة الانجلو المصرية بالقاهرة سنة ١٩٥٨ م .
— اللغة العربية المعاصرة ، دكتور محمد كامل حسين ، طبعة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٧٦ م .
— اللغة العربية معناها ومبناها ، دكتور تمام حسان ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٣ م .
— اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، طبعة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٧١ .
— لمع الأدلة في أصول النحو ، ابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، طبع الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ م .
— لهجات العرب ، محمود تيمور ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة ١٩٧٣ م .
— المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ابن الأثير ، تحقيق د . أحمد الحوفي ، د . بدوي طبانة ، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة سنة ١٩٥٦م .
— مجاز القرآن ، أبو عبيدة ، مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٩٥٤ م .
— مجالس ثعلب ، أبو العباس بن يحيى ثعلب ، شرح وتعليق عبد السلام هارون ، طبعة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٤٨ م .
— مجالس العلماء ، الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبعة الكويت سنة ١٩٦٢ م .
— المحاسن والأضداد ، الجاحظ ، طبعة دار الهلال بمصر سنة ١٩٧٥ م .
— المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، تحقيق علي النجدي وآخرين ، نشر المجلس الأعلى للشئون الاسلامية سنة ١٣٨٦هـ .

— مختار العقد ، من العقد الفريد لابن عبد ربه ، المطبعة الجمالية بالقاهرة سنة ١٩١٣ م .
— المدخل الى دراسة النحو العربى ، عبد المجيد عابدين ، مطبعة الشبكشى بمصر سنة ١٩٥١ م .
— مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوى ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة سنة ١٩٥٥ م .
— المزهر فى علوم اللغة وأدابها ، جلال الدين السيوطى ، مطبعة صبيح بالقاهرة ، بدون تاريخ .
— مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة المدنى بالقاهرة بدون تحديد .
— مفتاح العلوم ، السكاكى ، المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ٦٢٦ هـ .
— المفصل فى علم العربية ، الزمخشرى ، ط ١ ، مطبعة التقدم بالقاهرة سنة ١٣٢٣ هـ .
— مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن بن خلدون ، طبعة دار التحرير للطبع والنشر بالقاهرة سنة ١٩٦٦ م .
— من أسرار اللغة ، دكتور ابراهيم أنيس ، ط ٥ ، نشر الانجلو المصرية بالقاهرة سنة ١٩٧٥ م .
— المنصف فى شرح التصريف ، ابن جنى ، تحقيق ابراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، مطبعة الحلبى بالقاهرة سنة ١٩٦٠ م .
— من قضايا اللغة والنحو ، على النجدى ناصف ، مطبعة الرسالة بالقاهرة سنة ١٩٥٧ م .
— الموشح فى مآخذ العلماء على الشعر ، المرزبانى ، المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٧ هـ .

— نحو التيسير ، دكتور أحمد عبد الستار الجواري ، طبعة الأعظمي ـ بغداد سنة ١٩٦٢ م .
— النحو الجديد ، عبد المتعال الصعيدي ، المطبعة النموذجية بالقاهرة سنة ١٩٤٧ م .
— النحو المصفى ، دكتور محمد عيد ، طبعة دار نشر الثقافة بالقاهرة سنة ١٩٧٥ م .
— النحو المنهجي ، محمد أحمد برانق ، طبعة لجنة البيان العربي بالقاهرة بدون تحديد .
— النحو الوافي ، عباس حسن ، طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٣ م .
— نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، ابن الأنباري ، طبعة مصر سنة ١٢٩٤ هـ .
— نشأة اللغة عند الانسان والطفل ، دكتور علي عبد الواحد وافي .
— نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، طبعة دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٧٣ م .
— النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، مطبعة الترقي بدمشق سنة ١٩٤٥م .
— نهج البلاغة ، علي بن أبي طالب ، تحقيق محمد أحمد عاشور وآخر ، طبعة دار الشعب بالقاهرة دون تحديد .
— وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط١ ، مطبعة النهضة المصرية بالقاهرة سنة ١٩٤٨ م .

ثالثا : المعاجم

— أساس البلاغة ، للزمخشري ، طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٢ م .

— القاموس المحيط ، ط ٤ للفيروزابادي ، مطبعة دار المأمون بمصر سنة ١٩٣٨م .

— معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، مطبعة دار المأمون بمصر سنة ١٩٣٨ م .

— معجم البلدان ، ط ١ لياقوت الحموي ، طبعة القاهرة سنة ١٩٠٦ م .

— معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون ، مطبعة الدجوي بالقاهرة سنة ١٩٧٢ م .

— المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة دار الشعب بالقاهرة سنة ١٣٧٨ هـ .

— المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، ر . أ . ى ونستك ، ترتيب ونظم لفيف من المستشرقين ، طبعة ليدن سنة ١٩٣٦ م .

— معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق وضبط عبد السلام هارون ، دار احياء الكتب العربية بالقاهرة ، بدون تحديد .

— المعجم الوسيط ، لابراهيم مصطفى وآخرين ، اشراف عبد السلام هارون ، مطبعة شركة مصر بالقاهرة سنة ١٩٦٠ م .

رابعا : الدواوين

— ديوان أبى تمام ، أبو تمام ، شرح الخطيب التبريزى ، تحقيق محمد عبده عزام ، طبعة دار المعارف بالقاهرة ، دون تحديد .

— ديوان أبى نواس ، أبو نواس ، مطبعة الحلبى بالقاهرة سنة ١٣٢٢ هـ .

— ديوان الحماسة ، حبيب بن أوس الطائى ، شرح العلامة التبريزى وغيره ، مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٩١٣ م .

— ديوان الهجاء ، روبة بن العجاج ، ضمن مجموعة أشعار العرب ، نشر وليم بن الورد ، طبعة برلين سنة ١٩٠٢ م .

خامسا : الدوريـــات

١ — مجلات مجمع اللغة العربية القاهرى :

الأجزاء : الأول ، والثانى ، والثالث ، والرابع ، والسادس ، والثامن ، والعاشـر .

٢ — محاضر جلسات مجمع اللغة العربية القاهرى ، دور الانعقاد الأول .

٣ — محاضر جلسات مجمع اللغة العربية القاهرى :

الدورات : الثانية والأربعون ، والثالثة والأربعون ، والرابعة والأربعون .

٤ — مجلة العربى الكويتية — العدد الخامس عشر — فبراير سنة ١٩٦٠ م .

موجـز البحـث

هذا البحث تقدمت به الى كلية دار العلوم للحصول على درجة الدكتوراه فـي اللغة العربية ـ مادة النحو والصرف والعروض ـ وقد اخترت الصرف من بين فروع هذه المادة ، ليكون مجالا لبحثي ، كما اتخذت الصيغة الصرفية لتكون محورا تـدور حوله هذه الدراسة ، ومِنْ ثَم فقد وضعت له عنوانا يتفق وطبيعة هذه الدراسـة ، وهو " الصيغة الصرفية ودلالتها على المستويين الصرفي والنحوي " .

والبحث يقع في نحو ثلاثمائة صفحة ، ويضم مقدمة ، وتمهيدا ، وبابين ، وخاتمة . تناولت في المقدمة الأسباب التي رجحت لَدَيَّ اختيار الصيغة الصرفية لتكون موضوعـا لدراستي هذه ، وفي التمهيد ، تناولت بالبحث ثلاث نقاط هي : بداية التقعيـد النحوي وتطوره ، والأسس التي قامت عليها الدراسة النحوية التقليدية ، ثم تحدثت عن (فكرة المعنى) التي اتخذتها المدرسة النحوية الحديثة أساسا تبنى عليـه قواعدها ، كما تطرقت من ذلك الى موضوع الدلالة ، فأظهرت أثر الصيغة الصرفيـة في تحقيق هذه الدلالـة .

وفي الباب الأول الذي قصرته على دراسة الصيغة الصرفية ودلالتها على المستوى الصرفي خاصة ، قسمته الى فصلين ، تناولت في الفصل الأول منهما نقاطا ستـة هي :

١ ـ تعريف الصيغة الصرفية ، وما حدده الصرفيون من صيغ للأسماء والصفـات والأفعال .
٢ ـ بين الصيغة الصرفية والميزان الصرفي .
٣ ـ الصيغة الصرفية وارتباطها بحقائق التحليل اللغوي .
٤ ـ الصيغة الصرفية وتعدد المعنى الوظيفي .
٥ ـ الصيغة الصرفية ودلالتها على الزمن .
٦ ـ تشابه الصيغ الصرفية ، ووسائل التفريق بينها .

وفى الفصل الثانى قمت بدراسة للصيغة الصرفية ، أثبت فيها أنها وسيلة اثراء اللغة العربية وانتشارها وتطورها ، من حيث هى مناط الاشتقاق ، والنحت ، والتوليد ، والارتجال ، والتعريب ، التى هى وسائل خلق الصيغ الجديدة ، وسُبُل امداد اللغة بما تحتاجه من ألفاظ مستحدثة .

والباب الثانى من هذا البحث خصصته لدراسة دلالة الصيغة على المستوى النحوى خاصة ، فحددت الى تقسيمه الى فصول ثلاثة ، تناولت بالدراسة والبحث فى الفصل الأول منه نقاطا ستة هى :

١ — الصيغة الصرفية قرينة لفظية على أبواب النحو .
٢ — الصيغة الصرفية مظهر التطابق فى الجملة .
٣ — الصيغة الصرفية وصلتها بالعلاقات السياقية .
٤ — الصيغة الصرفية أساس التقدير عند الاستتار .
٥ — الصيغة الصرفية ودلالتها على الحرفة .
٦ — الترخص فى الصيغة الصرفية .

وفى الفصل الثانى من الباب الثانى تناولت بالدراسة نقطتين جوهريتين هما :

١ — تقارض الصيغ الصرفية ، وتتبعت ذلك فى صيغ المصادر والمشتقات .
٢ — الصيغ التى لم يعدها الصرفيون قياسية ، رغم كثرة ترددها ، وجريانها على ألسنة العلماء والأدباء والعرب الفصحاء ، وتتبعت ذلك أيضا فى المصادر والمشتقات .

وفى الفصل الثالث — وهو الخاتم — تتبعت ما اتخذه مجمع اللغة العربية القاهرى من قرارات ، بغرض التوسع فى الصيغ الصرفية القياسية ، مما أهمله الصرفيون ، وقسمت هذه القرارات بحسب موضوعها الى أقسام ثلاثة هى :

١ — الاشتقاق من الاسم الجامد العربى والمعرب .
٢ — قياسية الصيغ الشائعة فى الاستعمال .
٣ — الحرية فى صياغة المشتقات القياسية متى وجد الأصل الذى تشتق منه .

وقد ختمت دراستي هذه بخاتمة لخصت فيها كل ما تناولته من نقاط وجزئيات ، وما توصلت اليه من نتائج جديدة ، ثم ذيلتها بفهارس للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأشعار ، والأعلام ، والأماكن والبلدان ، كما سقت في النهاية ثبتا بما اعتمدت عليه في هذه الدراسة من المخطوطات ، والمطبوعات ، والدوريات ، والدواوين ، والمعاجم .

والله أسأل أن يجعل هذا البحث حسبة لوجهه ، خالصا لوجه الكريم ، وأن ينفع به كل من كانت بغيته خدمة اللغة العربية ، والحفاظ عليها صامدة شامخة .

والله ولي التوفيق ،،